

أخبار عالمية

التضخم الأوروبي يقترب من 3% بسبب الحرب



قال فيليب لين، كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي، إن التضخم في منطقة اليورو قد يظل أعلى بكثير من مستهدف 2% خلال بقية 2026، متوقفاً اقترابه من 3%، بفعل تداعيات الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. وأوضح أن المسار سيعتمد على تطورات الأزمة الجيوسياسية، ما يزيد حالة عدم اليقين. وامتنع لين عن توقع مزيد من زيادات الفائدة، بعد رفعها ربع نقطة مئوية في يونيو، مؤكداً استعداد البنك لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وكان التضخم قد سجل 2.9% في يوليو، فيما حذر من ضغوط إضافية على أسعار الغذاء بسبب الظواهر المناخية، رغم وصفه أداء اقتصاد المنطقة بأنه «ليس سيئاً للغاية».

الرهن المرتفع يضغط على مبيعات المنازل الأمريكية



تراجعت مبيعات المنازل قيد الانتظار في الولايات المتحدة للشهر الثاني على التوالي خلال يوليو، وشمل الانخفاض المناطق الرئيسية الأربع، وفق الرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين. وقال كبير اقتصاديي الرابطة، لورانس يون، إن ارتفاع فواتر الرهن العقاري إلى أعلى مستوياتها هذا العام خلال منتصف الصيف أدى إلى تراجع التعاقدات. وأضاف أن تكاليف الاقتراض المرتفعة، بالتزامن مع بقاء أسعار المنازل قرب مستويات قياسية، دفعت العقارات للبقاء معروضة لفترات أطول، وقلصت عروض الشراء التي تتجاوز الأسعار المطلوبة.

تراجع مبيعات العملات يضعف دعم اليوان الصيني



تراجع صافي مبيعات الشركات الصينية من العملات الأجنبية إلى أدنى مستوى في 8 أشهر خلال يوليو، في مؤشر على تلاشي أحد مصادر الدعم الرئيسية لليوان. وأظهرت بيانات الهيئة الوطنية لإدارة النقد الأجنبي أن صافي مبيعات البنوك للعملات الأجنبية نيابة عن العملاء انخفض بأكثر من النصف شهرياً، مسجلاً أدنى مستوى منذ نوفمبر 2025. ولم يرتفع اليوان أمام الدولار سوى 0.7% منذ نهاية يونيو، بعد مكاسب بلغت 3% خلال النصف الأول. ويعكس تباطؤ تحويل العملات الأجنبية حذراً متزايداً تجاه اليوان، وسط ضعف الاقتصاد المحلي وتراجع توقعات خفض الفائدة الأمريكية.

قانون جديد يوازن بين سرعة الفصل في القضايا وضمان حق الدفاع

مجلس الوزراء يقر الدوائر الاقتصادية

1. تقليص بعض المواعيد الإجرائية لتسريع الفصل بالقضايا

2. تحضير الدعاوى وتبادل المذكرات والمستندات قبل الإحالة



وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه أمس برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، على مشروع مرسوم بقانون بإصدار قانون إنشاء الدوائر الاقتصادية، بهدف مواكبة التشريعات العالمية والإقليمية الحديثة وتسخير الأنظمة التكنولوجية المتطورة في خدمة العدالة.

ويقتضي الأمر إصدار قانون بإنشاء الدوائر الاقتصادية، وهو قانون إجرائي يهدف إلى تحقيق التوازن المطلوب بين حق الدفاع من جهة وسرعة الفصل في القضايا المطروحة على المحاكم من جهة أخرى، وذلك من خلال ثلاثة مستهدفات يسعى القانون لتحقيقها متلازمة. ويتمثل المستهدف الأول في تخصيص دائرة اقتصادية وقاضٍ يُسند إليه العمل بها، ويمتد هذا التخصيص إلى الخبير الذي يُندب لمباشرة أعمال الخبرة في المنازعات المنظورة أمامها، وصولاً إلى قاضي التنفيذ الذي يضع أحكامها موضع التنفيذ.

أما المستهدف الثاني، فيتمثل في تبسيط إجراءات التقاضي من خلال تقليص بعض المواعيد الإجرائية والعمل على تحضير الدعوى وإعلان الخصوم بصحيفتها وتبادل الاطلاع فيما بينهم على المذكرات والمستندات قبل إحالتها إلى الدائرة المختصة، فضلاً عن تفعيل نظام التقاضي عن بعد، مع مراعاة تحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم وعدم الإخلال بحق الدفاع. ويتمثل المستهدف الثالث في المرونة

3. تفعيل التقاضي عن بعد مع ضمان مبدأ المواجهة

4. مرونة تشريعية لتجنب جمود النصوص القانونية

التشريعية، وذلك بالحرص على تجنب جمود النصوص التشريعية التي تعد من أكبر مثالب التشريع.

ورفع مجلس الوزراء مشروع المرسوم بقانون إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

زيادة رأس المال والعقود الجديدة تدفعان السهم إلى 912 فلساً

«وربة كابيتال» يشعل التداولات

1. 470 صفقة تدفع السهم إلى قائمة الأكثر ارتفاعاً في السوق

2. التطورات الأخيرة تعيد تسليط الضوء على المسار التشغيلي للشركة

كتب مساعد صالح

برز سهم «وربة كابيتال» خلال جلسة أمس كأحد الأسهم الأكثر نشاطاً في بورصة الكويت، بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة 4.35%، مضيقاً 38 فلساً إلى قيمته ليغلق عند 912 فلساً. مقارنة بـ 874 فلساً في الجلسة السابقة، وسط تداولات قوية تجاوزت قيمتها 1.09 مليون دينار.

وسجل السهم خلال التعاملات أعلى مستوى عند 917 فلساً، بينما بلغ أدنى سعر 875 فلساً، ليصل نطاق حركته اليومية إلى 42 فلساً، قبل أن ينهي الجلسة قريباً من أعلى مستوياته، في مؤشر على استمرار قوة الطلب حتى الإغلاق.

ويأتي هذا الأداء في وقت تشهد فيه الشركة مجموعة من التطورات التي تعزز الاهتمام بمسارها المستقبلي، في مقدمتها موافقة هيئة أسواق المال على زيادة رأس المال، بالتزامن مع تحركات توسعية على الجانب التشغيلي، ما يمنح السهم محفزات متزامنة على المستويين الرأسمالي والتشغيلي.

وتكتسب زيادة رأس المال أهمية خاصة باعتبارها خطوة تستهدف دعم الهيكل الرأسمالي للشركة وتهيئة مساحة أكبر أمام خططها المستقبلية، خصوصاً في ظل التطورات التشغيلية التي شهدتها المجموعة خلال الفترة الأخيرة.

وفي الجانب التشغيلي، برز إعلان سابق عن فوز شركة تابعة لـ«وربة كابيتال» بتوقيع 17 عقداً مع «برقان» لحفر الآبار، وهو ما أضاف زخماً إلى نشاط المجموعة، وفتح أمامها مساحة جديدة للتوسع في الأعمال.

ويأتي تزامن هذه العقود مع التطور الرأسمالي ليشكل عاملاً لافتاً في

WARBA CAPITAL

وربة كابيتال

ارقام الشركة في السوق

- 4.35% ارتفاع السهم خلال جلسة واحدة.
- 912 فلساً سعر الإغلاق.
- 917 فلساً أعلى سعر خلال الجلسة.
- 1.097 مليون دينار قيمة التداولات.
- 1.226 مليون سهم حجم التداول.
- 470 صفقة نفذت على السهم.

متابعة السهم، إذ انتقلت الشركة خلال فترة زمنية متقاربة بين تعزيز قاعدة رأس المال ودعم النشاط التشغيلي، بينما انعكس ذلك على اهتمام

917 فلساً، قوة نسبية في حركة التداول، خصوصاً أن الارتفاع جاء مصحوباً بتداولات تجاوزت مليون دينار، وليس نتيجة نشاط محدود. ويتزامن أداء «وربة كابيتال» مع تحسن مؤشرات السوق خلال الجلسة، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0.13%، بينما صعد مؤشر السوق الرئيسي 0.98%، وسجل مؤشر «الرئيسي 50» مكاسب بلغت 1.16%. وبذلك، لم يكن ارتفاع سهم «وربة كابيتال» مجرد حركة سريعة منفصلة، بل جاء وسط تفاعل واضح بين أخبار الشركة وتطوراتها الرأسمالية والتشغيلية من جهة، ونشاط السيولة في السوق من جهة أخرى.

ومع تجاوز تداولات السهم حاجز المليون دينار، وتسجيله 470 صفقة خلال جلسة واحدة، تبرز أهمية متابعة قدرته على الحفاظ على مستويات النشاط والزخم خلال الجلسات المقبلة، ومدى انعكاس التطورات الجديدة على مساره في البورصة. **طالع... ص3**

أخبار
الشركاتدلغان تعيد إصدار نتائج
3 فترات مالية

أعلنت شركة دلغان العقارية إعادة إصدار بياناتها المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025، و30 سبتمبر 2025، و31 مارس 2026. وكانت الشركة قد سجلت خسائر في الربع الثاني من 2025 بـ 92.07 ألف دينار، وخسائر نصف سنوية لـ 2025 بـ 184.47 ألف دينار،

وخسائر في الربع الثالث بـ 88.88 ألف دينار، ليبلغ إجمالي خسائر التسعة أشهر الأولى من 2025 نحو 273.35 ألف دينار. وفي الربع الأول من 2026، تقلصت الخسائر بنسبة 50.48 % إلى 45.76 ألف دينار متأثرة بالقيمة الإيجابية. وجاء التعديل بناءً على قرار هيئة

أعلنت شركة دلغان العقارية إعادة إصدار بياناتها المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025، و30 سبتمبر 2025، و31 مارس 2026. وكانت الشركة قد سجلت خسائر في الربع الثاني من 2025 بـ 92.07 ألف دينار، وخسائر نصف سنوية لـ 2025 بـ 184.47 ألف دينار،

«المتاجرة» ترفع ملكيتها
في «التجارية»

أعلنت الشركة التجارية العقارية تنفيذ شركة المتاجرة العقارية عملية شراء على أسهمها بواقع 500 ألف سهم. وتم تنفيذ الصفقة بسعر 186 فلساً للسهم، ليرتفع رصيد «المتاجرة العقارية» إلى 24.77 مليون سهم. ويبلغ رأس مال «التجارية» 195.28 مليون دينار موزعة على 1.95 مليار سهم، حيث تتوزع ملكياتها بين كابيتال الكويت العقارية (8.80 %)، والمزايا الدولية (5.75 %)، ومجمعات الأسواق (5.15 %). وحققت الشركة أرباحاً في النصف الأول من عام 2026 بقيمة 9.38 مليون دينار بنمو 3.45 %.

موافقات لـ «بوبيان» لإصدار
صكوك دائمة بـ 100 مليون دينار

حصل بنك بوبيان على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي وموافقة هيئة أسواق المال لإصدار صكوك دائمة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار كويتي أو ما يعادلها. وأوضح البنك في بيان أمس الثلاثاء أنه سيتم إعداد نشرة اكتتاب في حال الطرح المحلي، مع تعيين شركة كامكو للاستثمار كمدير إصدار رئيسي، وبوبيان كابيتال كمدير مشارك. وحقق البنك ربحاً نصف سنوي لعام 2026 بقيمة 54.72 مليون دينار بنمو 5 %.

أرباح «الكويت الوطني – البحرين»
ترتفع في النصف الأول

حقق بنك الكويت الوطني – البحرين أرباحاً صافية بلغت 60.49 مليون دينار بحريني (49.15 مليون دينار كويتي) في النصف الأول من عام 2026، مقابل 59.74 مليون دينار بحريني (48.73 مليون دينار كويتي) للفترة ذاتها من 2025. وأكد البنك أن النتائج تدعم ربحية المجموعة وتنوع مصادر دخلها. ووفق البيانات المعلنة، سجل بنك الكويت الوطني صافي ربح نصف سنوي لعام 2026 بقيمة 324.78 مليون دينار بنمو 3 %.

«برقان» يتخارج بالكامل
من أركان العقارية

أعلن بنك برقان تغيير هدف تملكه في شركة أركان الكويت العقارية من الاستثمار إلى التخارج الكامل، بعدما كانت حصته تبلغ 5.24 % بواقع 16.31 مليون سهم، لتتخفف ملكيته إلى صفر. ويبلغ رأس مال «أركان» 31.14 مليون دينار، وتتوزع ملكياتها الرئيسية بين الخير العالمية (30.54 %)، والأولى للاستثمار ومجموعتها (22.83 %)، ومجموعة الخليج للكابات (6.64 %). يذكر أن البنك حقق أرباحاً نصف سنوية لعام 2026 بـ 11.12 مليون دينار، بينما حققت «أركان» 47.84 ألف دينار.

«الأولى للاستثمار» تشرع في
التخارج من حصتها في «آبار»

أعلنت شركة الأولى للاستثمار الشروع في تنفيذ الشق الثاني من تسوية مع أحد عملائها المؤرخة في 27 مايو 2024، والتي تتضمن بيع حصتها البالغة 14.656 % (39.20 مليون سهم) في شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة «آبار» وتغيير هدف التملك إلى تخارج. وكانت الاتفاقية قد اعتمدت من محكمة الاستئناف في يونيو 2024. وتحولت

أعلنت شركة الأولى للاستثمار الشروع في تنفيذ الشق الثاني من تسوية مع أحد عملائها المؤرخة في 27 مايو 2024، والتي تتضمن بيع حصتها البالغة 14.656 % (39.20 مليون سهم) في شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة «آبار» وتغيير هدف التملك إلى تخارج. وكانت الاتفاقية قد اعتمدت من محكمة الاستئناف في يونيو 2024. وتحولت

أعلنت شركة الأولى للاستثمار الشروع في تنفيذ الشق الثاني من تسوية مع أحد عملائها المؤرخة في 27 مايو 2024، والتي تتضمن بيع حصتها البالغة 14.656 % (39.20 مليون سهم) في شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة «آبار» وتغيير هدف التملك إلى تخارج. وكانت الاتفاقية قد اعتمدت من محكمة الاستئناف في يونيو 2024. وتحولت

«البحرينية الكويتية» تشارك بـ 2 مليون
دولار في صندوق الاستجابة الطارئة

أعلنت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين عن موافقة مجلس إدارتها على المشاركة في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» الذي أطلقه الصندوق الكويتي للتنمية. وتأتي المساهمة بقيمة 2,000,000 دولار أمريكي في إطار مبادرة جماعية تقودها المجموعة الأم «الخليج للتأمين» وبمشاركة «الخليجية للتأمين وإعادة التأمين» و«الخليج للتأمين التكافلي». وأكدت الشركة في إفصاحها لبورصة البحرين عدم وجود أثر مالي سلبي للمشاركة على مركزها المالي.

أعلنت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين عن موافقة مجلس إدارتها على المشاركة في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» الذي أطلقه الصندوق الكويتي للتنمية. وتأتي المساهمة بقيمة 2,000,000 دولار أمريكي في إطار مبادرة جماعية تقودها المجموعة الأم «الخليج للتأمين» وبمشاركة «الخليجية للتأمين وإعادة التأمين» و«الخليج للتأمين التكافلي». وأكدت الشركة في إفصاحها لبورصة البحرين عدم وجود أثر مالي سلبي للمشاركة على مركزها المالي.

«مشاعر» توافق على التخارج
من شركة تابعة

وافقت إدارة شركة مشاعر القابضة على التخارج من إحدى شركاتها التابعة، متوقعة أثراً مالياً يظهر في الربع الثالث من عام 2026 يشمل زيادة النقد بـ 8.53 مليون دينار، والمدنيين بـ 1.37 مليون دينار، وانخفاض صافي الأصول بـ 7.97 مليون دينار، وتحقيق ربح بمبلغ 1.93 مليون دينار. وارتفعت أرباح الشركة في النصف الأول من 2026 إلى 1.44 مليون دينار بنمو 63 %.

وافقت إدارة شركة مشاعر القابضة على التخارج من إحدى شركاتها التابعة، متوقعة أثراً مالياً يظهر في الربع الثالث من عام 2026 يشمل زيادة النقد بـ 8.53 مليون دينار، والمدنيين بـ 1.37 مليون دينار، وانخفاض صافي الأصول بـ 7.97 مليون دينار، وتحقيق ربح بمبلغ 1.93 مليون دينار. وارتفعت أرباح الشركة في النصف الأول من 2026 إلى 1.44 مليون دينار بنمو 63 %.

عمومية «الجزيرة» تقر تعديل
تشكيل مجلس الإدارة

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة طيران الجزيرة على تعديل المادة (16) من نظامها الأساسي، ليتولى إدارة الشركة مجلس مكون من 10 أعضاء تنتخبهم الجمعية بالتصويت السري، مع إتاحة تعيين ممثلين

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة طيران الجزيرة على تعديل المادة (16) من نظامها الأساسي، ليتولى إدارة الشركة مجلس مكون من 10 أعضاء تنتخبهم الجمعية بالتصويت السري، مع إتاحة تعيين ممثلين

تنفيذ 10 صفقات
خاصة على «أركان»

أعلنت بورصة الكويت تنفيذ 10 صفقات متفق عليها على أسهم شركة أركان الكويت العقارية بقيمة 3.81 مليون دينار وشملت 15.54 مليون سهم. وتضمنت الصفقات تنفيذ صفقة على 5.97 مليون سهم بقيمة 1.46 مليون دينار، وصفقة على 835 ألف سهم، وصفقتين على 615 ألف سهم لكل منهما، بالإضافة إلى صفقات أخرى على 900 ألف، و1.50 مليون، ومليون سهم.

حكم استئناف
لصالح «النخيل»

صدّر حكم استئناف لصالح شركة النخيل للإنتاج الزراعي وتأكيد حكم أول درجة بإلزام الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بدفع باقي مستحقاتها العقدية والمصرفيات و200 دينار أتعاب محاماة. وتوقعت الشركة زيادة إيراداتها هذا العام بمبلغ 155.90 ألف دينار نتيجة الحكم. وتراجعت أرباح الشركة في النصف الأول من 2026 إلى 109.60 ألف دينار بنسبة 57.48 %.



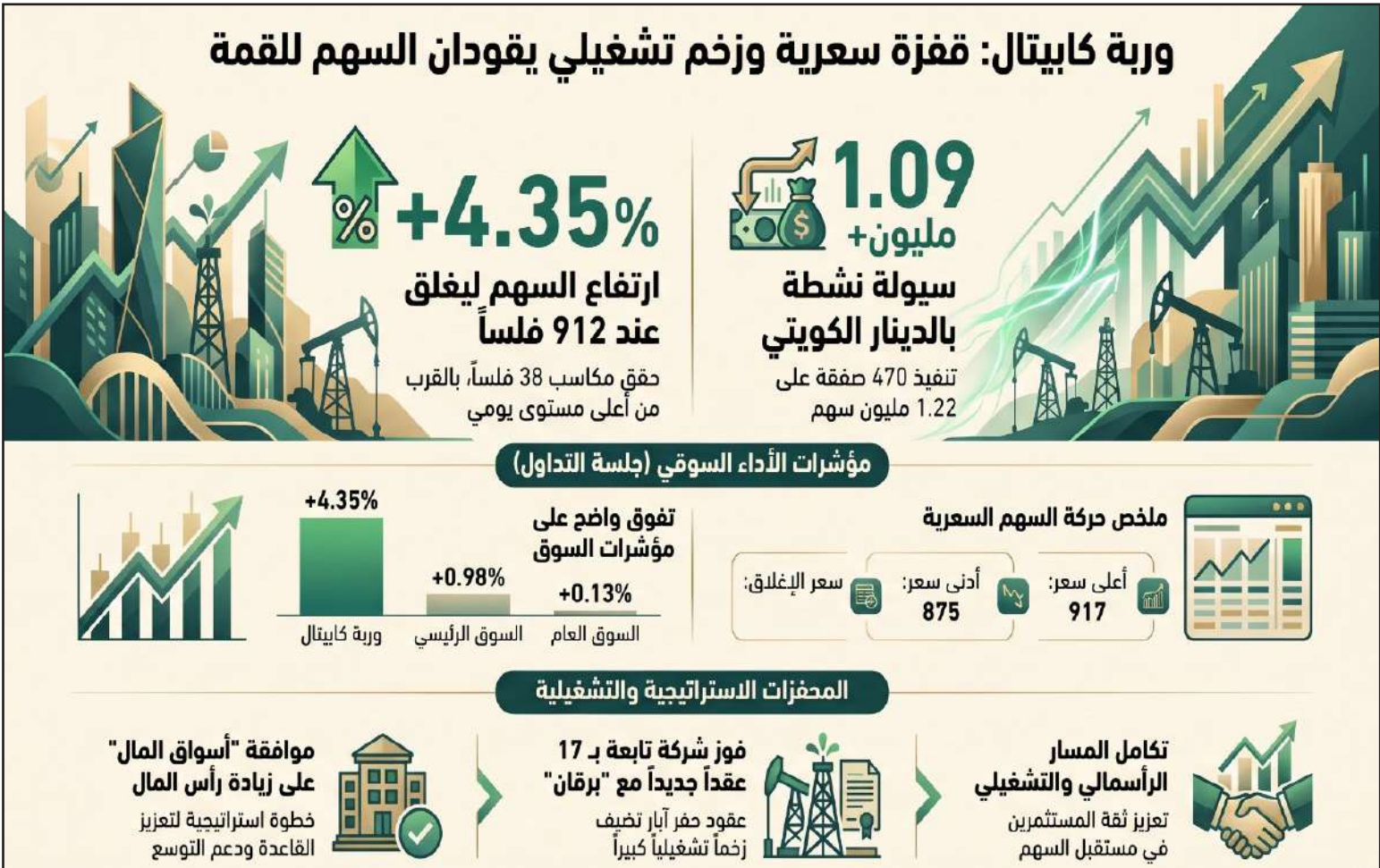
جلسة متباينة الاتجاهات بسيولة قوية وارتفاعات لافتة في الأسهم الرئيسية

بورصة الكويت تتباين و«الرئيسي»
يقود مكاسب السوق

«وربة كابيتال» يرتفع 4.35 % وسط تداولات تجاوزت المليون دينار

198.75 مليون دينار سيولة الجلسة
و384.1 مليون سهم متداول

2«التكنولوجيا» يتصدر القطاعات
الرابحة بمكاسب بلغت 5.73 %



شهدت بورصة الكويت جلسة متباينة الاتجاهات عند إغلاق تعاملات أمس الثلاثاء، مع استمرار النشاط الملحوظ في التداولات وتفاوت أداء المؤشرات والقطاعات والأسهم، في وقت تمكنت فيه مؤشرات السوق الرئيسي من تحقيق مكاسب قوية، بينما جاء أداء مؤشر السوق الأول مستقرًا إلى حد كبير.

وأغلقت مؤشرات السوق على تحركات متباينة، إذ تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.04%، في حين ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0.13%، وصعد مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.98%، بينما سجل مؤشر «الرئيسي 50» أكبر المكاسب بارتفاع بلغ 1.16%.

وجاءت هذه التحركات في جلسة شهدت سيولة بلغت 98.75 مليون دينار، من خلال تداول 384.1 مليون سهم وتنفيذ 23.68 ألف صفقة، بما يعكس استمرار النشاط على الأسهم المدرجة، رغم اختلاف اتجاهات المؤشرات.

وعلى مستوى القطاعات، مالت الكفة إلى الارتفاع، بعدما سجلت 8 قطاعات مكاسب، تصدرها قطاع التكنولوجيا بارتفاع بلغ 5.73%، بينما تراجعت 5 قطاعات، جاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمتها بانخفاض بلغ 3.57%.

كما اتسم أداء الأسهم بالتباين، إذ ارتفع سعر 52 سهماً، مقابل تراجع 56 سهماً، بينما استقرت أسعار 20 سهماً، وسط تحركات سعرية قوية لعدد من الأسهم التي تصدرت قوائم الراجحين والنشاط.

وربة كابيتال.. أداء لافت

وفي مقدمة الأسهم التي لفتت الأنظار خلال الجلسة، جاء سهم «وربة كابيتال»، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 4.35%، ليغلق عند مستوى 912 فلساً، محتلاً المرتبة الرابعة ضمن قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً. ولم يكن تحرك السهم منفصلاً عن المشهد العام للسوق، بل جاء ضمن جلسة شهدت نشاطاً واضحاً على الأسهم ذات التحركات السعرية القوية، إلا أن أداء «وربة كابيتال» يكتسب أهمية إضافية في ضوء التطورات المتلاحقة التي شهدتها الشركة خلال الفترة الأخيرة.

السوق الرئيسي يقود المكاسب

وعكس أداء مؤشرات السوق اختلافاً واضحاً في توجهات السيولة بين مكونات البورصة، إذ تعرض مؤشر السوق الأول لضغط محدود لم يتجاوز 0.04%، بينما تمكن مؤشر السوق العام من تحقيق ارتفاع هامشي.

وفي المقابل، ظهر الزخم بصورة أكبر في الأسهم المدرجة ضمن السوق الرئيسي، مع ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.98%، وصعود «الرئيسي 50» بنسبة 1.16%.

وتزامنت هذه المكاسب مع ارتفاعات قوية سجلتها مجموعة من الأسهم، وفي مقدمتها «أركان» و«وطنية د ق» و«وربة كابيتال» رابعاً بمكاسب 4.35%.

السهم يرتفع 4.35 % إلى 912 فلساً بسيولة تجاوزت 1.09 مليون دينار

«وربة كابيتال» يترجم توسعاته إلى
مكاسب قوية في البورصة

117 عقداً جديداً مع «برقان» تضيف
زخماً تشغيلياً للشركة التابعة

2التطورات الأخيرة تعيد تسليط الضوء
على المسار التشغيلي للشركة

المعاملين، وهو ما انعكس في تداولات الجلسة الأخيرة.

ولا يمكن فصل أداء السهم عن التطورات التي شهدتها الشركة، لكن في الوقت نفسه فإن استمرار الارتفاع يحتاج إلى متابعة حجم التداولات ومدى استمرار الزخم في الجلسات المقبلة.

السهم يغلق قريباً من أعلى مستوياته

ومن الناحية السعرية، تحرك «وربة كابيتال» خلال الجلسة بين 875 و917 فلساً، قبل أن يغلق عند 912 فلساً، أي بالقرب من أعلى مستوى سجله خلال التعاملات.

ويعكس هذا الأداء قوة نسبية في الطلب خلال الجلسة، خصوصاً أن السهم لم يكتف بتسجيل ارتفاع محدود، وإنما حافظ على جزء كبير من مكاسبه حتى الإغلاق.

كما أن تداول أكثر من 1.22 مليون سهم بقيمة تجاوزت 1.09 مليون دينار يضيف إلى أهمية الحركة السعرية، إذ جاء الارتفاع مصحوباً بنشاط واضح وليس في ظل تداولات محدودة.



زيادة رأس المال.. محفزاً جديداً

وتأتي موافقة هيئة أسواق المال على زيادة رأس المال لتضيف تطوراً جديداً إلى المشهد، خصوصاً مع اقترانها بالتوسع التشغيلي الذي شهدته المجموعة.

وتوفر الإجراءات الرأسمالية للشركات المدرجة أدوات إضافية لدعم خططها المستقبلية، فيما تكتسب أهميتها بصورة أكبر عندما تأتي بالتزامن مع تطورات تشغيلية وعقود جديدة.

وبالنسبة إلى «وربة كابيتال»، فإن اجتماع هذه العوامل في فترة زمنية متقاربة يعيد السهم إلى دائرة اهتمام

«وربة كابيتال».

ففي الوقت الذي تتحرك فيه الشركة على المستوى الرأسمالي من خلال زيادة رأس المال، تأتي العقود الجديدة لتبرز جانباً آخر يتعلق بالنشاط الفعلي للشركة التابعة وفرص التوسع في الأعمال.

ومن شأن تزامن التطورات الرأسمالية مع الأخبار التشغيلية أن يعزز اهتمام المستثمرين بالسهم، خصوصاً عندما تنعكس هذه التطورات على حجم التداولات وحركة السعر في السوق.

وقد ظهر ذلك بوضوح خلال جلسة أمس، عندما ارتفع السهم بنسبة 4.35%، بينما تجاوزت السيولة المتداولة عليه مليون دينار.

فقد وافقت هيئة أسواق المال أمس الاول على زيادة رأس مال الشركة، في خطوة تمثل تطوراً مهماً على مستوى الهيكل الرأسمالي لـ«وربة كابيتال»، وتأتي بالتزامن مع تحركات الشركة لتعزيز أعمالها وتوسيع نطاق نشاطها. وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في ظل التطورات التشغيلية التي سبقتها، بما يجعل زيادة رأس المال جزءاً من مسار متكامل وليس تطوراً منفرداً.

فالشركة كانت قد أعلنت قبل ذلك عن فوز شركة تابعة لها بتوقيع 17 عقداً مع «برقان» لحفر الآبار، وهو تطور يضيف زخماً إلى الجانب التشغيلي للمجموعة ويعكس توسعاً في نطاق الأعمال.

وبالتالي، جاء ارتفاع السهم في السوق وسط تتابع أخبار تتعلق بالشركة من جانبين رئيسيين: الأول يرتبط بتعزيز القاعدة الرأسمالية، والثاني بتوسيع النشاط التشغيلي عبر العقود الجديدة.

17 عقداً تدعم الجانب التشغيلي

ويشكل الإعلان عن توقيع 17 عقداً مع «برقان» لحفر الآبار أحد التطورات التي أضافت بعداً تشغيلياً إلى قصة

ارتفع سهم «وربة كابيتال» بنسبة 4.35 %، مضيفاً 38 فلساً إلى سعره السابق البالغ 874 فلساً، ليغلق عند 912 فلساً.

وسجل السهم خلال الجلسة أعلى مستوى عند 917 فلساً، بينما بلغ أدنى مستوى 875 فلساً، ليصل نطاق الحركة اليومية إلى 42 فلساً.

ولم يكن الارتفاع محدوداً على مستوى السعر فقط، إذ شهد السهم تداولات بلغت 1,226,971 سهماً، بقيمة إجمالية وصلت إلى 1,097,224 ديناراً، من خلال تنفيذ 470 صفقة.

وتمنح هذه الأرقام السهم حضوراً واضحاً بين الأسهم النشطة، خصوصاً مع تجاوز قيمة التداولات عليه حاجز المليون دينار، بالتزامن مع ارتفاعه بأكثر من 4 %.

بعد تطورات ايجابية

وتبرز أهمية ارتفاع «وربة كابيتال» في ظل التطورات التي شهدتها الشركة خلال الفترة الأخيرة، والتي وضعت السهم أمام مجموعة من المحفزات المرتبطة بمساره الرأسمالي والتشغيلي.

وصلت إلى 68.82 مليار دولار بنهاية الشهر الفائت

10.8 مليارات دولار زيادة بحيازة الكويت من السندات الأمريكية

واصلت تعزيز استثماراتها في أدوات الدين وسط ارتفاع عوائد السندات عالمياً

السندات طويلة الأجل تستحوذ على النصيب الأكبر من استثمارات الكويت

1 زيادة سنوية بقيمة 10.77 مليار دولار
2 تعكس استمرار الصعود القياسي



كتب محمد ياسين

رفعت دولة الكويت حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية إلى مستوى قياسي جديد بنهاية يونيو 2026، مسجلة زيادة سنوية بلغت 10.77 مليار دولار، في مؤشر على استمرار توجهها نحو تعزيز استثماراتها في أدوات الدين السيادية الأمريكية، بالتزامن مع تحركات واسعة تشهدها أسواق السندات العالمية وارتفاع العوائد طويلة الأجل إلى مستويات مرتفعة. وأظهرت البيانات الشهرية الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية أن حيازة الكويت من سندات الخزانة بلغت 68.82 مليار دولار في نهاية يونيو 2026، مقابل 58.05 مليار دولار في نهاية يونيو 2025، لترتفع بنسبة 18.55 % على أساس سنوي. وتأتي هذه الزيادة في وقت تشهد فيه أسواق الدين العالمية إعادة تقييم واسعة لمخاطر التضخم والديون الحكومية وتكاليف الاقتراض، مع ارتفاع عوائد السندات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والمملكة المتحدة، وسط استمرار المخاوف المرتبطة بالأسعار والطاقة والإنفاق الحكومي.

ولم تقتصر الزيادة في استثمارات الكويت على أساس سنوي، إذ سجلت الحيازة ارتفاعاً شهرياً أيضاً، بعدما زادت بنحو 2.01 مليار دولار، أو ما يعادل 3.01 %، مقارنة بمستواها في مايو 2026 البالغ 66.81 مليار دولار. وبذلك تكون الكويت قد رفعت حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية خلال النصف الأول من 2026 بنحو 2.77 مليار دولار، وبنسبة نمو بلغت 4.19 %، مقارنة بمستوى 66.05 مليار دولار المسجل في نهاية 2025.

وتكشف هذه الأرقام عن استمرار الاتجاه الصاعد لحيازة الكويت من أدوات الدين الأمريكية، خصوصاً أن الزيادة السنوية جاءت بأكثر من 10 مليارات دولار، ما يعكس ارتفاعاً ملموساً في حجم الاستثمارات الكويتية بهذا السوق.

تركيز على السندات طويلة الأجل

استحوذت السندات الأمريكية طويلة

3 حيازة الكويت ترتفع 3 % خلال يونيو مقارنة بمستويات مايو الماضي

4 السعودية تتصدر المستثمرين العرب والصين تحتل المركز الثالث عالمياً

خصوصاً مع انعكاس اضطرابات الملاح والممرات المائية الحيوية على تكاليف الشحن وسلاسل الإمداد وأسعار الطاقة. وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة المخاوف من صدمات جديدة في جانب العرض، الأمر الذي قد يحد من قدرة البنوك المركزية على تسريع عمليات خفض الفائدة. وفي حال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والسلع، فقد تواجه البنوك المركزية معادلة أكثر تعقيداً بين دعم النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم.

وتدفع هذه البيئة المستثمرين إلى التعامل بحذر مع السندات طويلة الأجل، التي تصبح أكثر تعرضاً للخسائر السريعة عندما ترتفع العوائد في الأسواق.

إعادة تسعير عالمية لمخاطر الدين

وتكشف التحركات المتزامنة في الولايات المتحدة وأوروبا والمملكة المتحدة واليابان عن عملية إعادة تسعير واسعة لمخاطر الدين السيادي، في ظل ارتفاع احتياجات التمويل الحكومي وتزايد مستويات الدين.

وتسعى الأسواق إلى الحصول على عوائد أعلى لتعويض المخاطر المرتبطة بارتفاع الاقتراض الحكومي والتضخم وتقلبات أسعار الفائدة.

وتزداد أهمية هذه العملية بالنسبة إلى السندات طويلة الأجل، إذ تكون أسعارها أكثر حساسية لتغير العوائد مقارنة بال إصدارات قصيرة الأجل.

وفي هذا السياق، تأتي زيادة حيازة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية، خصوصاً السندات طويلة الأجل، في وقت تشهد فيه هذه الأدوات تحولات ملحوظة في مستويات العائد والتقييم.

وتظل حركة الحيازة الكويتية جزءاً من المشهد الأوسع لاستثمارات الدول الأجنبية في الدين الأمريكي، والتي تجاوزت 9.30 تريليون دولار بنهاية يونيو 2026.

وعادة ما يؤدي ارتفاع توقعات التضخم إلى زيادة العوائد المطلوبة على السندات، إذ يسعى المستثمرون إلى الحصول على عائد يعوضهم عن تراجع القوة الشرائية للأموال خلال فترة الاستثمار.

ومن ثم، فإن أي ارتفاع في أسعار الطاقة أو السلع الأساسية يمكن أن يضيف طبقة جديدة من الضغوط إلى سوق الدين، خصوصاً إذا انعكس على توقعات التضخم المستقبلية.

العدوى تنتقل إلى الأسواق الأوروبية

ولم تتوقف موجة ارتفاع العوائد عند السوق الأمريكية، بل امتدت إلى أسواق الدين الأوروبية، مع تعرض السندات الحكومية لموجة بيع واسعة دفعت العوائد إلى مستويات مرتفعة.

وسجل عائد السندات الألمانية لأجل 10 سنوات 3.22 %، وهو أعلى مستوى منذ مايو 2011، في حين ارتفع عائد سندات شاتز لأجل عامين إلى 2.822 %.

وتعكس هذه التحركات إعادة تقييم المستثمرين لتوقعات التضخم والسياسة النقدية، خصوصاً مع استمرار المخاوف المتعلقة بالطاقة وتأثيراتها المحتملة على الأسعار.

كما ارتفع عائد السندات البريطانية لأجل عامين إلى 4.558 %، بينما بلغ عائد السندات الإيطالية لأجل 10 سنوات نحو 4.06 %.

وتشير هذه التحركات إلى أن الضغوط التي تواجه أسواق الدين أصبحت ذات طابع عالمي، مع تزامن ارتفاع العوائد في عدد من الاقتصادات الكبرى.

الطاقة وسلاسل الإمداد في دائرة المخاطر

وتلعب التطورات الجيوسياسية دوراً رئيسياً في إعادة تشكيل توقعات الأسواق،

ذاته ضغوطاً مرتبطة بإعادة تقييم تكاليف الاقتراض ومخاطر المالية العامة، وهو ما يزيد حساسية السندات طويلة الأجل تجاه أي تغير في توقعات التضخم أو أسعار الفائدة.

ضغوط متزايدة على الدين الأمريكي

وتزايدت عمليات البيع في السندات الحكومية طويلة الأجل مع ارتفاع المخاوف من حجم المعروض من الدين، إلى جانب استمرار الحاجة إلى تقديم عوائد أعلى لجذب المستثمرين.

وسجل أحدث مزاد للسندات الأمريكية لأجل 30 عاماً أعلى عائد منذ عام 2001، وهو ما يعكس ارتفاع العلاوة التي يطلبها المستثمرون مقابل الاحتفاظ بأدوات دين تمتد أجالها لعقود.

وتزداد أهمية هذه التطورات بالنسبة إلى السوق العالمية، نظراً إلى الدور المحوري الذي تؤديه سندات الخزانة الأمريكية في تسعير الأصول المالية المختلفة، حيث تؤثر تحركات عوائدها في قرارات الاستثمار وأسعار الاقتراض وتقييمات الأصول. كما أن ارتفاع العوائد طويلة الأجل لا يرتبط فقط بالسياسة النقدية، وإنما يتأثر أيضاً بحجم الإصدارات الحكومية وتوقعات النمو والتضخم والطلب العالمي على أدوات الدين.

التضخم يضغط على توقعات الفائدة

وتشكل توقعات التضخم عاملاً إضافياً في حركة عوائد السندات، خصوصاً مع المخاوف من استمرار ضغوط الأسعار نتيجة تحركات الطاقة والسلع الأساسية. وتشير قراءة الأسواق إلى أن استمرار ارتفاع التضخم أو بقاءه فوق المستويات المستهدفة قد يدفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى الإبقاء على السياسة النقدية المشددة لفترة أطول، ما يقلص احتمالات خفض السريع لأسعار الفائدة.

الدول الأجنبية في سندات الخزانة الأمريكية نحو 9.30 تريليون دولار بنهاية يونيو 2026، مقارنة مع 9.09 تريليون دولار في الفترة المماثلة من العام السابق، بزيادة سنوية بلغت 2.31 %.

وعلى أساس شهري، انخفض إجمالي الحيازات الأجنبية بنحو 0.75 %، في ظل التغيرات التي شهدتها الأسواق العالمية وتباين توجهات المستثمرين تجاه آجال الدين السيادي الأمريكي.

عوائد أمريكية عند مستويات مرتفعة

في المقابل، شهدت سوق السندات الأمريكية ضغوطاً قوية دفعت عوائد السندات طويلة الأجل إلى مستويات مرتفعة، مع تجاوز العائد على سندات الخزانة لأجل 30 عاماً مستوى 5.311 %، وهو أعلى مستوى منذ يونيو 2007.

وتأتي هذه الارتفاعات في ظل مجموعة من العوامل، من بينها تراجع حيازات بعض كبار المستثمرين الأجانب، إلى جانب تصاعد المخاوف بشأن تراكم الديون الحكومية الأمريكية وارتفاع تكاليف الاقتراض على المدى الطويل.

كما ساهمت التطورات الجيوسياسية المتسارعة في زيادة حالة عدم اليقين بالأسواق، خصوصاً مع انعكاساتها على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد والتضخم. وتشير تقديرات بعض الاستراتيجيين في الأسواق إلى إمكانية ارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل إلى مستويات تتراوح بين 5.60 % و 5.70 %، إذا استمرت الضغوط الحالية على سوق الدين.

وتأتي هذه التطورات رغم صدور مؤشرات اقتصادية أمريكية أظهرت تباطؤاً في مبيعات التجزئة وسوق العمل، وهي عوامل عادة ما تدفع المستثمرين إلى توقع توجه أكثر هدوءاً في السياسة النقدية. لكن سوق السندات تواجه في الوقت

تمثل نحو 66.66 مليار دولار من إجمالي الحيازة، مقابل 2.16 مليار دولار للسندات قصيرة الأجل. وفي المقابل، تواصل أسواق الدين العالمية مواجهة اختبار مزدوج يتمثل في ارتفاع مستويات الدين من جهة، واستمرار مخاطر التضخم والطاقة من جهة أخرى. ومع ارتفاع عوائد السندات الأمريكية والأوروبية إلى مستويات مرتفعة، تتربق الأسواق تطورات السياسة النقدية وحركة أسعار الطاقة والبيانات الاقتصادية

وبينما تتعرض أسواق السندات العالمية لتقلبات متزايدة، تواصل الكويت تعزيز حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية، لترتفع إلى 68.82 مليار دولار بنهاية يونيو 2026، بزيادة سنوية بلغت 18.55%. وتبرز الزيادة البالغة 10.77 مليار دولار خلال عام كأهم مؤشرات التطور في الحيازة الكويتية، إلى جانب ارتفاعها بنحو 2.01 مليار دولار خلال شهر واحد. ويظل التركيز الأكبر على السندات طويلة الأجل، التي

إقبال كبير على السندات طويلة الأجل

ارتفاع عوائد السندات الأمريكية يفرض ضغوطاً على أسواق الدين العالمية

تحديثات جديدة على دليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية في الكويت

وزارة التجارة تستحدث نشاطين لخدمات شحن المركبات الكهربائية

القرار الوزاري يضيف أنشطة جديدة ويحدّث الجهات الرقابية المختصة



أعلنت وزارة التجارة والصناعة صدور القرار الوزاري رقم (167) لسنة 2026، بشأن استحداث وتعديل عدد من الأنشطة التجارية، في إطار تحديثات الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وشملت التحديثات استحداث نشاطين جديدين مرتبطين بالمركبات الكهربائية، أولهما تشغيل وإدارة محطات شحن المركبات الكهربائية تحت الرمز الدولي 351006، بما يتيح تنظيم النشاط ضمن التصنيف الاقتصادي المعتمد.

كما استحدث القرار نشاط بيع وتركيب وصيانة أجهزة ومعدات شحن المركبات الكهربائية تحت الرمز الدولي 331409، في خطوة تعكس توسع نطاق الأنشطة التجارية المرتبطة بخدمات البنية التحتية للمركبات الكهربائية.

وتضمنت التعديلات كذلك إعادة تسمية ووصف عدد من الأنشطة القائمة، من بينها نشاط «مطبخ لتجهيز الوجبات الغذائية وتزويد الطائرات بها» بالرمز الدولي 562120، ليصبح «الخدمات الأرضية لتجهيز وتزويد الوجبات الغذائية وتزويد الطائرات بها».

وشمل القرار أيضاً تعديل نشاط «مدارس تعليم الطيران» بالرمز الدولي 854991، ليصبح «مراكز تعليم الطيران».

وأكدت الوزارة أن القرار تضمن كذلك تحديث الجهات الرقابية المختصة بكل نشاط، بما يتماشى مع التعديلات الجديدة على تصنيف الأنشطة الاقتصادية.

وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود تحديث وتصنيف الأنشطة التجارية في الكويت بما يتوافق مع الدليل الموحد المعتمد على مستوى دول مجلس التعاون، وبوابك التطورات التي تشهدها قطاعات الأعمال والخدمات، ومن بينها الأنشطة المرتبطة بالمركبات الكهربائية.

من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل

بنك الكويت الوطني يعزز تجربة عملائه الرقمية بحزمة جديدة من الخدمات والمزايا

«الوطني» أول بنك في الكويت يتيح لعملائه التقدم بطلبات القروض واستكمال جميع إجراءاتها رقمياً

1 الدخيل: نضع تجربة العميل في صدارة أولوياتنا عند تطوير أي خدمة أو منتج جديد



محمد الدخيل

فتح حساب «زينة» للأطفال رقمياً... لأول مرة في الكويت

في خطوة تعكس التزامه المستمر بتطوير حلول مصرفية رقمية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، أطلق بنك الكويت الوطني إمكانية فتح حساب «زينة» من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل وهي الخدمة الأولى من نوعها في الكويت التي تتيح للأباء المؤهلين فتح حسابات لأبنائهم رقمياً بكل سهولة وسرعة وأمان، دون الحاجة إلى زيارة أي من فروع البنك.

وتوفر الخدمة تجربة رقمية متكاملة تُمكن العملاء من استكمال إجراءات فتح الحساب في دقائق معدودة وفق أعلى معايير الأمان والموثوقية، ومن خلال إجراءات رقمية بالكامل دون الحاجة إلى المستندات الورقية التقليدية، بما يواكب أسلوب الحياة الرقمي المتسارع ويعزز سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية.

كما تجسد هذه المبادرة حرص البنك على تمكين الأسر من بناء مستقبل مالي أفضل لأبنائها منذ سن مبكرة، من خلال تعزيز مفاهيم الادخار والوعي المالي والمسؤولية المالية وترسيخ ثقافة التخطيط للمستقبل، بما يساهم في إعداد جيل أكثر إدراكاً لأهمية الإدارة المالية السليمة.

خدمة تواصل معنا المطورة

أصبح بإمكان العملاء الوصول إلى خدمة «تواصل معنا» المطورة من خلال الشاشة الرئيسية لبرنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، بما يتيح التواصل الفوري مع فريق خدمة العملاء بسهولة وسرعة، دون الحاجة إلى الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية.

وتسهم هذه الميزة في تعزيز سهولة الحصول على الدعم والإجابة عن الاستفسارات بصورة أسرع وأكثر كفاءة، بما يثري التجربة

وتوفر الخدمة تجربة تمويل رقمية متكاملة تُمكن العملاء من استكمال إجراءات طلب التمويل إلكترونياً، بما في ذلك تحميل المستندات المطلوبة مباشرة من أجهزتهم الذكية والاستفادة من خاصية التوقيع الرقمي، ما يتيح إنجاز المعاملات بسرعة وكفاءة ومن دون الحاجة إلى الإجراءات أو المستندات الورقية التقليدية.

وتأتي هذه الخدمة تجسيداً للالتزام بنك الكويت الوطني بتسريع وتيرة التحول الرقمي وتقديم حلول مصرفية مبتكرة تجمع بين السرعة والكفاءة والأمان، بما يضمن تجربة تمويل سلسة ومتكاملة من البداية وحتى إتمام الطلب، ويمنح العملاء مستويات أعلى من الراحة وسهولة الوصول إلى الحلول التمويلية التي تلبي احتياجاتهم المختلفة.

وأمنة وفق أعلى معايير الأمن السيبراني وحماية البيانات، بما يعزز مكانته الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية على مستوى الكويت والمنطقة.

أول تجربة متكاملة في الكويت للقروض الرقمية

أطلق بنك الكويت الوطني خدمة القروض الرقمية، ليصبح أول بنك في الكويت تقدم تجربة رقمية متكاملة للتقدم بطلب القروض واستكمال إجراءاتها من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، حيث تتيح هذه الخدمة للعملاء التقدم بطلبات التمويل السكني والاستهلاكي وتمويل السيارات بسهولة تامة وفي أي وقت ومن أي مكان.

في إطار التزامه المستمر بتطوير تجربة مصرفية رقمية متكاملة، كشف بنك الكويت الوطني عن مجموعة من الخدمات والمزايا الجديدة ضمن برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، بما يتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم المالية بسهولة ومرونة وأمان، وفي أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز ريادته في الخدمات المصرفية الرقمية من خلال تقديم حلول مبتكرة تتمحور حول احتياجات العملاء وتوفر تجربة مصرفية أكثر سلاسة وكفاءة ضمن منظومة رقمية متكاملة.

ويواصل بنك الكويت الوطني استثماراته في التكنولوجيا والابتكار لتقديم خدمات مصرفية متطورة

التحكم والوضوح والراحة في إدارة شؤونهم المالية.»

وأكد أن الخدمات الجديدة تجسد التزام البنك بإعادة تصميم إجراءات العمليات المصرفية للعمل لتكون أكثر تكاملاً وكفاءة، بدءاً من فتح الحسابات رقمياً، مروراً بالحصول على القرض من خلال إجراءات رقمية متكاملة، ووصولاً إلى الاستفادة من خدمات الدعم الفوري وإدارة المعاملات والمدفوعات الإلكترونية.

وأشار الدخيل إلى أن البنك يضع تجربة العميل في صدارة أولوياته عند تطوير أي خدمة أو منتج جديد، مؤكداً أن هذه المبادرات جاءت استجابة لتغير سلوك العملاء وتزايد اعتمادهم على القنوات الرقمية لإنجاز معاملاتهم اليومية.

وشدد على أن بنك الكويت الوطني سيواصل الاستثمار في الابتكار الرقمي وتعزيز قدراته التقنية بما يرسخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في مجال التحول الرقمي، مؤكداً التزام البنك بتقديم حلول مصرفية ذكية وأمنة تواكب تطلعات العملاء وتلبي احتياجاتهم المستقبلية مع المحافظة على أعلى معايير الأمان والموثوقية.

الرقمية للعملاء ويوفر لهم قناة تواصل مريحة ومباشرة عبر البرنامج.

وتعليقاً على إطلاق هذه الحزمة الجديدة من المزايا والتحسينات، قال نائب رئيس – رئيس قنوات الخدمات المصرفية الرقمية في بنك الكويت الوطني، محمد الدخيل: «تعكس هذه المجموعة من الخدمات والمزايا رؤيتنا الهادفة إلى توفير تجربة مصرفية رقمية متكاملة تضع جميع احتياجات العميل في متناول يده عبر منصة واحدة. وتركز هذه المبادرات على تبسيط اجراء معاملاتهم المصرفية والاستفادة من الخدمات والحلول المصرفية المختلفة بسهولة وسرعة وأمان، ضمن تجربة رقمية سلسة وموثوقة.»

وأضاف الدخيل: «نشهد اليوم تحولاً متسارعاً في توقعات العملاء وسلوكهم الرقمي، الأمر الذي يدفعنا إلى مواصلة الاستثمار في أحدث الحلول والتقنيات لإعادة تعريف التجربة المصرفية وتقديم خدمات أكثر بساطة وسرعة ومرونة. ويعد برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل الركيزة الأساسية لاستراتيجيتنا الرقمية، حيث نواصل تطويره بمزايا متقدمة تمنح العملاء مزيداً من



ضمن جهود البنك في تعزيز رقمنة المنتجات

بيت التمويل يفتح آفاقاً مصرفية جديدة لعملائه في أهم أسواق أوروبا

• نهال المسلم : إتاحة فتح حساب مصرفي رقمي بالكامل بألمانيا عبر تطبيق بنك كويت – ترك المانيا



نهال المسلم

الحساب، مما يوفر على العملاء الوقت والجهد ، ويحقق لهم تجربة مصرفية رقمية جديدة بدون عناء أو أي رسوم . وأضافت المسلم، بأن الخدمة تفتح أمام العميل آفاقاً واسعة من الخدمات المالية المتميزة في إحدى أكبر وأهم الأسواق المالية الأوروبية ، حيث يتاح للعميل بعد عملية فتح الحساب ، الاستفادة من خدمات التحويلات المجانية داخل أوروبا دون رسوم ، مع إمكانية طلب بطاقة السحب الآلي مباشرة من خلال التطبيق، بالإضافة الى مجموعة أخرى متنوعة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المميزة التي يوفرها بنك كويت – ترك المانيا لعملائه .

وأشارت الى ان الخدمة تأتي في إطار استراتيجية تعزيز التكامل بين وحدات مجموعة بيت التمويل الكويتي وترسيخ الرؤية الموحدة، بما يسهم في تقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة للعملاء، كما تتكامل مع التوسع بتقديم خدمات مميزة بالتعاون مع بنوك المجموعة التابعة لبيت

التمويل الكويتي خدمة جديدة تتيح للعملاء فتح حساب مصرفي في ألمانيا عبر التطبيق الرقمي الخاص في بنك كويت- ترك المانيا، وذلك ضمن جهود البنك في تعزيز رقمنة المنتجات وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لعملائه من خدمات ومنتجات بنوك المجموعة التابعة لبيت التمويل الكويتي، وتحقيق التفاعل والترابط بينهم وبين أكبر شريحة ممكنة من العملاء .

وقالت نائب مدير عام المنتجات في بيت التمويل الكويتي، نهال المسلم، ان الخدمة الجديدة تستهدف تمكين العملاء من الاستفادة من جميع الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك كويت- ترك المانيا ، عبر التطبيق الالكتروني للبنك فورفتح الحساب وتفعيل تطبيق الخدمات المصرفية بشكل رقمي كامل، من غير حاجة العميل للسفر إلى ألمانيا، أو مراجعة أي من مراكز خدمة مجموعة بيت التمويل الكويتي الثلاثة في» مشرف- الخالدية – القيروان» لإتمام إجراءات فتح

التمويل الكويتي ، كويت ترك تركيا، بنك بيت التمويل الكويتي – مصر ومن ثم كويت- ترك المانيا.

مراكز الخدمة

يذكر أنه خلال الفترة الماضية تم افتتاح ثلاثة مراكز لتقديم خدمات المجموعة (KFH Group Service Center) في فروع

«مشرف – الخالدية – القيروان» لخدمة عملاء كل من كويت ترك – تركيا وبنك بيت التمويل الكويتي – مصر، ضمن جهود بيت التمويل الكويتي المستمرة لتحقيق التكامل بين وحدات المجموعة وتوفير خدمات مصرفية متطورة تلبي احتياجات العملاء داخل الكويت .

الحمراء العقارية ترعى «فعالية الصيف» للأطفال وعائلاتهم

• في إطار التزامها بمواصلة مبادراتها المجتمعية وتعزيز شراكاتها ذات الأثر الإنساني المستدام

رعت شركة الحمراء العقارية «فعالية الصيف» التي نظمتها الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى (كاتش) ومستشفى بيت عبدالله لرعاية الأطفال (باتش)، والتي أقيمت في مقر بيت عبدالله لرعاية الأطفال، وذلك في إطار مسؤولية الشركة واستراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية، والتزامها المستمر بدعم المبادرات المجتمعية الهادفة لإدخال الفرح على قلوب الأطفال وعائلاتهم. وشهدت أجواءً صيفية مفعمة بالمرح والتفاعل للأطفال وعائلاتهم، من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة الترفيهية، شملت عرضاً علمياً، وركناً للتقاط الصور، وأنشطة فنية وحرفية، إلى جانب مناطق اللعب. كما تضمنت الفعالية تقديم المأكولات والمشروبات والهدايا للأطفال.

وتأتي رعاية «فعالية الصيف» امتداداً للتعاون المستمر بين شركة الحمراء العقارية والجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى (كاتش) ومستشفى بيت عبدالله لرعاية الأطفال (باتش)، تقديرًا للدور الذي تقوم به في رعاية الأطفال والجهود التي تبذلها في توفير الدعم الذي يحتاجونه؛ حيث ساهمت شركة الحمراء العقارية في تغطية كافة متطلبات الفعالية. وكانت قد رعت العام الماضي «فعالية الشوكولاتة» في بيت عبدالله، ضمن التزام الشركة بمواصلة مبادراتها المجتمعية وإثراء الجهود الإنسانية الموجهة للأطفال الذين يمررون بظروف صحية صعبة ويسهم في تحسين جودة حياتهم.

وفق المعايير الدولية في التقييم الخارجي

«وربة» يحصل على اعتماد لجودة التدقيق الداخلي

إنجاز جديد يعكس التزام البنك بالحوكمة والشفافية والتميز المؤسسي



التميز المؤسسي عملية مستمرة، ولذلك سنواصل الاستثمار في تطوير كوادرننا، وتحديث منهجيات وأدوات التدقيق، والاستفادة من أحدث الممارسات العالمية، بما يعزز الدور الرقابي والاستشاري لإدارة التدقيق الداخلي، ويدعم تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، ويلبي تطلعات جميع أصحاب المصلحة».

وأكد بنك وربة أن هذا الإنجاز يأتي ضمن استراتيجية متكاملة تهدف إلى ترسيخ ثقافة الجودة والتميز المؤسسي، والارتقاء بمنظومة الحوكمة والرقابة الداخلية، تحقيقاً لتطلعات البنك المستقبلية. ويعزز ثقة العملاء والمستثمرين والجهات الرقابية،

ويعد هذا الإنجاز أحد ركائز التزام البنك المستمر بتطبيق أفضل المعايير والممارسات المهنية العالمية. وأضافت حمادة: «يعكس هذا التقييم زيادة النضج المؤسسي والمهنية العالية الناتجة من الدعم المتواصل الذي تحظى به إدارة التدقيق الداخلي من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية، وإيمانهم بأهمية الدور الحيوي الذي تؤديه الإدارة في تعزيز الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر، بما يحقق قيمة مضافة للبنك ويعزز استدامة أعماله».

وأوضحت حمادة أن هذا الإنجاز يشكل حجر أساس ودافعاً لمواصلة رحلة التطوير، قائلة: «نؤمن بأن

كما يؤكد التقييم نجاح الإدارة في تعزيز دور التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي في حماية أصول البنك، ودعم استدامة أعماله، والمساهمة في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، بما يرسخ ثقافة الامتثال والشفافية وإدارة المخاطر على مختلف المستويات.

حمادة: الإنجاز يعكس ثقافة مؤسسية تؤمن بالتطوير المستمر

وفي هذا السياق، قالت رئيس مجموعة التدقيق الداخلي حنان غانم حمادة: «نفخر بحصول مجموعة التدقيق الداخلي في بنك وربة على تقييم Generally Conforms،

لمنظومة التدقيق الداخلي، من خلال توفير البيئة المؤسسية التي تمكّنها من أداء دورها باستقلالية واحترافية، مما يسهم في تعزيز كفاءة الرقابة الداخلية وترسيخ مبادئ الحوكمة.

ثقة مهنية ورقابية

ويبرهن هذا التقييم على مستوى النضج المؤسسي الذي وصلت إليه إدارة التدقيق الداخلي في بنك وربة، ويعكس الثقة التي تحظى بها لدى جهات الاعتماد المهني العالمية، وقدرتها على مواكبة التطورات المستمرة في مهنة التدقيق الداخلي، من خلال تبني أحدث المنهجيات والأدوات التي تواكب المعايير الدولية.

دورها في دعم الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. ويأتي هذا الإنجاز ليضاف إلى سجل بنك وربة الحافل بالإنجازات المؤسسية، ويؤكد البنك حرصه المستمر على تطبيق أعلى المعايير العالمية في مختلف أعماله، بما يعزز مكانته كمؤسسة مصرفية إسلامية صاعدة تضع الجودة والشفافية والامتثال في صميم استراتيجيتها.

التزام راسخ بأفضل الممارسات العالمية

وقد تكلل هذا الانجاز نتيجة الدعم الكبير الذي يوليه مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية

أعلن بنك وربة عن حصول مجموعة التدقيق الداخلي على تقييم «Generally Conforms»، في برنامج التقييم الخارجي المستقل لجودة التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد العالمي للمدققين الداخليين (IIA)، وذلك من خلال التقييم المستقل الذي أجره مكتب Grant Thornton للاستشارات.

ويُعد هذا التقييم من أبرز المؤشرات العالمية التي تقيس مدى التزام إدارات التدقيق الداخلي بأفضل الممارسات المهنية، حيث يمنح فقط للجهات التي تثبت توافقها الشامل مع المعايير الدولية، مما يعكس كفاءة عمل منظومة التدقيق الداخلي وفعالية

المؤشر يخلق عند 10912 نقطة والسيولة تقترب من 5 مليارات ريال

«تاسي» يتمسك بمكاسبه ويختبر أعلى مستوياته منذ يونيو

كيমানول تقفز 10 % وتتصدر قائمة الأسهم الرابحة خلال الجلسة

أرامكو ترتفع دون 1 % وتدعم المسار الإيجابي للسوق السعودية

بنسب متفاوتة. وتراجعت أسهم «بي إس إف» و«مكة» و«كابلات الرياض» و«طيران ناس» و«الكيميائية» و«صناعات كهربائية» بنسب تراوحت بين 1 % و3 %.

وساهمت هذه الخسائر في تقليص مكاسب المؤشر، خصوصاً بعدما كان «تاسي» قد وصل خلال الجلسة إلى 10967 نقطة قبل أن يتراجع إلى 10912 نقطة عند الإغلاق.

ويظهر التباين بين قفزة «كيمانول» 10 % وهبوط «جريب» 4 % اتساع الفوارق في أداء الشركات، ما يؤكد أن حركة السوق كانت انتقائية بصورة واضحة.

تراجع الصناديق

امتدت التحركات السلبية إلى الصناديق العقارية المتداولة، حيث أغلق صندوق «سدكو كابيتال ريت» عند مستوى 7.33 ريال، منخفضاً بنسبة 3 %.

ويأتي تراجع الصندوق في جلسة شهدت اختلافاً كبيراً بين أداء فئات السوق، إذ سجلت بعض الأسهم مكاسب قوية، بينما تعرضت أسهم وصناديق أخرى لضغوط بيعية.

ويعكس ذلك استمرار إعادة توزيع المراكز الاستثمارية داخل السوق، مع توجه السيولة إلى الشركات التي تتمتع بزخم سعري أكبر، في مقابل تراجع بعض الأسهم بعد محفزات خاصة مثل انتهاء أحقية التوزيعات.

وسيزل مستوى السيولة البالغ نحو 4.9 مليار ريال أحد العوامل التي تحدّد قوة التحركات المقبلة، إلى جانب أداء القطاعات السوق المختلفة.

تاسي يقترب من اختبار 11 ألفاً

أنهت السوق السعودية جلسة الثلاثاء بمكاسب محدودة ظاهرياً، لكنها شهدت في داخلها تحركات أكثر قوة، بعدما سجل «تاسي» 10967 نقطة كأعلى مستوى له منذ يونيو قبل أن يغلّق عند 10912 نقطة مرتفعاً بنحو أربع نقاط. ووفرت «أرامكو» دعماً للمؤشر، بينما صعدت «معادن» 2 % إلى أعلى إغلاق منذ مايو، وقفزت «كيمانول» 10 % لتتصدر الراححين. وفي المقابل، ضغط تراجع «جريب» 4 % وعدد من الأسهم الأخرى على المكاسب.

ومع تداولات بلغت 4.9 مليار ريال، بات حاجز 11 ألف نقطة قريباً من السوق، لكن تجاوزه يحتاج إلى استمرار السيولة وتماسك القيادات وانتشار دائرة الأسهم الصاعدة، بما يسمح للمؤشر بالاحتفاظ بمكاسبه بدلاً من التراجع عن قممه اليومية.



دعم أرامكو

قدم سهم «أرامكو السعودية» دعماً إيجابياً للسوق، بعدما أنهى تعاملات الثلاثاء مرتفعاً بأقل من 1% عند مستوى 26.58 ريال.

وتكتسب تحركات «أرامكو» أهمية خاصة بسبب الوزن الكبير للسهم في المؤشر، ولذلك يمكن حتى للتحركات السعريّة المحدودة أن تساهم في دعم اتجاه السوق، خصوصاً خلال الجلسات التي تكون فيها مكاسب «تاسي» ضيقة.

وجاء صعود السهم بالتزامن مع الأداء الإيجابي لمجموعة من الشركات الصناعية، ما ساعد المؤشر على مقاومة الضغوط

القادمة من الأسهم المتراجعة. ويظهر أداء «أرامكو» أن الأسهم القيادية حافظت على جانب من الدعم للسوق، رغم أن المؤشر لم يتمكن من الاحتفاظ بالمستويات المرتفعة التي سجلها خلال ساعات التداول.

وتزداد أهمية استمرار تماسك الأسهم الكبرى إذا حاول «تاسي» مجدداً الوصول إلى حاجز 11 ألف نقطة، إذ يحتاج المؤشر إلى مساهمة الشركات ذات الأوزان الكبيرة إلى جانب الأسهم المتوسطة والصغيرة لتحقيق تحرك أكثر قوة.

ريال، عقب نهاية أحقية توزيعات نقدية على المساهمين بواقع 0.20 ريال للسهم.

ويأتي تراجع السهم بعد انتهاء الأحقية، وهو ما يمثل عاملاً مؤثراً في حركته السعريّة خلال الجلسة، بالتزامن مع انخفاض مجموعة أخرى من الشركات

عاملاً مهماً لتوفير قاعدة أكثر قوة لأي محاولة جديدة للصعود.

ضغوط جريب

على الجانب المقابل، تصدر سهم «جريب» جانباً من التراجعات، بعدما انخفض بنسبة 4 % ليغلّق عند 16.59

تحركات سعريّة قوية في عدد من الأسهم. ويعكس هذا النمط حالة من الانتقائية، حيث توجهت السيولة نحو شركات محددة بدلاً من موجة شراء واسعة تشمل معظم السوق.

ومع اقتراب «تاسي» من 11 ألف نقطة، قد يصبح اتساع نطاق الأسهم المرتفعة

التي تتمتع بأوزان مؤثرة في حركة السوق.

وفي المقابل، حافظ المؤشر على وجوده أعلى أدنى مستوياته اليومية، وتمكن من العودة إلى المنطقة الخضراء عند الإغلاق، ما يعكس توازناً بين قوى الشراء والبيع خلال الجلسة.

ومع تداولات بقيمة 4.9 مليار ريال، ستبقى قدرة السوق على الاحتفاظ بمستوياتها الحالية مرتبطة باتجاه السيولة ومدى انتشار المكاسب بين عدد أكبر من الأسهم.

معادن تتألق

برز سهم «معادن» كأحد الأسهم القيادية الأفضل أداءً خلال الجلسة، بعدما صعد بنسبة 2 % ليغلّق عند مستوى 66 ريالاً، مسجلاً أعلى إغلاق له منذ مايو الماضي.

وجاء ارتفاع السهم مصحوباً بنشاط ملحوظ في التداولات، إذ بلغت الكميات نحو 1.6 مليون سهم، فيما تجاوزت قيمة التعاملات 100 مليون ريال.

ويجمع أداء «معادن» بين ثلاثة مؤشرات إيجابية تتمثل في ارتفاع السعر، والوصول إلى أعلى إغلاق منذ عدة أشهر، وتسجيل تداولات تتجاوز قيمتها 100 مليون ريال، ما جعله من أبرز الأسهم خلال تعاملات الثلاثاء.

ولم يقتصر الأداء القوي على «معادن»، إذ سجل عدد من الأسهم مكاسب تراوحت بين 2 % و5 %، وشملت «التصنيع» و«تنمية» و«جاهز» و«لوبيف» و«ساسكو» و«سابك للمغذيات» و«اديس» و«سيسكو القابضة» و«المواساة» و«نايس» و«ون».

صدارة كيمانول

كانت المكاسب الأقوى من نصيب سهم «كيمانول»، الذي تصدر قائمة الشركات المرتفعة بعدما قفز بنسبة 10 % ليغلّق عند 30.24 ريال.

ويعكس الصعود بالنسبة القصوى تقريباً قوة الطلب على السهم خلال الجلسة، ليتفوق على بقية الشركات الرابحة التي جاءت ارتفاعاتها في نطاقات أقل.

كما قفزت مجموعة من الأسهم بنسب تراوحت بين 2 % و5 %، وهو ما منح الجلسة زخماً على مستوى الشركات الفردية يفوق ما عكسه الزيادة المحدودة للمؤشر العام.

وتوضح هذه التحركات أن قراءة أداء السوق من خلال تغير «تاسي» وحده لا تعكس الصورة الكاملة للجلسة، إذ إن ارتفاع المؤشر أربع نقاط فقط تزامن مع

أنهى مؤشر السوق السعودية الرئيسية «تاسي» تعاملات الثلاثاء على ارتفاع محدود، محافظاً على وجوده بالقرب من أعلى مستوياته في نحو شهرين، وسط تداولات نشطة قاربت قيمتها خمسة مليارات ريال، وتباين واضح في أداء الأسهم القيادية والمتوسطة.

وأغلق المؤشر عند مستوى 10912 نقطة، مرتفعاً بنحو أربع نقاط مقارنة بالجلسة السابقة، في جلسة شهدت تحركات أوسع بكثير من المحصلة النهائية للمؤشر، بعدما اقترب خلال التداولات من حاجز 11 ألف نقطة قبل أن يقلص جانباً كبيراً من مكاسبه.

وبلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 4.9 مليار ريال، ما يعكس استمرار نشاط المستثمرين رغم محدودية التغير في المؤشر عند الإغلاق، مع انتقال السيولة بين مجموعة من الأسهم التي سجل بعضها مكاسب قوية وصلت إلى 10 %.

ويشير الإغلاق الإيجابي إلى استمرار قدرة السوق على التماسك، إلا أن تقلص المكاسب مقارنة بأعلى مستويات الجلسة يظهر وجود ضغوط بيعية وجني أرباح عند المستويات المرتفعة.

وتوزعت حركة الأسهم بين مكاسب قوية في شركات مثل «كيمانول» و«معادن» وعدد من الأسهم الصناعية والخدمية، مقابل خسائر في «جريب» وعدد من الشركات الأخرى، ما أدى في النهاية إلى استقرار المؤشر بالقرب من مستواه السابق.

قمة الجلسة

تحرك «تاسي» خلال الجلسة في نطاق بلغ 69 نقطة، إذ سجل أعلى مستوى عند 10967 نقطة، وهو الأعلى للمؤشر منذ يونيو الماضي، بينما لامس أدنى مستوى عند 10898 نقطة.

وتكشف هذه التحركات أن السوق حاولت الاقتراب بصورة أكبر من مستوى 11 ألف نقطة، قبل أن تتراجع من قمة الجلسة وتغلّق عند 10912 نقطة، أي بفارق 55 نقطة عن أعلى مستوى سجلته خلال التعاملات.

ويعكس الوصول إلى 10967 نقطة استمرار الزخم الذي دفع المؤشر إلى استعادة مستويات لم يشهدها منذ يونيو، لكنه يظهر في الوقت ذاته وجود عمليات بيع عند القمم اليومية حدثت من قدرته على الاحتفاظ بكامل مكاسبه.

وتحظى المنطقة المحيطة بمستوى 11 ألف نقطة باهتمام المستثمرين، خصوصاً بعدما أصبح المؤشر على مسافة محدودة منها. وقد يعتمد اختراقها على استمرار تدفق السيولة وتماسك الأسهم القيادية

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/08/18	2026/08/17	الشركة	
1	16.80	17.60	ريدان	
2	16.59	17.33	جريب	
3	291.00	302.80	ام آي إس	
4	7.33	7.58	سدكو كابيتال ريت	
5	7.80	8.02	الكيميائية	
6	6.78	6.94	الأهلي ريت 1	
7	6.55	6.70	توبي	
8	19.08	19.50	العمران	
9	198.20	202.40	سدافكو	
10	14.24	14.54	سهل	

اكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/08/18	2026/08/17	الشركة	
1	30.24	27.50	كيمانول	
2	8.22	7.65	الاتحاد	
3	15.36	14.30	سينومي ريتيل	
4	137.50	132.60	لوبيف	
5	9.40	9.07	التصنيع	
6	63.50	61.35	للمواساة	
7	40.88	39.54	ساسكو	
8	11.76	11.38	جاهز	
9	120.80	117.90	الدريس	
10	51.70	50.50	الرمز	

المؤشر يضيف نقطتين والسيولة تسجل نحو 533 مليون درهم

سوق دبي يتمسك بالمكاسب وسط نشاط الأسهم القيادية

1 22 سهماً تصعد مقابل تراجع 17 واستقرار 13 شركة

2 طلبات تتصدر النشاط بنحو 31 مليون سهم مرتفعة 1.7 %

وأنتهى سوق دبي المالي تعاملات، الثلاثاء، على ارتفاع طفيف، وسط أداء إيجابي لعدد من الأسهم القيادية وتباين حركة الشركات المدرجة، فيما تجاوزت قيمة التداولات نصف مليار درهم. وأغلق المؤشر العام مرتفعاً بنسبة 0.03 %، بما يعادل نقطتين، ليستقر عند مستوى 5858 نقطة، محافظاً بذلك على وجوده في المنطقة الخضراء رغم محدودية المكاسب. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات خلال الجلسة نحو 533 مليون درهم، في ظل نشاط متفاوت على الأسهم، فيما أظهرت حركة السوق تفوق عدد الشركات المرتفعة على نظيرتها المتراجعة. ومن أصل 52 شركة جرى تداول أسهمها خلال الجلسة، ارتفعت أسعار 22 شركة، مقابل انخفاض 17 شركة، بينما حافظت 13 شركة على مستويات إغلاقها السابقة من دون تغيير.

وفي القطاع العقاري أيضاً، حقق سهم «ديار للتطوير» أداءً أقوى، بعدما ارتفع بنسبة 2.3 % ليغلق عند 0.748 درهم، وسط تداولات تجاوز حجمها خمسة ملايين سهم. وفي المقابل، أنهى سهم «الاتحاد العقارية» التعاملات من دون تغيير عند مستوى 0.540 درهم، مع تداول أكثر من تسعة ملايين سهم، ليحافظ على سعره السابق رغم النشاط الذي شهده خلال الجلسة. وسجل سهم «الإمارات دبي الوطني» مكاسب لافتة بلغت 1.8 %، ليغلق عند 31.86 درهم، وبلغ حجم التداولات على السهم قرابة مليون سهم. وأسهم ارتفاع السهم المصرفي في تعزيز الاتجاه الإيجابي للسوق وموازنة الضغوط القادمة من بعض الشركات المتراجعة.

وعلى الجانب الآخر، تعرض سهم «الإمارات للاتصالات المتكاملة - دو» لضغوط بيعية واضحة، لينخفض بنسبة 3.1 % إلى 11.24 درهم، وسط تداولات تجاوزت ستة ملايين سهم. وساهم هبوط «دو» في الحد من مكاسب المؤشر، ما يفسر جزئياً بقاء ارتفاع السوق عند نقطتين فقط رغم أن عدد الأسهم الصاعدة تجاوز عدد الأسهم المتراجعة بخمس شركات. ويكشف تباين الأسهم القيادية عن حركة انتقائية بين المستثمرين، إذ تركز الشراء في بعض أسهم العقارات والبنوك، في الوقت الذي تعرضت فيه أسهم أخرى لعمليات بيع وجني أرباح.

طلبات يتصدر

استحوذ سهم «طلبات هولدينغ» على جانب بارز من نشاط جلسة الثلاثاء، بعدما تصدر الأسهم من حيث حجم التداول بنحو 31 مليون سهم، متجاوزاً أحجام التداول المسجلة على بقية الأسهم النشطة.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/08/18	2026/08/17	التغير	
1 الإسمنت الوطنية	4.65	4.25	9.41 %	
2 الإمارات ريم للاستثمار	1.94	1.87	3.74 %	
3 ديار للتطوير	0.75	0.73	2.33 %	
4 الإمارات دبي الوطني	31.86	31.30	1.79 %	
5 طلبات	1.21	1.19	1.68 %	
6 للشرق	305.00	300.00	1.67 %	
7 تيريد	2.48	2.44	1.64 %	
8 بنك السلام - البحرين	2.08	2.05	1.46 %	
9 تاكسي دبي	2.30	2.27	1.32 %	
10 أليك القابضة	1.27	1.26	0.79 %	

ويعكس هذا التوزيع ميلاً إيجابياً نسبياً داخل السوق رغم الارتفاع المحدود للمؤشر، إذ تمكنت الأسهم الراجعة من الحفاظ على تفوقها العددي، بينما حدث خسائر بعض الأسهم من قدرة المؤشر على تسجيل مكاسب أكبر.

قيادات داعمة

قدم عدد من الأسهم القيادية دعماً للمؤشر، وفي مقدمتها «إعمار العقارية»، الذي أنهى التعاملات مرتفعاً بنسبة 0.2 % عند 11.04 درهم، وسط تداولات نشطة قاربت 23 مليون سهم. وتحظى تحركات «إعمار العقارية» باهتمام المستثمرين نظراً إلى وزن السهم في السوق، ما يجعل أدائه أحد العوامل المؤثرة في اتجاه المؤشر العام، خصوصاً خلال الجلسات التي تشهد تحركات محدودة.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/08/18	2026/08/17	التغير	
1 الإصالات للتكاملة - دو	11.24	11.60	3.10 %	
2 أرامكس	1.68	1.73	2.89 %	
3 شعاع كابيتال	0.20	0.20	1.96 %	
4 تعليم القابضة	3.24	3.29	1.52 %	
5 وطنية إيتراشيونال	0.67	0.68	1.32 %	
6 سكون للتأمين	5.70	5.75	0.87 %	
7 أملاك	1.19	1.20	0.83 %	
8 مساكن دبي ريت	1.25	1.26	0.79 %	
9 السلام- السودان	0.53	0.53	0.76 %	
10 ديوا	2.69	2.71	0.74 %	

لدعم تعافي الاقتصاد السوري

موانئ دبي العالمية تستثمر 800 مليون دولار لتحديث ميناء طرطوس



وقال فهد البنا، الرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ دبي العالمية في طرطوس، إن الاستثمار يعكس التزام المجموعة طويل الأمد بدعم تعافي الاقتصاد السوري من خلال إعادة بناء البنية التحتية التجارية، وجذب الاستثمارات، وتوفير فرص العمل. وأكد محمد شهاب، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة في مصر وبلد الشام، أهمية الموقع الاستراتيجي لميناء طرطوس باعتباره بوابة تربط سوريا بالأسواق الإقليمية والعالمية. وتتضمن المراحل المقبلة من برنامج التطوير تعميق مياه الميناء، وتجديد جدران الأرصفة، وإضافة معدات جديدة لمناولة الشحن، وتوظيف التقنيات الرقمية في العمليات التشغيلية. ومن المقرر الانتهاء من تحديث جدران الأرصفة بحلول نهاية عام 2027، بما يعزز قدرة ميناء طرطوس على استقبال سفن أكبر حجماً، ويدعم دوره بوصفه بوابة رئيسية للتجارة السورية.

أنجزت مجموعة موانئ دبي العالمية مرحلة رئيسية من برنامجها الاستثماري البالغ 800 مليون دولار لتطوير وتحديث ميناء طرطوس في سوريا، مع تسلم ثلاث رافعات متنقلة جديدة، يتوقع أن ترفع الطاقة الاستيعابية للميناء في مناولة الشحن بنحو 40 %.

ويمثل تسلم الرافعات المرحلة الأولى من برنامج تطوير الميناء، في إطار اتفاقية امتياز تمتد 30 عاماً، ويستهدف تطوير بنية تحتية لوجستية وفق معايير عالمية، وتعزيز كفاءة سلاسل التوريد، وتوفير فرص عمل، ودعم النمو الاقتصادي في سوريا على المدى الطويل، وفقاً لوكالة أنباء الإمارات «وام»، أمس.

وتسهم الرافعات الجديدة في تسريع عمليات مناولة السفن وتقليص أوقات الانتظار، إلى جانب رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة قدرة الميناء على التعامل مع الحاويات والشحنات السائبة والبضائع غير المجرأة.

المؤشر يضيف 22 نقطة وموائئ أبوظبي يقفز 2.9 %

سوق أبوظبي يعزز مكاسبه والسيولة تتجاوز 1.3 مليار درهم

جانب تأثير الشركات القيادية على حركة المؤشر العام.

أبوظبي يرسخ وجوده فوق 10 آلاف

حافظ سوق أبوظبي على مساره الإيجابي بنهاية جلسة الثلاثاء، بعدما أضاف المؤشر 22 نقطة ليصل إلى 10098 نقطة، وسط تداولات قوية بقيمة 1.31 مليار درهم. ورغم التقارب الشديد بين 43 سهماً مرتفعاً و42 متراجعا، قدمت مكاسب الأسهم النشطة دعماً واضحاً للسوق، مع صعود «أمريكانا للمطاعم» 4.6 % و«موائئ أبوظبي» 2.9% و«إيه آند» 3.9 %. كما واصل «أدنوك للإمداد والخدمات» تسجيل أعلى إغلاق منذ الإدراج، بينما تصدر «بنك الاستثمار» نشاط الكميات بأكثر من 120 مليون سهم. ويمنح استمرار السيولة فوق مليار درهم وتماسك المؤشر أعلى 10 آلاف نقطة السوق قاعدة مهمة لمواصلة التحرك خلال الجلسات المقبلة.

بينما تجاوزت تداولات «أمريكانا للمطاعم» 19 مليون سهم.

وفي الوقت نفسه، سجلت الأسهم القيادية نشاطاً متفاوتاً، مع تداول أكثر من ستة ملايين سهم في «الدار العقارية» وخمسة ملايين سهم في «إيه آند»، ما وفر دعماً إضافياً للمؤشر. وتشير قيمة التداول البالغة 1.31 مليار درهم إلى استمرار مستويات جيدة من السيولة، رغم أن أداء الأسهم ظل متبايناً للغاية، إذ فصل سهم واحد فقط بين عدد الشركات الصاعدة والهابطة.

ويعكس ذلك وجود حركة انتقائية واضحة بين المستثمرين، مع توجيه السيولة نحو الأسهم المرتبطة بمحفزات خاصة أو التي تسجل مستويات سعرية قوية، بدلاً من اتجاه شرائي واسع يشمل معظم السوق. كما يبرز أداء «موائئ أبوظبي» و«أدنوك للإمداد والخدمات» و«بنك الاستثمار» دور الأخبار الخاصة بالشركات والزخم الفردي للأسهم في تحديد اتجاهات التداول، إلى

مرتفعاً بنسبة 2.9 % إلى 6.03 درهم، مع تداول أكثر من 54 مليون سهم، وسط اهتمام المستثمرين بالتطورات المرتبطة بالشركة.

وكانت «موائئ أبوظبي» قد تلقت إخطاراً من شركة «العماد القابضة» بشأن نيتها تقديم عرض شراء نقدي اختياري مشروط للاستحواذ على ما يصل إلى 100 % من رأس المال المصدر والمدفوع للمجموعة، وهو تطور انعكس على نشاط السهم خلال الجلسة. وفي القطاع العقاري، ارتفع سهم «الدار العقارية» بنسبة 0.8 % إلى 7.66 درهم، وسط تداولات تجاوزت ستة ملايين سهم، ليسهم بدوره في دعم الاتجاه الإيجابي للسوق. وسجل سهم «إيه آند» واحدة من أبرز المكاسب بين الأسهم القيادية، بعدما قفز بنسبة 3.9% إلى مستوى 22 درهماً، مع تداول أكثر من خمسة ملايين سهم.

ويكتسب ارتفاع السهم أهمية في حركة المؤشر بالنظر إلى ثقله في السوق، ما جعله من العوامل الداعمة لإغلاق أبوظبي في المنطقة الخضراء رغم التقارب الكبير بين أعداد الأسهم المرتفعة والمنخفضة.

وواصل سهم «أدنوك للإمداد والخدمات» تسجيل مستويات قوية، إذ ارتفع بنسبة 0.9% إلى 6.70 درهم، محققاً بذلك أعلى إغلاق له منذ إدراجه في سوق أبوظبي للأوراق المالية. ويعكس استمرار السهم عند مستويات قياسية اهتمام المستثمرين بأدائه، في وقت شهدت فيه الجلسة توزيعاً للنشاط على مجموعة من القطاعات بدلاً من تركزه في سهم واحد.

نشاط مكثف

استحوذ سهم «بنك الاستثمار» على صدارة التداولات من حيث الكميات، بعدما تجاوز حجم التعاملات عليه 120 مليون سهم، وهو مستوى يفوق بفاارق واضح أحجام التداول المسجلة على بقية الأسهم النشطة. وارتفع السهم بنسبة 6.7 % ليغلق عند 0.032 درهم، مسجلاً بذلك أكبر المكاسب بين الأسهم المذكورة في الجلسة، بالتزامن مع النشاط الكبير في أحجام التداول. وجاء «موائئ أبوظبي» أيضاً ضمن الأسهم الأكثر نشاطاً مع تداول أكثر من 54 مليون سهم، مدعوماً بأبناء عرض الاستحواذ المحتمل،

ويظهر الفارق المحدود بين عدد الراحيين والخاسرين أن صعود المؤشر لم يكن نتيجة ارتفاع جماعي للأسهم، وإنما جاء بدعم من مكاسب مجموعة من الشركات المؤثرة، التي نجحت في إبقاء السوق في المنطقة الخضراء.

كما ساعدت التحركات القوية في بعض الأسهم على تعزيز شهية التداول، مع تسجيل مكاسب تجاوزت 3 % و4 % في عدد من الشركات، بينما حقق أحد الأسهم النشطة ارتفاعاً تجاوز 6 %.

مكاسب لافتة

برز سهم «أمريكانا للمطاعم» ضمن الأسهم الصاعدة خلال الجلسة، بعدما ارتفع بنسبة 4.6% إلى 2.49 درهم، وسط تداولات تجاوزت 19 مليون سهم، ليكون من بين أبرز الأسهم التي جمعت بين المكاسب السريعة والنشاط في الكميات.

كما سجل سهم «موائئ أبوظبي» أداءً قوياً،

اختتمت سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الثلاثاء على ارتفاع، مدعوماً بمكاسب مجموعة من الأسهم القيادية والنشطة، وسط سيولة تجاوزت 1.3 مليار درهم، فيما شهدت الجلسة تقارباً واضحاً بين أعداد الأسهم الصاعدة والمتراجعة.

وارتفع مؤشر السوق بنسبة 0.2 %، بما يعادل 22 نقطة، ليغلق عند مستوى 10098 نقطة، محافظاً على وجوده أعلى حاجز 10 آلاف نقطة، في ظل تحركات إيجابية لأسهم في قطاعات العقارات والاتصالات والنقل والخدمات.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 1.31 مليار درهم، ما يعكس استمرار النشاط في السوق، خصوصاً مع تسجيل عدد من الأسهم أحجام تداول مرتفعة.

واتسمت حركة الشركات بالتوازن، فمن أصل 96 شركة جرى تداول أسهمها، أغلقت 43 شركة على ارتفاع، مقابل انخفاض 42 شركة، فيما استقرت أسعار 11 شركة دون تغيير.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/17	2026/08/18	التغير
1 بيور هيلث القابضة	2.62	2.49	(4.96%)
2 الخليج الاستثمارية	4.35	4.14	(4.83%)
3 برجيل القابضة	1.30	1.26	(3.08%)
4 إمستيل	1.25	1.22	(2.40%)
5 مدن القابضة	3.01	2.94	(2.33%)
6 السياحة والفنادق	1.50	1.47	(2.00%)
7 داتة غاز	0.87	0.85	(1.96%)
8 جلفار	1.07	1.05	(1.87%)
9 بناء السفن	8.80	8.65	(1.70%)
10 بنك جي اف اتش ش.م.ب	1.96	1.93	(1.53%)

المؤشر العام يفقد 4.88 نقطة والقطاع المالي يستحوذ على 74.73 % من التداولات

ضغوط الاتصالات والمال تدفع بورصة البحرين نحو التراجع

مسار المؤشر العام، خصوصاً في الجلسات التي تشهد سيولة محدودة. ومع تنفيذ 103 صفقات فقط، سيظل اتساع قاعدة التداول وزيادة السيولة من المؤشرات التي يراقبها المستثمرون لتقييم قوة أي تحرك مقبل في السوق.

السيولة تبحث عن زخم جديد

أغلقت بورصة البحرين تعاملاتها على تراجع طال المؤشرين العام والإسلامي، في ظل ضغوط قادمة من قطاعات الاتصالات والمال والسلع الاستهلاكية الأساسية. وفقد المؤشر العام 4.88 نقطة ليستقر عند 1946.72 نقطة، وأغلق عند 5.32 نقطة وأغلق عند 923.60 نقطة. ورغم تداول أكثر من 3 ملايين سهم، ظلت قيمة التعاملات محدودة عند نحو 837 ألف دينار من خلال 103 صفقات. وكان الالفت استحواذ قطاع المال على 74.73% من إجمالي قيمة التداولات، ما يعكس تركيزاً قوياً للسيولة في قطاع واحد. ويجعل هذا التركيز أداء الأسهم المالية عاملاً أساسياً في تحديد قدرة السوق على استعادة توازنه خلال الجلسات المقبلة.

تقريباً اتجهت إلى الأسهم المالية، ما جعل القطاع المحور الرئيسي للنشاط رغم مساهمته في الضغوط التي دفعت مؤشر البحرين العام إلى الانخفاض.

ويكشف التركيز الكبير للسيولة في قطاع واحد عن محدودية انتشار النشاط بين بقية القطاعات، وهو ما قد يزيد تأثير تحركات الأسهم المالية في الاتجاه العام للسوق، سواء عند الصعود أو الهبوط.

كما يوضح ذلك أن انخفاض قيمة التداول الإجمالية إلى 837.15 ألف دينار لم يمنح وجود نشاط انتقائي، إذ اختار المستثمرون توجيه الجانب الأكبر من أموالهم إلى الشركات المالية بدلاً من توزيعها بصورة متوازنة على قطاعات السوق المختلفة.

وفي المقابل، جاءت الضغوط على المؤشر من قطاعات الاتصالات والمال والسلع الاستهلاكية الأساسية، ما حال دون تمكن السوق من المحافظة على مستوى الإغلاق السابق. ويكتسب أداء القطاع المالي أهمية مضاعفة في بورصة البحرين بسبب وزنه في التداولات، إذ يمكن لتحركاته أن تلعب دوراً بارزاً في تحديد

وإن كان أداء القطاعات الثلاثة المتراجعة هو العامل الأساسي وراء انخفاض المؤشر العام. وبلغت كمية الأسهم المتداولة خلال الجلسة 3 ملايين و7 آلاف و519 سهماً، وهو مستوى يعكس وجود نشاط على عدد من الأسهم، رغم بقاء القيمة الإجمالية للتعاملات عند مستويات محدودة نسبياً. ووصلت قيمة الأسهم المتداولة إلى 837 ألفاً و149 ديناراً بحرينياً، فيما جرى تنفيذ التعاملات من خلال 103 صفقات، ما يعكس تركيز جزء من النشاط في عدد محدود من العمليات والأسهم. ويعني ذلك أن متوسط قيمة التداول لكل صفقة ظل محدوداً، في الوقت الذي تجاوزت فيه الكميات ثلاثة ملايين سهم، وهو ما يمكن أن يرتبط بتركيز التداولات على أسهم ذات أسعار منخفضة نسبياً.

كما يعكس انخفاض المؤشر الإسلامي بمقدار 5.32 نقطة حالة الحذر التي سيطرت على جانب من المستثمرين، بالتزامن مع ضعف أداء القطاعات التي ضغطت على السوق. وتبقى مستويات التداول من العوامل المهمة في تحديد اتجاه البورصة خلال الجلسات المقبلة، إذ يحتاج المؤشر إلى عودة الزخم الشرائي واتساع نطاق السيولة بين القطاعات حتى يتمكن من تعويض خسائره.

هيمنة مالية

استحوذ قطاع المال على النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين خلال جلسة اليوم، بعدما بلغت قيمة الأسهم المتداولة في القطاع 74.73 % من إجمالي قيمة الأوراق المالية المتداولة في البورصة. وتعني هذه النسبة أن نحو ثلاثة أرباع السيولة

على المؤشر العام، إذ أنهى مؤشر البحرين الإسلامي التعاملات في المنطقة الحمراء أيضاً، ما يعكس امتداد الضغوط إلى شريحة أخرى من الأسهم المدرجة في السوق.

وتأتي هذه التحركات وسط نشاط تداول تركز بدرجة كبيرة في القطاع المالي، في حين ظلت القيمة الإجمالية للتعاملات دون مستوى المليون دينار بحريني، مع تنفيذ ما يزيد قليلاً على 100 صفقة فقط خلال الجلسة.

الإسلامي يتراجع

أغلق مؤشر البحرين الإسلامي عند مستوى 923.60 نقطة، مسجلاً انخفاضاً قدره 5.32 نقطة مقارنة بمعدل الإقفال السابق، ليشترك المؤشر العام الاتجاه الهبوطي خلال تعاملات اليوم.

ويشير تراجع المؤشرين في الجلسة نفسها إلى أن ضغوط البيع لم تكن محصورة في نطاق ضيق،

أنهت بورصة البحرين تعاملات الثلاثاء على انخفاض، بعدما تعرضت السوق لضغوط من تراجع ثلاثة قطاعات رئيسية، هي الاتصالات والمال والسلع الاستهلاكية الأساسية، ما دفع المؤشر العام إلى التخلي عن جزء من مستوياته المسجلة في الجلسة السابقة.

وأغلق مؤشر البحرين العام عند مستوى 1946.72 نقطة، منخفضاً بمقدار 4.88 نقطة عن معدل إقفاله السابق، في جلسة اتسمت بمحدودية قيمة التداول مقارنة بحجم الأسهم التي جرى تداولها.

ويعكس انخفاض المؤشر تأثير أداء القطاعات المتراجعة في الاتجاه العام للسوق، خصوصاً القطاع المالي الذي استحوذ على الجزء الأكبر من السيولة المتداولة خلال الجلسة، إلى جانب الضغوط القادمة من أسهم الاتصالات والسلع الاستهلاكية الأساسية.

وفي الوقت نفسه، لم يقتصر الاتجاه السلبي

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/08/17	2026/08/18	التغير
1 بنك جي إف إتش	0.554	0.542	(2.17%)
2 بينك	2.520	2.477	(1.71%)
3 مجموعة ترافكو	0.258	0.256	(0.78%)
4 البحرين الوطني	0.530	0.526	(0.75%)
5 بيبون ش.م.ب	0.452	0.450	(0.44%)

المؤشر يفقد 44 نقطة والسيولة تتراجع إلى 363 مليون ريال

بورصة قطر تتراجع 0.45% بضغط 3 قطاعات

3 قطاعات تتراجع والاتصالات يتصدر الخسائر بانخفاض نسبته 1.14%

أنهت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء على تراجع، متأثرة بانخفاض ثلاثة قطاعات، في جلسة شهدت تقلصاً في مستويات السيولة وأحجام التداول مقارنة بتعاملات الاثنين، بينما ارتفع عدد الصفقات المنفذة رغم الاتجاه الهبوطي للسوق. وانخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.45%، ليغلق عند مستوى 9848.10 نقطة، فاقداً 44.14 نقطة مقارنة بمستواه في ختام الجلسة السابقة.

وجاء التراجع وسط أداء متباين للقطاعات المدرجة، إذ انخفضت مؤشرات ثلاثة قطاعات، مقابل ارتفاع أربعة قطاعات أخرى، لكن المكاسب القطاعية لم تكن كافية لتعويض الضغوط التي تعرضت لها السوق.

كما مالت حركة الأسهم بوضوح إلى الجانب السلبي، بعدما أغلقت غالبية الأسهم المتداولة على

انخفاض، ما ضغط على المؤشر العام ودفعه لإنهاء الجلسة دون مستوى 9900 نقطة. وتزامن تراجع المؤشر مع انخفاض السيولة وأحجام الأسهم المتداولة، في إشارة إلى سيطرة حالة من الحذر على تعاملات المستثمرين، رغم ارتفاع عدد الصفقات المنفذة مقارنة بالجلسة السابقة.

ضغط الاتصالات

تصدر قطاع الاتصالات القطاعات المتراجعة خلال جلسة الثلاثاء، بعدما انخفض مؤشره بنسبة 1.14%، ليشكل أحد أبرز مصادر الضغط على المؤشر العام.

وبلغ عدد القطاعات التي أنهت التعاملات على انخفاض ثلاثة قطاعات، مقابل أربعة قطاعات سجلت ارتفاعاً، وجاء التأمين في مقدمة القطاعات

إجمالية بلغت 1.21 مليون ريال. وعلى مستوى نشاط الأسهم، جاء «بلدنا» في مقدمة الشركات من حيث أحجام التداول، بعدما بلغ حجم التعاملات عليه 13.01 مليون سهم، ما جعله الأكثر نشاطاً من حيث الكميات خلال الجلسة.

وفي المقابل، تصدر سهم «كيو إن بي» قائمة الأسهم من حيث قيمة التداول، بسيولة بلغت 76.21 مليون ريال، مستحوذاً بذلك على حصة مهمة من إجمالي الأموال المتداولة في سوق الأسهم.

وتوضح أرقام الجلسة أن تراجع السوق ترافق مع انخفاض واضح في شهية التداول من حيث السيولة والكميات، بينما ظلت حركة الصفقات نشطة نسبياً، في ظل إعادة توزيع المستثمرين لمراكزهم بين القطاعات والأسهم المختلفة.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/08/17	2026/08/18	التغير	
1 بنك الاستثمار	0.03	0.03	6.67%	
2 الصبر مارين	2.28	2.40	5.26%	
3 أميركانا للمطاعم	2.38	2.49	4.62%	
4 اتصالات (&e)	21.18	22.00	3.87%	
5 غذاء القابضة	11.36	11.78	3.70%	
6 فينكس كروب	0.51	0.53	3.33%	
7 أسمنت الفجيرة	0.48	0.50	3.31%	
8 أجيليتي جلوبيال بي إل سي	1.67	1.72	2.99%	
9 أبوظبي للموانئ	5.86	6.03	2.90%	
10 ريسينوس بلس القابضة	1.87	1.92	2.67%	

الرابحة بعدما ارتفع مؤشره بنسبة 0.89%. ويكشف التباين بين القطاعات عن غياب اتجاه موحد داخل السوق، إذ حافظت بعض المجموعات على مكاسبها، بينما كانت خسائر القطاعات المتراجعة كافية لدفع المؤشر العام إلى المنطقة الحمراء.

وعلى مستوى الأسهم، مالت الكفة بصورة أكبر نحو التراجع، إذ انخفضت أسعار 36 سهماً، مقابل ارتفاع 12 سهماً، بينما استقرت أسعار ستة أسهم دون تغيير.

وتصدر سهم «ميزة» قائمة الأسهم المتراجعة بانخفاض نسبته 1.94%.، بينما جاء سهم «العامه» في صدارة الأسهم المرتفعة بعدما قفز بنسبة 5.72%.

ويظهر الفارق الكبير بين عدد الأسهم الخاسرة والرابحة اتساع نطاق الضغوط البيعية خلال الجلسة، حتى مع تسجيل عدد من القطاعات مكاسب متفاوتة.

ويتابع المستثمرون تحركات الأسهم القيادية بصورة خاصة لما لها من تأثير مباشر في اتجاه المؤشر، إلى جانب مراقبة مستويات السيولة بعد انخفاضها خلال الجلسة.

سيولة أقل

شهدت التداولات تراجعاً في معظم مؤشرات النشاط، إذ انخفضت السيولة إلى 363.23 مليون ريال، مقارنة بنحو 388.7 مليون ريال خلال جلسة الاثنين، بتراجع يقارب 25.5 مليون ريال.

كما هبطت أحجام التداول إلى 116.15 مليون سهم، مقابل 145.4 مليون سهم في الجلسة السابقة، بانخفاض يتجاوز 29 مليون سهم، ما يعكس تراجعاً واضحاً في كميات الأسهم المتداولة. وعلى النقيض، ارتفع عدد الصفقات المنفذة إلى 31.28 ألف صفقة، مقارنة بنحو 28.33 ألف صفقة الاثنين، ما يشير إلى تنفيذ عدد أكبر من العمليات رغم انخفاض إجمالي قيمة وأحجام التداول.

وبلغت السيولة الإجمالية للبورصة القطرية 364.44 مليون ريال، بعدما تضمنت التعاملات تنفيذ ثلاث صفقات في سوق السندات بقيمة

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/08/17	2026/08/18	التغير	
1 بيور هيلث القابضة	2.62	2.49	4.96%	
2 الخليج الاستثمارية	4.35	4.14	4.83%	
3 برجيل القابضة	1.30	1.26	3.08%	
4 إمستيل	1.25	1.22	2.40%	
5 مدن القابضة	3.01	2.94	2.33%	
6 السياحة والفنادق	1.50	1.47	2.00%	
7 دانة غاز	0.87	0.85	1.96%	
8 جلفار	1.07	1.05	1.87%	
9 بناء السفن	8.80	8.65	1.70%	
10 بنك جي اف اتش ش.م.ب	1.96	1.93	1.53%	

المؤشر يضيف 9 نقاط والقيمة السوقية ترتفع إلى 38.34 مليار ريال

بورصة مسقط تصعد والسيولة تتجاوز 50 مليون ريال

التداولات تتراجع 18.3% إلى أكثر من 50 مليون ريال

أنهت بورصة مسقط تعاملات الثلاثاء على ارتفاع محدود، ليواصل مؤشرها الرئيسي التحرك في المنطقة الإيجابية رغم تراجع قيمة التداولات مقارنة بالجلسة السابقة، في وقت سجلت فيه القيمة السوقية للشركات المدرجة زيادة طفيفية. وأغلق مؤشر بورصة مسقط «30» عند مستوى 7549.80 نقطة، مرتفعاً بنحو 9 نقاط، أو ما نسبته 0.12%، مقارنة بمستوى 7540.83 نقطة المسجل في آخر جلسة تداول.

ويعكس الإغلاق قدرة المؤشر على الاحتفاظ بمساره الصاعد رغم انخفاض النشاط من حيث قيمة التعاملات، إذ جاءت المكاسب السعرية بالتزامن

مع تراجع واضح في الأموال المتداولة داخل السوق. ويمثل استقرار المؤشر فوق مستوى 7500 نقطة عاملاً مهماً في حركة السوق، خصوصاً مع حفاظ القيمة السوقية على اتجاه إيجابي، وهو ما يشير إلى أن انخفاض السيولة لم يتحول إلى ضغوط قوية تدفع المؤشر إلى التراجع.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/08/17	2026/08/18	التغير	
1 حديد الجزيرة	0.870	0.900	3.45%	
2 شركة أوكيو لشبكات الغاز	0.223	0.227	1.79%	
3 للتحة للتمويل	0.089	0.090	1.12%	
4 أبراج لخدمات الطاقة	0.394	0.398	1.02%	
5 الأنوار لبلاط السيراميك	0.135	0.136	0.74%	
6 بنك نزوى	0.140	0.141	0.71%	
7 فولتامب للطاقة	0.173	0.174	0.58%	
8 بنك صحار	0.182	0.183	0.55%	
9 اسيايد	0.238	0.239	0.42%	
10 ظفار الدولية للتنمية	0.268	0.269	0.37%	

وبذلك انخفضت التداولات بنسبة 18.3%، بما يعادل تراجعاً يتجاوز 11 مليون ريال عُمانى مقارنة بالجلسة السابقة، رغم نجاح المؤشر الرئيسي في إنهاء التعاملات على ارتفاع. ويظهر التباين بين اتجاه المؤشر وحركة السيولة أن مكاسب السوق لم تعتمد على زيادة حجم الأموال المتداولة، وإنما جاءت في جلسة شهدت نشاطاً أقل من اليوم السابق.

ومع ذلك، فإن تجاوز قيمة التعاملات مستوى 50 مليون ريال عُمانى يعكس استمرار وجود نشاط استثماري داخل السوق، وإن جاء بوتيرة أقل مقارنة بالجلسة السابقة. وتظهر الأرقام أن جلسة الثلاثاء فقدت نحو خمس قيمة التداول تقريباً مقارنة بالجلسة الماضية، بينما تمكن المؤشر في الوقت ذاته من تحقيق ارتفاع بنسبة 0.12%، ما يعكس انفصالاً نسبياً بين اتجاه السيولة والأداء السعري.

قيمة متنامية

على مستوى القيمة السوقية، حملت الجلسة مؤشراً إيجابياً آخر، إذ أظهر التقرير الصادر عن بورصة مسقط ارتفاع القيمة الإجمالية للشركات المدرجة بنسبة 0.053% مقارنة بأخر يوم تداول. وبلغت القيمة السوقية نحو 38.34 مليار ريال عُمانى، لتسجل زيادة محدودة بالتزامن مع ارتفاع مؤشر «مسقط 30»، وهو ما يعكس تحسناً طفيفاً في تقييمات الأسهم المدرجة.

ويأتي ارتفاع القيمة السوقية رغم تراجع التداولات 18.3%، الأمر الذي يشير إلى أن انخفاض النشاط لم يمنع الأسعار من تحقيق مكاسب كافية للحفاظ على الاتجاه الإيجابي للقيمة الإجمالية للسوق.

ويشكل مستوى 38.34 مليار ريال مؤشراً مهماً على الحجم الذي وصلت إليه السوق، كما أن استمرار نمو القيمة السوقية يمكن أن يعزز جاذبية البورصة أمام المستثمرين إذا ترافق مع تحسن مستويات السيولة. ومن ثم، سيكون تحسن السيولة عاملاً

مع تراجع واضح في الأموال المتداولة داخل السوق. ويمثل استقرار المؤشر فوق مستوى 7500 نقطة عاملاً مهماً في حركة السوق، خصوصاً مع حفاظ القيمة السوقية على اتجاه إيجابي، وهو ما يشير إلى أن انخفاض السيولة لم يتحول إلى ضغوط قوية تدفع المؤشر إلى التراجع.

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/08/17	2026/08/18	التغير	
1 جلفار للهندسة و للقاوات	0.154	0.150	2.60%	
2 عمان كلورين	0.157	0.153	2.55%	
3 ظفار لتوليد الكهرباء	0.080	0.078	2.50%	
4 أوكيو للصناعات الأساسية	0.257	0.254	1.17%	
5 للدينة تكافل	0.112	0.111	0.89%	
6 نفط عمان	1.210	1.200	0.83%	
7 بنك عمان العربي	0.266	0.264	0.75%	
8 العتقاء للطاقة	0.282	0.280	0.71%	
9 النهضة للخدمات	0.277	0.276	0.36%	
10 عمانتيل	1.412	1.408	0.28%	



ستاندرد آند بورز يفقد 0.51 % والنفط يزد حذر المستثمرين

وول ستريت تتراجع والأسواق تترقب عمالقة التجزئة وإنفديا

نتائج هوم ديبوت تختبر قوة
إنفاق المستهلك الأمريكي

ارتفاع أسعار النفط يعيد مخاوف
التضخم إلى المستثمرين

أسبوع حاسم

تدخل وول ستريت فترة مزدحمة بالمحفزات، إذ تتقاطع نتائج شركات التجزئة مع انتظار بيانات أخرى يمكن أن تحدد اتجاه معنويات المستثمرين، قبل الانتقال إلى اختبار «إنفديا» الأسبوع المقبل.

وسيكون أداء المستهلك محور الاهتمام الأول خلال الأيام القليلة المقبلة. فإذا أظهرت نتائج «هوم ديبوت» و«وول مارت» استمرار قوة الإنفاق، فقد تتراجع المخاوف من تباطؤ الاقتصاد، بينما قد تؤدي النتائج الضعيفة إلى إعادة تقييم توقعات النمو. وفي الوقت نفسه، ستظل أسعار النفط والتطورات الأمريكية الإيرانية قادرة على تغيير اتجاه السوق سريعاً، خصوصاً إذا ظهرت مؤشرات جديدة على التصعيد أو التهدئة. وتعني هذه العوامل أن المستثمرين قد يواصلون التعامل بحذر، مع تجنب الرهانات الكبيرة إلى حين انضاح صورة أرباح الشركات وقوة المستهلك ومستقبل أسعار الطاقة.



وتؤثر أسعار الطاقة المرتفعة بصورة متفاوتة في القطاعات، إذ تستفيد شركات النفط والغاز عادة من ارتفاع الخام، بينما تواجه شركات الطيران والنقل والصناعة والقطاعات كثيفة استهلاك الطاقة تكاليف تشغيل أعلى.

ويزداد القلق عندما يأتي ارتفاع النفط في وقت تترقب فيه الأسواق اتجاه السياسة النقدية، لأن استمرار ضغوط الطاقة يمكن أن يعقد مسار التضخم ويؤثر في توقعات المستثمرين بشأن قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وبذلك أصبح النفط متغيراً رئيسياً إلى جانب نتائج الشركات والبيانات الاقتصادية، خصوصاً مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن الصراع في الشرق الأوسط.

التجزئة في البلاد، نتائجها الفصلية. وتمتلك الشركة قاعدة واسعة من العملاء تجعل نتائجها مؤشراً مهماً على أوضاع الأسر الأمريكية بمستويات دخل مختلفة. وسيبحث المستثمرون في النتائج عن مدى استمرار الطلب على السلع الأساسية، إلى جانب اتجاه الإنفاق على المنتجات غير الضرورية، وهي من المؤشرات التي تساعد في تحديد مدى شعور المستهلك بالضغوط المالية. وتزداد أهمية «وول مارت» في فترات عدم اليقين الاقتصادي، لأن سلوك عملائها يمكن أن يكشف التحولات في أنماط الإنفاق، بما في ذلك انتقال المستهلكين من علامات تجارية مرتفعة السعر إلى خيارات أرخص أو زيادة التركيز على السلع الأساسية.

من دون التأثير بصورة كبيرة في حجم المبيعات.

هوم ديبوت

ومن المقرر أن تعلن «هوم ديبوت» نتائجها الفصلية الثلاثاء، لتصبح واحدة من أولى شركات التجزئة الكبرى التي تقدم للمستثمرين صورة جديدة عن سلوك المستهلكين. وتحظى الشركة بأهمية خاصة لأنها ترتبط بسوق الإسكان والإنفاق على تحسين المنازل، وهما قطاعان يتأثران بصورة واضحة بمستويات أسعار الفائدة وتكاليف التمويل وثقة المستهلك. وقد تمنح نتائجها المستثمرين مؤشرات بشأن استعداد الأسر للإنفاق على عمليات التجديد والمشروعات المنزلية الكبيرة، خصوصاً في ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تدفع المستهلكين إلى تأجيل بعض المشتريات.

ترقب وول مارت

أما الاختبار الأوسع لاستهلاك الأمريكي، فيأتي الخميس عندما تعلن «وول مارت»، أكبر شركات

الطاقة، ما يضع المستثمرين أمام اختبار مزدوج يتعلق بأداء الاقتصاد الأمريكي من جهة ومستقبل التضخم والفائدة من جهة أخرى.

اختبار المستهلك

تتجه الأنظار بصورة خاصة إلى شركات التجزئة، إذ يبحث المستثمرون في نتائجها عن مؤشرات مباشرة على قدرة المستهلك الأمريكي على مواصلة الإنفاق في ظل الضغوط الناتجة عن الأسعار وتكاليف الاقتراض وعدم اليقين الاقتصادي. وتكتسب نتائج التجزئة أهمية أكبر من مجرد أداء الشركات نفسها، نظراً إلى الوزن الكبير للاستهلاك في الاقتصاد الأمريكي. ولذلك ينظر المستثمرون إلى المبيعات والهوامش وتوقعات الإدارات باعتبارها مؤشرات مبكرة على اتجاه الطلب خلال الفترة المقبلة.

ويحاول المستثمرون معرفة ما إذا كانت الأسر الأمريكية قد بدأت في تقليص الإنفاق الاختياري أو التحول إلى منتجات أرخص، وما إذا كانت الشركات قادرة على تمرير ارتفاع تكاليفها إلى المستهلكين

تراجعت المؤشرات الرئيسية في وول ستريت، الاثنين، مع اتجاه المستثمرين إلى الحذر قبل صدور نتائج عدد من أكبر شركات التجزئة الأمريكية، بحثاً عن مؤشرات جديدة على قوة إنفاق المستهلكين، بينما أضاف ارتفاع أسعار النفط وتعثّر المساعي للتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران مزيداً من الضغوط على معنويات الأسواق. ووفقاً للبيانات الأولية، هبط مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بواقع 39.55 نقطة، أو 0.51 %، ليغلق عند 7746.21 نقطة، فيما تراجع مؤشر «ناسداك» المجمع 76.87 نقطة، أو 0.31 %، إلى 26652.29 نقطة.

كما انخفض مؤشر «داو جونز الصناعي» 263.21 نقطة، أو 0.49 %، مسجلاً 53469.20 نقطة، لتغلق المؤشرات الثلاثة في المنطقة الحمراء في جلسة غلب عليها الحذر بدلا من عمليات بيع واسعة النطاق.

وتعكس التحركات حالة انتظار في السوق، إذ تتزامن مجموعة من نتائج الشركات الكبرى مع استمرار التطورات الجيوسياسية التي تدعم أسعار

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	225.95	231.35	225.95	-5.72	-2.47%	5.02M	17/08
مجموعة شيفرون	202.70	203.68	199.80	+2.70	+1.35%	8.36M	17/08
شركة كاتربيلر	881.65	887.91	859.62	+25.08	+2.93%	2.14M	17/08
مجموعة مايكروسوفت	480.35	492.66	478.41	-15.05	-3.04%	29.64M	17/08
شركة والت ديزني	103.50	106.64	103.46	-3.35	-3.14%	7.64M	17/08
شركة سيسكو سيستمز	112.90	113.85	110.81	+1.22	+1.09%	22.79M	17/08
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,051.31	1,054.63	1,038.14	+11.89	+1.14%	1.45M	17/08
جي بي مورغان تشيس وشركاه	360.96	365.75	360.96	-1.88	-0.52%	5.28M	17/08
شركة كوكا كولا	86.98	88.02	86.85	-0.73	-0.83%	12.06M	17/08
شركة مكدونالدز	265.53	270.82	265.14	-7.30	-2.68%	4.91M	17/08
شركة ميرك اند كو	135.97	137.17	134.55	+0.13	+0.10%	8.48M	17/08
مجموعة 3 إم	180.21	183.23	179.66	-2.44	-1.34%	3.87M	17/08
أبل	305.59	307.66	302.94	-0.34	-0.11%	38.17M	17/08
شركة أمازون دوت كوم	261.31	265.75	258.34	-1.34	-0.51%	43.9M	17/08
شركة أمجين	419.38	419.60	410.40	+4.17	+1.00%	2.88M	17/08

مخاطر جيوسياسية

يضيف عدم إحراز تقدم بين الولايات المتحدة وإيران طبقة أخرى من عدم اليقين أمام الأسواق، بعدما كانت التوقعات بإمكانية الوصول إلى اتفاق قد ساعدت سابقاً في تخفيف المخاوف المتعلقة بإمدادات الطاقة.

ومع غياب إشارات إلى اقتراب الطرفين من تسوية، ارتفعت أسعار الخام مجدداً، وأصبح المستثمرون أكثر حذراً تجاه احتمالات استمرار التوتر وتأثيره في حركة إمدادات النفط العالمية. ولا تقتصر الدعايات المحتملة على قطاع الطاقة، إذ إن أي تصعيد جديد يمكن أن ينعكس على التضخم وعوائد السندات وتوقعات أسعار الفائدة، ومن ثم على تقييمات الأسهم الأمريكية.

كما أن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية عادة ما يدفع بعض المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للأصول عالية المخاطر، خصوصاً عندما تتزامن هذه التطورات مع أحداث مهمة للشركات أو الاقتصاد.

الأسواق أمام اختبارات حاسمة جديدة

يعكس تراجع مؤشرات وول ستريت الثلاثة حالة حذر أكثر من كونه تحولاً حاداً في شهية المستثمرين، إذ تنتظر الأسواق سلسلة من النتائج التي قد تحدد اتجاه الأسهم خلال الفترة المقبلة. وستقدم «هوم ديبوت» و«وول مارت» اختباراً لقوة المستهلك الأمريكي، قبل أن تتحول الأنظار إلى «إنفديا» وقطاع الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، يضيف ارتفاع النفط وتعثّر الاتفاق بين واشنطن وطهران عاملاً خارجياً يزيد صعوبة المشهد، بسبب تأثير الطاقة المحتمل في التضخم والفائدة وأرباح الشركات. وبين قوة الإنفاق الأمريكي واستمرار طفرة التكنولوجيا ومخاطر الشرق الأوسط، تبدو وول ستريت أمام أيام حاسمة يمكن أن تعيد رسم توقعات المستثمرين لبقية العام.

موعد إنفديا

وبعد نتائج شركات التجزئة، تنتظر الأسواق حدثاً آخر شديد الأهمية الأسبوع المقبل، عندما تعلن «إنفديا»، الرائدة في تصنيع رقائق الذكاء الاصطناعي والشركة الأعلى قيمة في العالم، نتائجها الفصلية.

وأصبحت نتائج «إنفديا» من أبرز الأحداث التي تحرك وول ستريت، في ظل الدور الكبير الذي تلعبه الشركة في طفرة الذكاء الاصطناعي والوزن الضخم الذي باتت تتمتع به أسهم التكنولوجيا في المؤشرات الرئيسية. وسيتركز المستثمرون على الطلب على رقائق الذكاء الاصطناعي والإنفاق من شركات التكنولوجيا ومراكز البيانات، إضافة إلى توقعات الإدارة للفصول المقبلة، بحثاً عن أدلة على استمرار الزخم القوي للقطاع. وتكتسب النتائج أهمية مضاعفة بعدما ارتفعت تقييمات شركات التكنولوجيا بصورة كبيرة بفعل الرهانات على الذكاء الاصطناعي، ما يجعل السوق أكثر حساسية لأي مؤشرات على تباطؤ النمو أو تراجع الإنفاق.

وفي المقابل، يمكن لنتائج تفوق التوقعات أن تعيد الزخم إلى أسهم التكنولوجيا وتوفر دعماً لمؤشري «ناسداك» و«ستاندرد آند بورز 500».

نفط مرتفع

إلى جانب نتائج الشركات، واجه المستثمرون ضغوطاً من ارتفاع أسعار النفط مع عدم ظهور بوادر على اقتراب الولايات المتحدة وإيران من التوصل إلى اتفاق ينهي التوترات القائمة. ويمثل ارتفاع النفط عاملاً مهماً للأسهم الأمريكية لأنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج، كما قد ينتقل إلى أسعار الوقود التي يدفعها المستهلك، وبالتالي يعيد الضغوط التضخمية إلى الواجهة.

ستوكس 600 يتراجع 0.2 %

مخاوف التضخم تهبط بالأسهم الأوروبية



قطاع الطاقة يرتفع 0.6 %
مستفيداً من صعود أسعار النفط

عوائد السندات الأوروبية تقفز لمستويات تاريخية بفعل مخاوف التضخم

الضغوط التضخمية ويؤثر في النشاط الاقتصادي. في المقابل، سجلت أسهم الموارد الأساسية أكبر انخفاض بين القطاعات الأوروبية، متراجعة 1 %، متأثرة بانخفاض أسعار الذهب. بعدما أدت زيادة عوائد سندات الخزنة الأميركية إلى تراجع جاذبية المعدن النفيس. وجاء ضعف الذهب أيضاً قبل صدور محضر اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لشهر يوليو، والذي يترقبه المستثمرون بحثاً عن إشارات جديدة بشأن مسار أسعار الفائدة والسياسة النقدية في أكبر اقتصاد عالمي.

الطاقة تربع

بسبب تعثر الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق دائم ينهي الحرب مع الولايات المتحدة، بالتزامن مع استبعاد واشنطن تمديد اتفاق مؤقت لوقف إطلاق النار.

تراجعت الأسهم الأوروبية، الثلاثاء، تحت وطأة ضغوط مزدوجة من ارتفاع أسعار النفط وصعود عوائد السندات، بعدما انحسرت الآمال في التوصل إلى اتفاق دائم بين الولايات المتحدة وإيران، ما أعاد المخاوف من استمرار الحرب في الشرق الأوسط وتداعياتها على إمدادات الطاقة والتضخم العالمي. وبحلول الساعة 07:03 بتوقيت غرينتش، انخفض مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي 0.2 % إلى 654.81 نقطة، مع اتجاه المستثمرين إلى الحذر في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية وارتفاع تكاليف الاقتراض.

وتأتي خسائر الأسهم في وقت تتزايد فيه المخاوف من أن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار الطاقة إلى إبقاء معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، الأمر الذي قد يحد من قدرة البنوك المركزية على تخفيف سياستها النقدية. وأصبح المستثمرون أمام معادلة أكثر تعقيداً، إذ يرفع استمرار الحرب تكلفة الطاقة، بينما يؤدي القلق بشأن التضخم إلى ارتفاع عوائد السندات، ما يفرض ضغطاً إضافية على تقييمات الأسهم والشركات التي تعتمد بصورة أكبر على التمويل.

وزادت المخاوف بعدما قال مسؤول إيراني كبير إن بلاده قررت تحويل سياستها من الدفاع إلى «الهجوم بالكامل»

السندات تقفز

جاء الضغط الأكبر على الأسهم من أسواق الدخل الثابت، بعدما سجلت عوائد السندات طويلة الأجل في دول منطقة اليورو أعلى مستوياتها منذ سنوات، وسط مخاوف من أن يؤدي طول أمد الصراع في الشرق الأوسط إلى إبقاء التضخم مرتفعاً عبر زيادة أسعار الطاقة والإنفاق الحكومي. ووصلت عوائد السندات الألمانية لأجل عشر سنوات إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2011، بينما سجلت عوائد السندات الفرنسية لأجل عشر سنوات أعلى مستوى في 16 عاماً، ما يعكس تغيراً كبيراً في توقعات المستثمرين بشأن التضخم

كما تراقب الأسواق تأثير ارتفاع النفط في قرارات البنك المركزي الأوروبي، إذ إن استمرار التضخم قد يقلص مساحة خفض أسعار الفائدة أو يؤخر أي خطوات لتخفيف السياسة النقدية، وهو سيناريو لا يصب في مصلحة الأسهم. وتواجه الشركات الأوروبية بذلك بيئة تجمع بين ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة تكاليف التمويل وضعف الرؤية بشأن مستقبل الحرب، وهي عوامل قد تستمر في الضغط على شهية المستثمرين للمخاطرة.

وتكاليف الاقتراض. ويشكل ارتفاع عوائد السندات تحدياً مباشراً للأسهم، إذ يزيد جاذبية أدوات الدخل الثابت مقارنة بالأصول عالية المخاطر، كما يرفع تكلفة التمويل على الشركات ويضغط بصورة خاصة على القطاعات التي تعتمد على الاقتراض أو تتمتع بتقييمات مرتفعة. وتضاف إلى أسعار الطاقة مخاوف من زيادة الاقتراض الحكومي لتمويل الإنفاق الدفاعي، في ظل اتجاه الدول الأوروبية إلى تعزيز قدراتها العسكرية نتيجة استمرار التوترات الجيوسياسية. وقد يؤدي ارتفاع الاحتياجات التمويلية للحكومات إلى زيادة المعروض من السندات، وبالتالي استمرار الضغوط الصعودية على العوائد.

تجاه مسارين متداخلين، هما الحرب في

أوروبا تواجه اختبار الطاقة والفائدة

يعكس تراجع «ستوكس 600» بنسبة 0.2 % حساسية الأسهم الأوروبية المتزايدة تجاه مسارين متداخلين، هما الحرب في

«نيكي» يهبط 2.5 % وأسهم التكنولوجيا تقود خسائر بورصة طوكيو

النفط والسندات يوقفان مكاسب نيكي بعد خمس جلسات

أسهم الرقائق تقود الخسائر مع تصاعد ضغوط أسعار الفائدة

ارتفاع النفط وعوائد السندات يحدد مخاوف التضخم في اليابان

طوكيو، مع تعرض شركات التكنولوجيا وأشباه الموصلات لضغوط قوية. وهوى سهم «طوكيو إلكترو»» المطورة لأدوات تصنيع الرقائق الإلكترونية، 6.2 %، بينما انخفض سهم «أدانتست»، المصنعة لمعدات اختبار الرقائق، 5.1 %، لتسهم الشركتان بصورة بارزة في خسائر «نيكي». وتشير التحركات إلى أن أسهم التكنولوجيا، التي استفادت بقوة من موجة الصعود السابقة، أصبحت عرضة لجني الأرباح مع تغير توقعات المستثمرين بشأن التضخم والفائدة. كما أن الارتفاع الكبير في تقييمات بعض الشركات يجعلها أكثر تأثراً بأي زيادة في عوائد السندات. وتواجه السوق اليابانية بذلك ضغوطاً متزامنة من أسعار الطاقة المرتفعة وتكاليف التمويل المتزايدة، إلى جانب حالة عدم اليقين بشأن تطورات الشرق الأوسط.

الأسهم اليابانية أمام ضغوط متزايدة

يضع تراجع «نيكي» بنسبة 2.5 % حداً لموجة صعود قوية استمرت خمس جلسات وحققت خلالها السوق مكاسب بلغت 5.5 %، لكنه يعكس أيضاً تحول اهتمام المستثمرين من قوة الأسهم إلى المخاطر المرتبطة بالتضخم والفائدة. ومع ارتفاع النفط بسبب تعثر التسوية بين الولايات المتحدة وإيران وتوقف الملاحه مجدداً في مضيق هرمز، تواجه اليابان مخاطر زيادة تكلفة واردات الطاقة. وفي الوقت نفسه، تفرض عوائد السندات المرتفعة ضغوطاً أكبر على تقييمات شركات النمو والتكنولوجيا، وهو ما ظهر بوضوح في الهبوط الحاد لأسهم الرقائق. وستظل قدرة «نيكي» على استعادة مكاسبه مرتبطة بمسار النفط وعوائد السندات وأي تطورات جديدة في أزمة الشرق الأوسط.

تكنولوجيا تتراجع

كانت الشركات سريعة النمو الأكثر تعرضاً لعمليات البيع، إذ تصبح تقييمات هذه الأسهم أكثر حساسية لارتفاع عوائد السندات وأسعار الفائدة، لأن زيادة تكلفة الأموال تقلل القيمة الحالية للأرباح المستقبلية التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم شركات النمو. وتراجعت أسهم شركات تصنيع الأجهزة الكهربائية 3.7 %، لتسجل أسوأ أداء بين المجموعات الصناعية الـ33 المدرجة في بورصة

في ذلك اليابان، وهو ما انعكس بصورة سلبية على تقييمات الأسهم. وقال واتارو أكاياما، خبير الأسهم لدى «نومورا» للأوراق المالية، إن ارتفاع أسعار الفائدة يسلط الضوء على التقييمات المرتفعة نسبياً للأسهم، ما يجعل المستثمرين أكثر حساسية تجاه المستويات الحالية للأسعار. وأضاف أن المخاوف من استمرار التضخم المرتفع في كل من اليابان والولايات المتحدة قد تشكل عائقاً يؤثر سلباً على سوق الأسهم خلال الفترة المقبلة.

في مضيق هرمز الحيوي، لتزداد المخاوف من استمرار اضطرابات إمدادات الطاقة وارتفاع تكلفتها. ويمثل صعود النفط تحدياً خاصاً لليابان باعتبارها من الاقتصادات الكبرى المعتمدة على واردات الطاقة، إذ يمكن أن يؤدي استمرار الأسعار المرتفعة إلى زيادة تكاليف الشركات والمستهلكين، ورفع الضغوط التضخمية. وفي الوقت نفسه، دفعت المخاوف بشأن التضخم العالمي عوائد السندات إلى أعلى مستوياتها منذ عقود في عدد من الأسواق، بما

أنهى مؤشر «نيكي» الياباني، الثلاثاء، سلسلة مكاسب استمرت خمس جلسات متتالية، مع تعرض الأسهم لضغوط قوية بفعل ارتفاع أسعار النفط وعوائد السندات، في وقت أدى جمود الصراع في الشرق الأوسط إلى تجدد المخاوف بشأن التضخم ومستقبل أسعار الفائدة. وهبط «نيكي» 2.5 % ليغلق عند 67460.73 نقطة، متراجعاً بصورة واضحة بعد مكاسب بلغت 5.5 % خلال جلسات التداول الخمس السابقة، ما دفع المستثمرين إلى جني جزء من الأرباح التي حققتها الأسهم خلال موجة الصعود الأخيرة.

كما انخفض مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً 1.1 % إلى 4140.22 نقطة، في إشارة إلى اتساع نطاق الضغوط داخل السوق اليابانية، وإن كانت الخسائر أكثر حدة في الشركات سريعة النمو وأسهم التكنولوجيا. ويأتي التراجع بعدما دفعت التطورات في الشرق الأوسط المستثمرين إلى إعادة تقييم المخاطر التي تواجه الاقتصاد والأسواق، خصوصاً مع عودة أسعار الطاقة وعوائد السندات إلى الارتفاع.

توترات الشرق

انتهى خلال الأسبوع الجاري أجل وقف مؤقت لإطلاق النار سبق الإعلان عنه بين الولايات المتحدة وإيران، فيما استبعدت واشنطن تمديد الاتفاق، في حين أعلنت طهران أنها قررت تحويل سياستها إلى «الهجوم بالكامل»، ما قلص الآمال في قرب التوصل إلى تسوية. وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع أسعار النفط الخام مع توقف حركة الملاحة مجدداً



أكثر من 9 آلاف ترخيص استثماري خلال الربع الثاني

السعودية تعزز جاذبيتها الاستثمارية بقفزة قياسية في التراخيص

1 التراخيص الاستثمارية تقفز بقوة وتوسع قاعدة الأنشطة الاقتصادية

2 التشييد والتجارة والصناعة تستحوذ على غالبية التراخيص الجديدة



تواصل السعودية تعزيز جاذبيتها أمام المستثمرين المحليين والأجانب، مستفيدة من التوسع الكبير في إصدار التراخيص الاستثمارية وتطوير البيئة التنظيمية وإطلاق مبادرات قطاعية جديدة، بالتزامن مع نمو تكوين رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر.

وأظهر «راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي» للربع الثاني من 2026 أن التراخيص الاستثمارية الصادرة قفزت 252% على أساس سنوي، لتتجاوز 9 آلاف ترخيص، مقارنة بنحو 2.5 ألف ترخيص خلال الفترة نفسها من 2025.

وتعكس القفزة اتساع قاعدة المستثمرين والأنشطة المستهدفة، في وقت تعمل المملكة على زيادة مساهمة القطاع الخاص وتنويع مصادر النشاط الاقتصادي بعيداً عن النفط، ضمن مستهدفات «رؤية السعودية 2030».

ولا تقتصر أهمية زيادة التراخيص على أعدادها، بل تمتد إلى تنوع القطاعات التي استقطبتها، ما يشير إلى توزيع النشاط الاستثماري على مجالات الإنتاج والخدمات والتجارة والبنية التحتية.

ويأتي هذا الأداء بالتوازي مع جهود حكومية لتسهيل ممارسة الأعمال وتحديث التشريعات، بما يرفع تنافسية الاقتصاد ويزيد قدرة المملكة على استقطاب رؤوس الأموال.

استحوذت أنشطة التشييد وتجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية مجتمعة على نحو 66% من إجمالي التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الثاني، لنقود بذلك النشاط الجديد.

وجاء قطاع التشييد في الصدارة بنحو 2.6 ألف ترخيص، مقارنة بـ827 ترخيصاً خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مسجلاً نمواً بنسبة 218%.

وحلت تجارة الجملة والتجزئة في المرتبة التالية بنحو 2.3 ألف ترخيص، مقابل 607

تراخيص قبل عام، بزيادة بلغت 285%، ما يعكس استمرار توسع النشاط التجاري المصاحب للنمو السكاني والاستثماري والمشروعات الكبرى.

أما الصناعات التحويلية فسجلت أكثر من ألف ترخيص، مقارنة بـ263 ترخيصاً في الربع الثاني من 2025، بنمو بلغ 284%، وهو ما يتماشى مع توجه المملكة نحو توسيع قاعدتها الصناعية وزيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية.

وامتدت الزيادات إلى قطاعات أخرى، إذ ارتفع عدد تراخيص النقل والتخزين إلى 494 ترخيصاً، بنمو 443%، بينما وصلت تراخيص خدمات الإقامة والطعام إلى 705 تراخيص، بزيادة 393%.

كما سجل القطاع العقاري 118 ترخيصاً بنمو 436%، فيما حققت الزراعة والغابات وصيد الأسماك أعلى معدل نمو بين الأنشطة، بعدما قفز عدد التراخيص بنسبة 736%.

ويكشف هذا التنوع أن النشاط الاستثماري

الجديد لا يتركز في قطاع منفرد، بل ينتشر بين قطاعات مرتبطة بالبنية التحتية والتجارة والصناعة والخدمات والاقتصاد الاستهلاكي.

كما توفر زيادة الاستثمارات في النقل والتخزين والإقامة والطعام مؤشرات على نمو الأنشطة المرتبطة بالسياحة والخدمات اللوجستية، وهما من المجالات التي تراهن عليها المملكة في عملية التنويع الاقتصادي.

بالتوازي مع الارتفاع الكبير في التراخيص، واصلت السعودية تحديث البيئة التنظيمية

بهدف تسهيل ممارسة الأعمال وزيادة مرونتها وتنافسيتها أمام المستثمرين.

وشملت أبرز الإجراءات خلال الربع الثاني إلغاء عدد من الوثائق المرتبطة بالأنشطة التجريبية السياحية، بما فيها بعض القرارات واللوائح والأدلة الإجرائية، في إطار جهود تبسيط المتطلبات التنظيمية.

كما جرى تمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية للمكلفين لمدة ستة أشهر إضافية اعتباراً من الأول من يوليو 2026، بما يساهم في تخفيف الأعباء وتعزيز الامتثال. وتكتسب الإصلاحات التنظيمية أهمية موازية للحوافز المالية، إذ ينظر المستثمر عند اتخاذ قراراته إلى سهولة تأسيس النشاط ووضوح الأنظمة وسرعة الإجراءات، إضافة إلى حجم السوق وفرص النمو.

وتشير القفزة في أعداد التراخيص إلى تزامن توسع الطلب الاستثماري مع مسار إصلاحي يستهدف خفض التعقيدات وتحسين كفاءة ممارسة الأعمال.

كما أن النمو القوي في قطاعات متعددة يعزز قدرة الاقتصاد على تكوين منظومة استثمارية أكثر تنوعاً، بدلاً من الاعتماد على عدد محدود من الأنشطة التقليدية.

تعكس قفزة التراخيص الاستثمارية 252% خلال الربع الثاني تسارع النشاط الاستثماري في السعودية، مع تجاوز عدد التراخيص 9 آلاف مقابل 2.5 ألف قبل عام. والأهم أن النمو امتد من التشييد والتجارة والصناعة إلى النقل والسياحة والعقارات والزراعة، بما يدعم اتساع القاعدة الاقتصادية. وبالتوازي مع تحديث التشريعات وتخفيف الأعباء التنظيمية، تسعى المملكة إلى تحويل زيادة التراخيص إلى استثمارات فعلية وتكوين رأسمالي ونشاط اقتصادي مستدام، بما يعزز مساهمة القطاعات غير النفطية ويدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي ضمن «رؤية 2030».

تغطية مخاطر الحرب تقفز إلى 12.5 % مع تراجع الملاحة

هجمات هرمرز تشعل تكلفة التأمين

1 شركات التأمين ترفع الأسعار مع تصاعد مخاطر الملاحة

2 الهجمات المتكررة تقلص شهية شركات الشحن لعبور المضيق



تواصل تكلفة التأمين على السفن العابرة لمضيق هرمز تسجيل مستويات مرتفعة، مع استمرار الهجمات على الشحن التجاري وتراجع حركة الملاحة، ما يزيد الضغوط على أحد أهم الممرات البحرية لنقل الطاقة عالمياً.

وقالت مصادر في سوق التأمين البحري لخدمة «ذي إنشورار» إن أسعار التأمين ضد مخاطر الحرب للمرور عبر المضيق لا تزال تدور حول 10%، فيما تراوحت تقديرات ثلاثة مصادر بين 7.5% و12.5%.

وأوضح مصدر في الوساطة أن الأسعار تتراوح بين 7.5% و10%، بينما قدر مصدر في الاكتتاب التكلفة بنحو 10%. وقال آخر إنه رفع الأسعار المعروضة إلى 12.5% مطلع الأسبوع الماضي.

ويعكس تفاوت الأسعار صعوبة تقييم المخاطر في ظل التطورات الأمنية المتسارعة، إذ أشار أحد العاملين في الاكتتاب إلى عدم وجود وضع ثابت في هرمز لأن الظروف تتغير بسرعة.

مخاطر متزايدة

تواجه السفن خيارات معقدة داخل المضيق، مع وجود مخاوف تتعلق بالامتثال والعقوبات في الممر الشمالي الخاضع لسيطرة إيران، مقابل تصاعد الهجمات على السفن التي تستخدم الطريق الجنوبي.

وقال مصدر في الوساطة إن بيئة التشغيل الحالية باتت من بين الأصعب منذ اندلاع الصراع، مشيراً إلى أن الهجمات على الطريق الجنوبي أصبحت متكررة إلى درجة تجعلها شبه متوقعة

منذ تجدد التصعيد ضد الشحن التجاري أواخر يوليو.

ويؤدي كل هجوم جديد إلى إضعاف الثقة بسلامة الملاحة وزيادة تكلفة التأمين، ما يدفع بعض السفن إلى تجنب العبور. ويؤدي انخفاض حركة الملاحة بدوره إلى تقليص الأقساط التي تحصل عليها شركات التأمين، لتزداد الضغوط باتجاه رفع الأسعار مجدداً.

ويحذر العاملون في القطاع من أن استمرار هذه الحلقة قد يدفع تكلفة التغطية إلى مستويات تجعل المرور عبر المضيق غير مجد تجارياً لبعض شركات الشحن.

وامتدت الضغوط إلى البحر الأحمر أيضاً، حيث أصبحت التغطية التأمينية أكثر صعوبة منذ دخول الحوثيين الحرب في 20 يوليو.

وأظهرت بيانات «كبلر» تسجيل 49 عملية عبور لسفن السلع الأولية عبر باب المندب مطلع الأسبوع، مقابل 55 في الأسبوع السابق.

بدأت المخاطر المرتفعة تؤثر مباشرة في شهية شركات التأمين، إذ أوضح مصدر في الوساطة أن بعض الشركات التي كانت تعرض تغطية بنسبة 100% أصبحت تقلص حصصها، بينما تنقل شركات أخرى طاقتها الاستيعابية إلى مناطق مختلفة حول شبه الجزيرة العربية.

وتوقفت بعض شركات التأمين عن توفير تغطية لمضيق هرمز حالياً، ما يقلص الطاقة التأمينية المتاحة ويزيد الضغوط على الأسعار.

كما تواجه السفن التي تستخدم الممر الشمالي تحديات مرتبطة بالعقوبات ومدفوعات رسوم العبور. وكانت رابطة «سوق لويذر» قد أصدرت

بنداً لمعالجة هذه المدفوعات، بينما لا تزال الفرق القانونية لدى الوسطاء وشركات التأمين تدرس تداعياتها.

هرمز أمام اختبار تكلفة العبور

بات التأمين أحد أكبر التحديات أمام حركة السفن في مضيق هرمز، مع وصول تكلفة تغطية مخاطر الحرب إلى 12.5% في بعض العروض. وتخلق الهجمات وتراجع الملاحة دائرة متصاعدة تبدأ بزيادة المخاطر، ثم ارتفاع أسعار التأمين وانخفاض عمليات العبور، وصولاً إلى تقلص الأقساط وزيادة الضغوط على شركات التأمين. وإذا استمرت هذه الظروف، فقد تصبح تكلفة المرور مرتفعة إلى درجة تدفع مزيداً من شركات الشحن إلى تجنب المضيق.



واحدة من كل 10 شركات كبرى تتحدث
عن تداعيات الطقس القاسي

الحر يعيد رسم خريطة أعمال الشركات الأوروبية

مبيعات المراوح الأوروبية تقفز 30 %
مع اشتداد موجات الحر

1

وقال الرئيس التنفيذي لشركة الملابس «إتش أند إم» إن موجة الحر عززت الاهتمام بالمجموعات الصيفية، لكنه أشار إلى أن تأثيرات الطقس في المبيعات تميل على المدى الطويل إلى أن تكون «محايدة»، إذ قد تعوض المكاسب في فترة معينة خسائر تحدث في فترة أخرى.

ويتبنى قطاع الطيران رؤية مشابهة. وقال الرئيس التنفيذي لشركة «جيت 2»، إنه يتوقع انتهاء الطقس الحار في المملكة المتحدة والعودة إلى الصيف المعتاد الأكثر برودة.

أما مايكل أوليري، الرئيس التنفيذي لشركة «رايان إير»، فيرى أن ارتفاع درجات الحرارة لم يغير بصورة جوهرية رغبة الأوروبيين في السفر إلى شواطئ البرتغال وإسبانيا وإيطاليا واليونان، معتبراً أن صيفاً واحداً لن يحدث فرقاً هائلاً في سلوك المسافرين.

الحر يعيد حسابات الشركات الأوروبية

تكشف موجات الحر التي تضرب أوروبا عن انقسام واضح بين الشركات بشأن ما إذا كانت القارة تواجه ظاهرة استثنائية أم بداية واقع مناخي جديد. لكن ارتفاع الحديث عن الحرارة والجفاف وحرائق الغابات إلى مستوى قياسي في مكالمات نتائج الشركات يؤكد أن الطقس أصبح عاملاً اقتصادياً يصعب تجاهله. فمن قفزة مبيعات المراوح 30 % وتسجيل أقيات الشمس مبيعات قياسية، إلى استثمارات التكيف وتوقف فرق البناء والبحث عن المياه الجوفية، تتسع التداعيات عبر القطاعات. وبينما ترى بعض الشركات فرصاً للنمو في التبريد والحماية من الحرارة، تواجه أخرى تكاليف تشغيل واستثمارات إضافية، ما يجعل قدرة الشركات على التكيف مع المناخ عنصراً متزايد الأهمية في قدرتها على المنافسة خلال السنوات المقبلة.

وإذا أصبحت موجات الجفاف أكثر تكراراً، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على معدات المياه والري، لكنه سيزيد في المقابل تكاليف الزراعة ويضغط على موارد المياه، بما ينعكس على أسعار الغذاء والاستثمارات الزراعية والبنية التحتية.

واقع جديد

يتزايد عدد المسؤولين التنفيذيين الذين يتعاملون مع قلب المناخ باعتباره تحولاً هيكلياً يتطلب استثمارات طويلة الأجل. وقال بينوا بارزين، الرئيس التنفيذي لشركة «كومباني دو سان جوبان» لمواد البناء، إن «التكيف مع تغير المناخ حاجة ملحة»، مستشهداً بالاضطرابات التي تعرضت لها المدارس الفرنسية خلال موجة الحر.

وفي قطاع الطاقة، قالت شركة «دراكس» البريطانية إن الحصول على مياه التبريد لمحطاتها النووية خلال الصيف سيصبح أكثر صعوبة، فيما اعتبر رئيسها التنفيذي ويل جاردنر أن الشركات قد تضطر إلى التعامل مع هذه الظروف باعتبارها واقعاً جديداً. وتبنت كاثارين ماكجريجور، الرئيسة التنفيذية لشركة المرافق الفرنسية «إنجي»، رؤية مماثلة، معتبرة أن عام 2026 يمثل نقطة تحول، بعدما أصبح المناخ أقل قابلية للتنبؤ وأكثر تطرفاً.

ويضع هذا التحول الشركات أمام معادلة جديدة، إذ لم يعد التكيف مرتبطاً فقط بخفض الانبعاثات أو تحقيق أهداف الاستدامة، بل أصبح مسألة تشغيلية تؤثر بصورة مباشرة في الإنتاج والمبيعات والتكاليف.

رؤية مختلفة

في المقابل، لا تتفق جميع الشركات على أن صيفاً شديد الحرارة يكفي لإعادة بناء نماذج الأعمال، إذ يرى بعض المسؤولين أن التأثيرات الحالية قد تكون استثنائية أو تتوازن بمرور الوقت.

كيف يمكن لتغير درجات الحرارة أن يخلق طلباً إضافياً على بعض الخدمات، لكنه يفرض في الوقت نفسه تكاليف استثمارية جديدة على الشركات. كما أصبحت الشركات مطالبة بإعادة تقييم قدرة مبانها ومنشأتها على تحمل درجات حرارة أعلى، وهو ما قد يدفع قطاعات مختلفة إلى زيادة الإنفاق على التبريد والعزل وكفاءة الطاقة خلال السنوات المقبلة.

مياه أعمق

بعد الجفاف أحد أبرز التداعيات الاقتصادية المصاحبة لموجات الحر، وبدأت آثاره تظهر بوضوح في الطلب على المعدات الصناعية والزراعية. وقال رئيس شركة «كي إس بي» الألمانية لتصنيع المضخات إن الشركة شهدت «قفزة» في الطلبات من المزارعين الذين اضطروا إلى استخراج المياه الجوفية من أعماق أكبر بسبب الجفاف. وأبدى رئيس الشركة شتيغان تيمرمان مخاوفه من أن يكون الصيف الحالي بداية تحول طويل الأجل، قائلاً إنه يخشى ألا يكون الصيف الحار حدثاً عابراً، وإنما بداية حقبة جديدة.

أسواق جديدة قد يخلق طلباً مستداماً بدلاً من القفزات المؤقتة المرتبطة بموجة حر واحدة. كما قد يؤدي ذلك إلى زيادة استهلاك الكهرباء والاستثمارات اللازمة لتطوير شبكات الطاقة خلال أشهر الصيف. وتشير استجابة الشركات إلى أنها لم تعد تتعامل مع الحرارة فقط باعتبارها ظرفاً موسمياً، بل بدأت تبحث في كيفية تعديل المنتجات والاستثمارات بما يسمح لها بالتعامل مع فصول صيف قد تصبح أكثر حرارة وتقلباً.

استثمارات إضافية

يمتد تأثير موجات الحر إلى القطاعات التي تتعامل مع الفئات الأكثر عرضة لارتفاع درجات الحرارة. وقالت صوفي بواसर، الرئيسة التنفيذية لمجموعة «كلاريان» التي تدير دور رعاية المسنين، إنها ستعطي الأولوية لتسريع استثمارات بقيمة 10 ملايين يورو في أنظمة تكييف الهواء، خصوصاً في شمال أوروبا. وجاء القرار مع ارتفاع الإقامات القصيرة لدى المجموعة بنسبة 15 %، بعدما سعت أسر إلى نقل أقاربها إلى أماكن أكثر أمناً من الحر. ويظهر ذلك

بالبشرة والعناية الشخصية أداءً استثنائياً أيضاً. وقال رئيسها التنفيذي إن يونيو شهد أعلى مبيعات لمنتجات الوقاية من الشمس في تاريخ الشركة. أما شركة «فلويدرا» الإسبانية لتصنيع حمامات السباحة، فتتظر إلى التحولات المناخية باعتبارها فرصة طويلة الأجل، إذ وصف رئيس الاستدامة في الشركة منتجاتها بأنها توفر «ملاذاً مناخياً»، مع تزايد بحث المستهلكين عن وسائل للتعامل مع ارتفاع الحرارة.

طلب التبريد

لم يقتصر نمو الطلب على جنوب أوروبا، الذي اعتاد درجات حرارة مرتفعة خلال الصيف، بل امتد بصورة أكبر إلى أسواق كانت تاريخياً أقل اعتماداً على أنظمة التبريد والتكييف. وقال مسؤولون تنفيذيون في شركة «بيجير ريف» السويدية، التي تورد معدات التبريد وتكييف الهواء، إن أكبر زيادة في الطلب جاءت من الأسواق الأحدث للشركة في وسط أوروبا والمملكة المتحدة وفرنسا.

وتحمل هذه التطورات أهمية اقتصادية كبيرة، لأن انتشار أجهزة التكييف في

تزايد عدد الشركات الأوروبية التي تشير إلى تأثيرات الطقس القاسي على أعمالها، بعدما فرضت موجات الحر الشديد والجفاف وحرائق الغابات نفسها على قطاعات اقتصادية مختلفة، محولة ارتفاع درجات الحرارة إلى عامل مؤثر في المبيعات والإنتاج والاستثمارات وخطط الشركات المستقبلية.

وأظهرت بيانات شركة «ألفا سينس» أن المصطلحات المرتبطة بالحر الشديد والجفاف وحرائق الغابات وردت في نسبة قياسية من مكالمات إعلان النتائج خلال الأسابيع الأخيرة، إذ ظهرت في واحدة من كل 10 مكالمات لشركات أوروبية تتجاوز قيمتها السوقية مليار دولار.

وتكشف الأرقام عن تحول الطقس من عامل موسمي إلى قضية تدخل بصورة متزايدة في حسابات الشركات، خصوصاً مع تكرار موجات الحر. وبينما استفادت بعض القطاعات من ارتفاع الطلب، واجهت أخرى تعطلاً في العمليات أو اضطراً إلى ضخ استثمارات إضافية للتكيف مع درجات الحرارة.

رابحون جدد

برزت مجموعة من الشركات باعتبارها مستفيدة مباشرة من الصيف شديد الحرارة، إذ ارتفع الطلب على منتجات تقليدية مثل أجهزة التكييف والمراوح وحمامات السباحة وواقيات الشمس، لكنه امتد أيضاً إلى معدات أقل ارتباطاً بالمستهلك العادي، مثل مضخات المياه الجوفية ومولدات الكهرباء. وقال المدير المالي لشركة تصنيع الأجهزة المنزلية «جروب سيب» إن مبيعات المراوح في أوروبا قفزت 30 % خلال يونيو مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، في مؤشر على تغير احتياجات المستهلكين مع ارتفاع درجات الحرارة.

وسجلت شركة «بايرسدورف» متعددة الجنسية والمتخصصة في منتجات العناية

تغيير الأعمال

دفعت موجات الحر شركات أوروبية إلى إجراء تغييرات فعلية في طريقة إدارة أعمالها، سواء عبر طرح منتجات جديدة أو تعديل أساليب العمل أو زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، في انعكاس لتنامي إدراك تأثير تغير المناخ في النشاط الاقتصادي. وقالت رويسين كوري، الرئيسة التنفيذية لسلسلة المطاعم البريطانية «جريجن»، إن خط الشركة الجديد من المشروبات المثلجة ساعدها على تجاوز عام ثانٍ من موجات الحر الشديدة. وكانت الشركة قد أصدرت تحذيراً بشأن أرباحها الصيف الماضي بعدما أدت درجات الحرارة

الجفاف يرفع
الطلب على
مضخات
استخراج المياه
الجوفية

2

الشركات
تضخ
استثمارات
جديدة للتكيف
مع صيف أكثر
حرارة

3

الطيران
والملابس
يستبعدان
تغييرات دائمة
في سلوك
المستهلكين

4

الطقس
القاسي يفرض
نفسه على نتائج
الشركات
الأوروبية الكبرى

5



المعدن يفقد 0.5 % بعد جلسيتين من المكاسب المتتالية

الذهب يتراجع مع قفزة عوائد السندات الأميركية

1 أزمة الشرق الأوسط تعزز التضخم وتضغط على المعدن النفيس

2 الأسواق تترقب محضر الفيدرالي بحثاً عن مسار أسعار الفائدة



تراجعت أسعار الذهب، الثلاثاء، بعد جلسيتين متتاليتين من الارتفاع، مع تعرض المعدن النفيس لضغوط من صعود أسعار النفط وعوائد سندات الخزنة الأميركية، في ظل توقعات باستمرار أزمة الشرق الأوسط وما قد يترتب عليها من زيادة الضغوط التضخمية.

وانخفض الذهب في المعاملات الفورية 0.5 % إلى 4391.77 دولار للأوقية بحلول الساعة 09:15 بتوقيت غرينتش، بينما تراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر 0.6 % إلى 4447.30 دولار.

ويأتي الانخفاض بعد مكاسب قوية دفعت المعدن الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوياته منذ الخامس من يونيو، مستفيداً من تغير توقعات المستثمرين بشأن السياسة النقدية الأميركية بعد صدور مجموعة من البيانات الاقتصادية التي أظهرت مؤشرات على ضعف الاقتصاد.

وقال المحلل المستقل روس نورمان إن الذهب يشهد عملية تصحيح بفعل مجموعة من العوامل التقليدية الضاغطة، إلى جانب عمليات جني الأرباح التي أعقبت المكاسب القوية الأخيرة.

ورغم أن الذهب يستفيد عادة من أوقات عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي باعتباره من أصول الملاذ الآمن، فإن المشهد الحالي أكثر تعقيداً، لأن استمرار الصراع في الشرق الأوسط يدفع أسعار الطاقة إلى الارتفاع، وبالتالي يزيد مخاطر التضخم ويرفع عوائد السندات والدولار، وهي عوامل تضغط على المعدن النفيس.

ضغوط التضخم

واصلت أسعار النفط ارتفاعها لتبلغ أعلى مستوياتها في أكثر من أسبوعين، مع تراجع الآمال في التوصل إلى تسوية دائمة للصراع بين الولايات المتحدة وإيران. وأعلنت طهران تحولها إلى وضع

إلى جانب تضخم في أسعار المستهلكين دون التوقعات وضعف مبيعات التجزئة، وهي مؤشرات عززت الرهانات على عدم تشديد السياسة النقدية.

ترقب الفيدرالي

ينصب اهتمام المستثمرين حالياً على محضر أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، المقرر صدوره الأربعاء، بحثاً عن مؤشرات أوضح بشأن موقف صناع السياسة النقدية من التضخم والفائدة خلال الفترة المقبلة.

وسيحاول المتعاملون تحديد مدى قلق مسؤولي البنك المركزي من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة في التضخم، وما إذا كان ذلك قد يدفعهم إلى تبني موقف أكثر تشدداً بشأن أسعار الفائدة.

وأى إشارات إلى إمكانية استمرار الفائدة المرتفعة لفترة أطول قد تزيد الضغوط على الذهب من

المعدن لا يقدم عائداً لحائزيه، وبالتالي تصبح السندات أكثر جاذبية للمستثمرين عندما ترتفع عوائدها. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة أو توقع استمرارها عند مستويات مرتفعة يزيد تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب.

ومع ذلك، تبقى الضبابية الجيوسياسية عاملاً دافعاً للمعدن، ما يخلق حالة من التجاذب بين الطلب عليه كملاد آمن والضغوط الناتجة عن صعود العوائد والدولار.

وكان الذهب قد وصل الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوى منذ الخامس من يونيو، بعدما تغيرت توقعات الأسواق بشأن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر، وأصبحت تشير إلى احتمال يقارب 66 % للإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير. وجاء هذا التحول بعدما أظهرت البيانات خسائر غير متوقعة في الوظائف الأميركية خلال يوليو،

عسكري «هجومى بالكامل» بسبب تعثر الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب، بينما استبعدت واشنطن تمديد اتفاق مؤقت لوقف إطلاق النار.

ويخشى المستثمرون أن يؤدي استمرار أسعار الطاقة المرتفعة إلى موجة جديدة من الضغوط التضخمية، ما قد يدفع البنوك المركزية إلى الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

وقال نورمان إن استمرار أزمة الشرق الأوسط سيغذي احتمالات ارتفاع التضخم، وبالتالي يدعم قوة الدولار وعوائد سندات الخزنة الأميركية، وهو ما يشكل ضغطاً مباشراً على أسعار الذهب.

وتسارعت بالفعل عمليات البيع في سوق سندات الخزنة الأميركية، لتدفع عوائد السندات لأجل 30 عاماً إلى أعلى مستوياتها منذ ما يقرب من عقدين.

ويؤثر ارتفاع العوائد سلباً في الذهب، لأن

بيتكوين تستقر قرب 64 ألف دولار وسط توقعات بقفزة 30 %

العملات المشفرة تتراجع والأسواق تترقب الفيدرالي

1 انخفاض التقلبات التاريخي يفتح الباب أمام تحركات سعرية قوية

2 فاندستارت تتوقع قفزة تتجاوز 30 % للبيتكوين خلال شهرين

قفزة تتجاوز 30% في «بيتكوين» خلال شهرين. ومع تداول العملة قرب 64 ألف دولار، يتحول اهتمام المستثمرين من التحركات اليومية الصغيرة إلى المحفز القادر على تحديد الاتجاه التالي. وسيكون محضر الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أول الاختبارات المهمة، إذ يمكن لإشارات الفائدة والسيولة أن تدفع المستثمرين إلى زيادة تعرضهم للأصول الرقمية أو مواصلة الحذر. وبين توقعات الصعود القوية واستمرار الضبابية النقدية، تبدو «بيتكوين» أمام فترة قد تنتهي بتحركات أكبر بكثير من الهدوء الذي يميز تداولاتها الحالية.

الأسواق تترقب محضر الفيدرالي، المقرر صدوره الأربعاء، بحثاً عن مؤشرات أوضح بشأن موقف صناع السياسة النقدية من التضخم والفائدة خلال الفترة المقبلة.

بيتكوين تنتظر شرارة التحرك المقبل تدخل سوق العملات المشفرة مرحلة ترقب لافتة تجمع بين انخفاض الأسعار بصورة محدودة وتراجع التقلبات إلى مستويات تاريخية، في الوقت الذي ترى فيه «فاندستارت» أن هذا الهدوء قد يسبق

مهماً لبقية سوق الأصول الرقمية، نظراً إلى وزن العملة الكبير وتأثير تحركاتها في معنويات المستثمرين. وعادة ما يؤدي صعود قوي في «بيتكوين» إلى تحسن الاهتمام بالعملات المشفرة الأخرى، بينما تضغط موجات الهبوط عليها بصورة أوسع.

وتظهر تعاملات الثلاثاء أن العملات البديلة تعرضت لضغوط أكبر من «بيتكوين»، إذ تجاوزت خسائر «ريبيل» و«إيثريوم» نسبة تراجع العملة الأكبر، وهو ما يعكس استمرار حذر المستثمرين تجاه الأصول الرقمية

أسعار الفائدة خلال الاجتماعات المقبلة، إذ يمكن لتغير توقعات الفائدة أن يعكس سريعا على الدولار والسندات والأسهم والعملات الرقمية.

قفزة محتملة

تتوقع «فاندستارت» ارتفاع سعر «بيتكوين» بنسبة 30 % أو أكثر خلال الشهرين المقبلين، مستندة إلى المستويات المنخفضة تاريخياً للتقلبات وما أعقب ظروفاً مماثلة سابقاً من تحركات قوية.

وفي حال ارتفاع العملة بنسبة 30 % انطلاقاً من مستوياتها الحالية قرب 64188 دولاراً، فإن السعر يمكن أن يتجاوز 83 ألف دولار، وهو سيناريو يعكس حجم الحركة التي تراهن عليها الشركة إذا انتهت فترة الهدوء الحالية بموجة صعود.

لكن اتجاه التحرك التالي يظل مرتبطاً بمجموعة من العوامل، وفي مقدمتها السياسة النقدية الأميركية. فخفض أسعار الفائدة أو تزايد التوقعات بالتيسير النقدي يمكن أن يدعم الأصول عالية المخاطر، بينما قد يؤدي استمرار الفائدة المرتفعة إلى الحد من السيولة المتجهة إلى العملات المشفرة.

ويبحث المستثمرون خصوصاً عن تقييم مسؤولي الفيدرالي للتضخم والنشاط الاقتصادي، وأي إشارات بشأن اتجاه البيتكوين» سي

تكون مقدمة لتحرك كبير خلال الشهرين المقبلين، مستندة إلى الانخفاض التاريخي في تقلبات العملة المشفرة. وقال شون فاريل، رئيس استراتيججة الأصول الرقمية لدى «فاندستارت»، إن تقلبات سعر «بيتكوين» خلال الثلاثين يوماً الماضية كانت من بين أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق، وهي ظاهرة يرى أنها تستحق اهتمام المستثمرين أكثر من التحركات اليومية المحدودة في السعر.

وتختلف حالة السوق الحالية عن الصورة التقليدية المرتبطة بـ«بيتكوين»، التي اشتهرت تاريخياً بتقلبات سعرية واسعة في فترات زمنية قصيرة. ويعني انخفاض التقلبات أن السعر يتحرك داخل نطاقات أضيق، مع تراجع حدة المكاسب والخسائر اليومية.

لكن الهدوء لا يعني بالضرورة استمرار الاستقرار، إذ أوضح فاريل أن فترات انخفاض التقلبات التي شهدتها العملة تاريخياً أعقبها في كثير من الأحيان تحركات أكبر بكثير خلال الأشهر القليلة التالية.

ويعتمد هذا التصور على فكرة أن فترات استقرار الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تراكم مراكز المستثمرين قبل حدوث اختراق سعري قوي عندما يظهر محفز قادر على إخراج السوق من نطاق التداول الضيق. وقد يأتي هذا المحفز من السياسة النقدية الأميركية أو تحركات السيولة أو تغير شهية المستثمرين تجاه المخاطر، ما يجعل محضر الاحتياطي الفيدرالي أحد الأحداث المهمة التي تراقبها سوق العملات المشفرة.

ويبحث المستثمرون خصوصاً عن تقييم مسؤولي الفيدرالي للتضخم والنشاط الاقتصادي، وأي إشارات بشأن اتجاه

تراجعت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات الثلاثاء، مع اتجاه المستثمرين إلى الحذر قبل صدور محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، المقرر غداً الأربعاء، بحثاً عن دلائل جديدة بشأن مسار أسعار الفائدة في أكبر اقتصاد عالمي.

وانخفضت «بيتكوين»، أكبر العملات المشفرة عالمياً من حيث القيمة السوقية، بنسبة 0.13 % إلى 64188 دولاراً، بخسارة بلغت 82.75 دولار، وفق الأسعار المحدثة في الساعة 10:46 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة.

وسجلت العملات الرقمية الرئيسية الأخرى خسائر أكبر نسبياً، إذ تراجعت «إيثريوم» 0.47 % إلى 1898.10 دولار، بانخفاض قدره 8.92 دولاراً، بينما فقدت «ريبيل» 0.72 % لتصل إلى 0.9958 دولار، متراجعة بنحو 0.0075 دولار.

وتعكس التحركات المحدودة حالة انتظار تسيطر على السوق قبل صدور محضر الفيدرالي، إذ يبحث المستثمرون عن أي إشارات يمكن أن تغير توقعاتهم بشأن اتجاه السياسة النقدية الأميركية، خصوصاً في ظل حساسية الأصول الرقمية لتحركات السيولة وأسعار الفائدة. وتستفيد العملات المشفرة عادة من توقعات انخفاض الفائدة وتحسن السيولة، بينما يمكن أن يؤدي استمرار تكاليف الاقتراض المرتفعة إلى زيادة جاذبية الأصول ذات العائد والضغط على شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر.

هدوء نادر

رغم تراجع الأسعار خلال جلسة الثلاثاء، ترى شركة «فاندستارت» أن حالة الهدوء التي تسيطر على «بيتكوين» قد



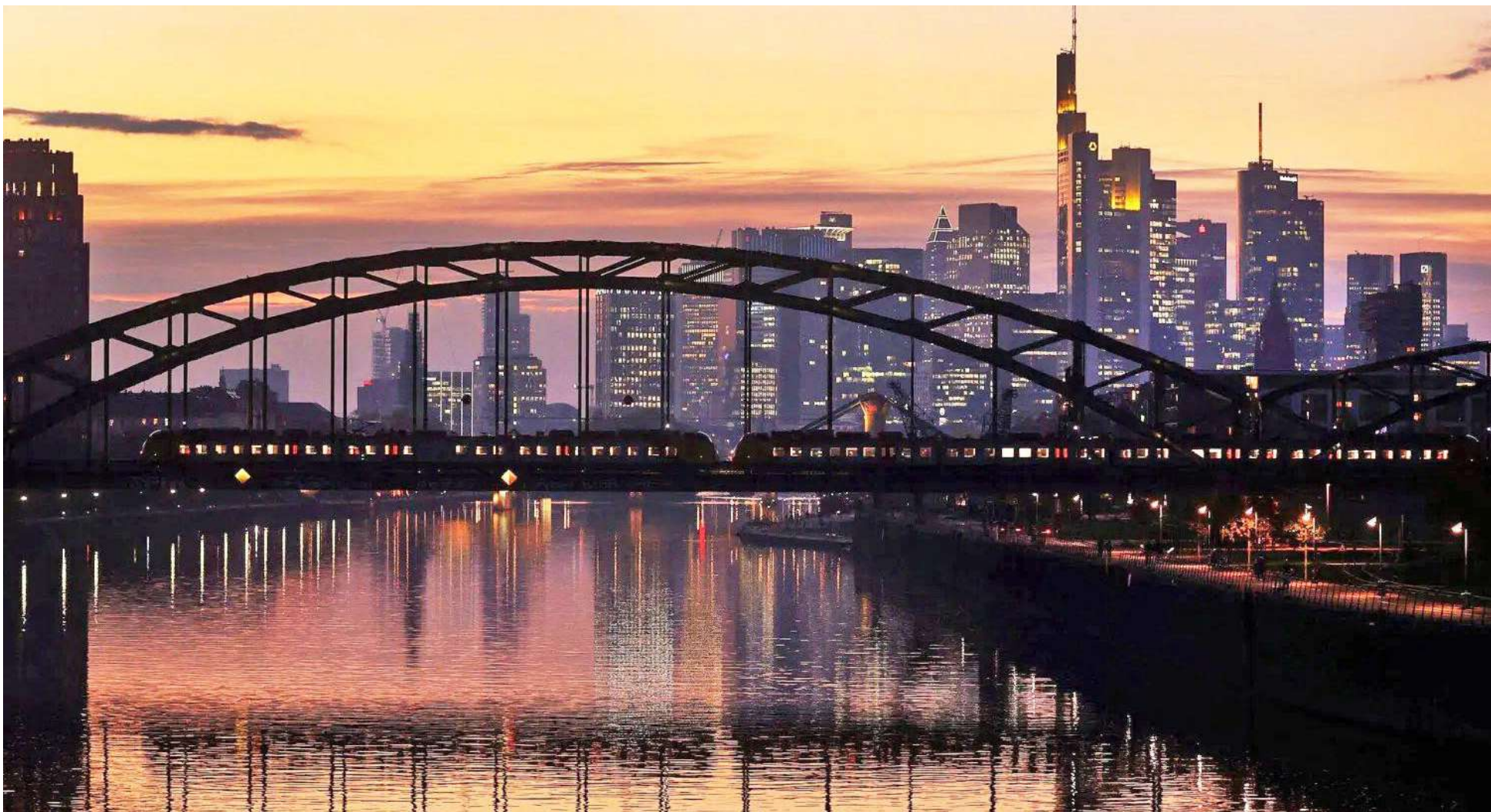
كما أن أداء «بيتكوين» سيكون

إغلاقات الشركات تقفز لأعلى مستوى في نحو 20 عاماً

ألمانيا تفقد 188 ألف شركة في عام واحد

أزمة الإغلاقات تمتد إلى الشركات الألمانية القوية والمستقرة

تقاعد أصحاب الشركات يتحول إلى تهديد للاقتصاد الألماني



شهد الاقتصاد الألماني تصاعداً لافتاً في حالات إغلاق الشركات خلال العام الماضي، لتصل إلى أعلى مستوياتها في نحو عقدين، وسط ضغوط اقتصادية وهيكلية لم تعد تقتصر على الشركات المتعثرة، وإنما بدأت تطلّ مؤسسات كانت تتمتع بأوضاع جيدة. وكشف تحليل سنوي مشترك أجرته شركة «كريديت ريفورم» و«مركز لايبنتس للبحوث الاقتصادية الأوروبية ZEW»، أن 187 ألفاً و744 شركة أغلقت أبوابها خلال 2025، بزيادة تقارب 10% مقارنة بعام 2024.

ويمثل ذلك ثاني ارتفاع سنوي متتالٍ في حالات الإغلاق، كما أنه أكبر عدد تسجله ألمانيا منذ عام 2007، عندما خرجت نحو 208 آلاف شركة من السوق.

وقال باتريك لودفيش هانتش، رئيس قسم البحوث الاقتصادية في «كريديت ريفورم»، إن «ديناميكية الأزمة» أصبحت تنتشر في جميع قطاعات الاقتصاد، مشيراً إلى أن الاختلاف عن السنوات السابقة يتمثل في توقف شركات كانت تتمتع بوضع جيد أيضاً.

وتعكس الأرقام اتساع الضغوط التي تواجه قاعدة الأعمال الألمانية، إذ لم تعد حالات الإغلاق مرتبطة فقط بالإعسار، بل بمجموعة من العوامل تشمل الظروف الاقتصادية وصعوبة انتقال ملكية الشركات إلى جيل جديد.

قطاعات مأزومة

أظهر التحليل أن حالات الإغلاق ارتفعت في جميع القطاعات تقريباً، لكن قطاع الضيافة كان من أكثر الأنشطة تعرضاً للضغوط، بعدما أغلقت نحو 15 ألف شركة تعمل في المطاعم والإقامة أبوابها خلال 2025. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 15% مقارنة بالعام السابق، ما يعكس الضغوط التي تواجه الشركات العاملة

في القطاع وقدرتها على الاستمرار. وفي قطاع الرعاية الصحية، استمر اتجاه سلبي قائم منذ نحو 10 سنوات، إذ بلغ عدد حالات الإغلاق نحو 11 ألفاً، وهو ما يعادل قرابة ضعف المستوى المسجل في عام 2008.

وكانت العيادات الطبية من أبرز مكونات هذه الموجة، بعدما أغلقت نحو 5500 عيادة خلال العام الماضي، بارتفاع 23% مقارنة بعام 2024. ولا ترتبط المشكلة في هذا القطاع دائماً بضعف الأداء المالي، إذ يرجع جزء كبير من حالات الإغلاق إلى تقاعد الأطباء وعدم العثور على أشخاص يتولون إدارة العيادات بعد خروج أصحابها.

كما امتدت الموجة إلى قلب القاعدة الإنتاجية الألمانية، مع إغلاق نحو 11 ألف شركة صناعية خلال العام الماضي، بزيادة 10% مقارنة بعام 2024. ويحمل ارتفاع الإغلاقات الصناعية أهمية خاصة بالنظر إلى الوزن الكبير للصناعة في الاقتصاد الألماني، ما يجعل استمرار الاتجاه موضع اهتمام في ظل التحديات التي تواجه الشركات من حيث التكاليف والطلب والقدرة التنافسية.

وتوضح الأرقام أن الظاهرة لم تعد أزمة قطاع منفرد، وإنما أصبحت أكثر انتشاراً عبر قطاعات الخدمات والصحة والصناعة، وهو ما يفسر وصول إجمالي حالات الإغلاق إلى

أعلى مستوى منذ نحو 20 عاماً.

خروج صامت

رغم الارتفاع الكبير في أعداد الشركات التي غادرت السوق، فإن الإفلاس لا يمثل السبب الرئيسي وراء الظاهرة، وهي نقطة تكشف جانباً مختلفاً من التحدي الذي يواجه الاقتصاد الألماني.

وقالت ساندر جوتشالك، الباحثة في «مركز لايبنتس للبحوث الاقتصادية الأوروبية»، إن 13% فقط من نحو 190 ألف حالة إغلاق مسجلة خلال العام الماضي جاءت نتيجة إجراءات إعسار. ويعني ذلك أن الغالبية العظمى

من الشركات تنهي أعمالها بعيداً عن إجراءات الإفلاس، وهو ما وصفته جوتشالك بأنها حالات تحدث «دون ضجة تذكر».

ويبرز التقدم في العمر وعدم وجود خلفاء لأصحاب الأعمال باعتبارهما عاملين متزايدَي الأهمية. فمع وصول عدد أكبر من أصحاب الشركات إلى سن التقاعد، تواجه مؤسسات قائمة مشكلة العثور على شخص مستعد لتولي إدارتها ومواصلة النشاط.

وأوضحت جوتشالك أن نحو ثلث حالات الإغلاق الطوعي تحدث حالياً لأسباب مرتبطة بالتقدم في السن، وهي نسبة أعلى بكثير من المستويات التي كانت مسجلة قبل ما بين 10

و15 عاماً.

وتكشف هذه الظاهرة عن تحدي ديموغرافي يتجاوز مشكلة الإفلاس التقليدية، إذ يمكن لشركة قابلة للاستمرار اقتصادياً أن تختفي ببساطة لأن مالكيها قرر التقاعد ولم يجد من يخلفه.

ويظهر ذلك بوضوح في العيادات الطبية، لكنه يمتد أيضاً إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزءاً مهماً من النسيج الاقتصادي الألماني.

وقد يؤدي استمرار الاتجاه إلى فقدان أعمال وخبرات ووظائف ليس بسبب غياب الطلب أو انهيار الشركات مالياً، وإنما نتيجة عدم نجاح عملية انتقال الملكية بين الأجيال.

أثينا تسدد 13 مليار يورو مبكراً وتسرع خفض ديونها

اليونان تتخلى عن لقب الأكثر مديونية أوروبياً

المبكر. ففي الفترة من 2019 إلى 2025، سددت اليونان قروضاً قبل استحقاقها بقيمة إجمالية بلغت 36 مليار يورو. ومع إضافة الدفعة الجديدة البالغة 13 مليار يورو، تتضح رغبة الحكومة في تسريع التخلص من إرث الأزمة وتقليل الأعباء المستقبلية المرتبطة بالديون.

اقتصاد يتعافى

تأتي خطة السداد في وقت أصبح فيه الاقتصاد اليوناني في وضع مختلف جذرياً عن سنوات الأزمة، إذ تحولت البلاد بعد ثماني سنوات على انتهاء برنامج الإنقاذ إلى واحدة من دول منطقة اليورو التي تسجل معدلات نمو مرتفعة نسبياً.

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد اليوناني بنسبة 2% خلال العام الحالي، وهو ما يوفر دعماً إضافياً لخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً مع استمرار تحقيق فائض في الموازنة. ويمنح تحسن المالية العامة الحكومة مساحة أكبر لتسديد الالتزامات قبل موعدها، بدلاً من الانتظار حتى آجال الاستحقاق الأصلية.

وتشمل دفعة الـ13 مليار يورو أجزاءً من حزم الدعم التي حصلت عليها اليونان خلال الأزمة المالية، والتي كان من المقرر سدادها في 2027، ما يعني أن أثينا تعمل على تقديم موعد الوفاء بالتزاماتها بصورة واضحة.

إيطاليا تتصدر

مع تراجع نسبة الدين اليوناني، تشير التوقعات إلى انتقال صدارة الدول الأكثر مديونية في الاتحاد الأوروبي إلى إيطاليا، التي يتوقع وصول ديونها إلى 138.6% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.

وبذلك تصبح النسبة الإيطالية أعلى من المستهدف اليوناني البالغ 137%، في تحول يحمل دلالة كبيرة بالنسبة إلى أثينا التي ظلت لسنوات المثال الأبرز لأزمة الديون السيادية الأوروبية.

وتأتي فرنسا في المرتبة الثالثة بنسبة دين متوقعة تبلغ نحو 118% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يبرز استمرار تحديات المالية العامة في عدد من أكبر الاقتصادات الأوروبية.

ورغم التحسن، يظل الدين اليوناني مرتفعاً بالقيمة المطلقة، إذ يبلغ إجمالي الدين العام حالياً نحو 363 مليار يورو، إلا أن الاتجاه النزولي في نسبته إلى الناتج المحلي يمثل المؤشر الأكثر أهمية بالنسبة إلى الحكومة والمستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني.

وكان الدين قد بلغ مستوى يعادل 210% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، ما يعني أن الوصول إلى 137% هذا العام سيمثل انخفاضاً بنحو 73 نقطة مئوية خلال ست سنوات. ولا تعتمد استراتيجية أثينا على نمو الناتج فقط، وإنما تتبنى سياسة واضحة للسداد

اقتصادية، لأنها تساعد اليونان على الانتقال من كونها صاحبة أعلى نسبة دين في الاتحاد الأوروبي إلى مرتبة أقل، بعد رحلة طويلة من إعادة ترتيب المالية العامة.

وتستهدف الحكومة خفض الدين إلى 137% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الحالي، في استمرار لمسار الهبوط الذي بدأ بعد وصول النسبة إلى مستويات استثنائية خلال السنوات الماضية.

الناتج المحلي الإجمالي، مستفيدة من الفائض الذي تسجله الموازنة وقدرة أثينا المتزايدة على الوفاء بالتزاماتها قبل المواعيد المحددة.

وتعود الديون المستهدف سدادها إلى الأزمة المالية التي ضربت اليونان بداية من عام 2010 وأجبرت البلاد على اللجوء إلى حزم إنقاذ دولية، مقابل تطبيق إجراءات تقشف وإصلاحات اقتصادية واسعة. وتكتسب الدفعة الجديدة أهمية رمزية

تستعد اليونان للتخلي عن لقب «الدولة الأكثر مديونية» في الاتحاد الأوروبي، بعد سنوات طويلة ارتبط فيها اقتصادها بأزمة الديون وحزم الإنقاذ والتقشف، إذ تعتزم سداد ديون بقيمة 13 مليار يورو، ما يعادل 15.05 مليار دولار، خلال العام الحالي قبل حلول موعد استحقاقها.

وقالت وزارة المالية اليونانية إن الخطوة ستساهم في خفض نسبة الدين العام إلى



برنت يتجاوز 91 دولاراً مع عودة مخاوف هرمز

النفط

يصعد مع تعثر السلام وتصاعد مخاطر الإمدادات



1 الخام الأميركي يواصل مكاسبه ويسجل أعلى مستوياته منذ يوليو

2 تعثر المفاوضات يعيد علاوة المخاطر الجيوسياسية إلى أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط، اليوم الثلاثاء، للجلسة الثالثة على التوالي، مع تراجع احتمالات التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب في الشرق الأوسط، بعدما أعلنت إيران التحول إلى موقف أكثر هجومية، بينما استبعدت الولايات المتحدة تمديد اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت، ما أعاد المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة إلى صدارة تعاملات الأسواق.

وبحلول الساعة 06:41 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 89 سنتاً، أو 1 %، إلى 91.76 دولار للبرميل، بعدما سجلت الاثنين أعلى خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.05 دولار إلى 85.55 دولار، مواصلًا مكاسبه ليبلغ أعلى مستوى منذ 31 يوليو.

وتعكس المكاسب المتتالية عودة علاوة المخاطر الجيوسياسية إلى الأسعار، بعدما راهنت الأسواق على إمكانية تحقيق انفراجة دبلوماسية تسمح بتهدئة المواجهة واستعادة حركة ناقلات النفط تدريجياً عبر مضيق هرمز. لكن توقف التقدم في المحادثات أعاد سيناريو استمرار اضطرابات الإمدادات لفترة أطول.

رهانات متراجعة

ارتبطت تحركات النفط خلال الفترة الماضية بتطورات المفاوضات بين واشنطن وطهران، إذ كان أي تقدم سياسي يضغط على الأسعار بفعل

توقعات عودة الإمدادات، بينما يؤدي تعثر المحادثات إلى ارتفاع الخام مع زيادة المخاوف من استمرار الحرب. وتوقف التقدم الظاهري في محادثات السلام بالتزامن مع تعثر الجهود الرامية إلى استئناف حركة ناقلات النفط بصورة طبيعية عبر مضيق هرمز الاستراتيجي، ما يهدد بتمديد الصراع الذي بدأته الولايات المتحدة وإسرائيل بهجمات على إيران في 28 فبراير.

وتزداد أهمية التطورات السياسية بالنسبة إلى النفط لأن الأزمة لا تتعلق فقط بالإنتاج، وإنما بقدرة المنتجين على إيصال الخام إلى المشترين. وكلما طال الحرب، ارتفعت احتمالات استمرار القيود على الشحن والتأمين، وبالتالي زيادة تكلفة البراميل الواصلة إلى الأسواق العالمية.

تحول إيراني

زادت المخاوف بعدما قال مسؤول إيراني كبير لرويترز إن بلاده قررت تحويل سياستها من الدفاع إلى «الهجوم بالكامل»، بسبب تعثر الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق دائم ينهي الحرب مع الولايات المتحدة، بالتزامن مع استبعاد واشنطن تمديد اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت.

ويعني التحول الإيراني أن الأسواق باتت أمام احتمال ارتفاع وتيرة المواجهة خلال المرحلة المقبلة، وهو ما قد يوسع المخاطر التي تواجه منشآت الطاقة وخطوط الملاحة في الخليج، ويزيد

تكلفة التأمين على السفن العاملة في المنطقة. وتكتسب اللهجة الإيرانية أهمية خاصة في ظل الموقع المحوري للمنطقة في تجارة الطاقة العالمية، إذ تضم دول الخليج مجموعة من أكبر منتجي ومصدري النفط، ما يجعل أي اضطراب أمني مؤثراً بصورة مباشرة في توقعات العرض والأسعار.

كما أن تحول طهران إلى استراتيجية أكثر هجومية يقلص رهانات الأسواق على عودة سريعة للاستقرار، ويدفع المتعاملين إلى الاحتفاظ بعلاوة مخاطر أكبر داخل أسعار الخام تحسباً لاحتمال وقوع هجمات جديدة.

جبهة أوسع

لا تقتصر المخاطر على مضيق هرمز، بعدما امتدت التطورات العسكرية إلى البحر الأحمر. وقال المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع إن الجماعة اليمنية المتحالفة مع إيران هاجمت ما وصفتها بأنها سفينة عسكرية سعودية وأربعة زوارق مرافقة باستخدام صواريخ باليستية.

وبضيف التصعيد في البحر الأحمر ضغوطاً جديدة على قطاع الشحن، لأن المنطقة تمثل ممراً مهماً للتجارة بين آسيا وأوروبا. وإذا ارتفعت المخاطر في هرمز والبحر الأحمر في الوقت نفسه، فقد تصبح الخيارات البديلة أمام ناقلات النفط أكثر محدودية وأعلى تكلفة. وقد تضطر بعض الشركات إلى تغيير

مسارات السفن أو تأجيل الشحنات، فيما قد تفرض شركات التأمين أقساطاً إضافية على الرحلات التي تمر بالمناطق المعرضة للهجمات. وتنتقل هذه التكاليف في النهاية إلى أسعار الخام والمستوردون. كما أن اتساع رقعة التوتر يقلص فرص حدوث تراجع سريع في أسعار النفط، حتى إذا شهدت إحدى الجبهات هدوءاً مؤقتاً، لأن المستثمرين سيظلون يضعون في حساباتهم احتمالات انتقال الاضطرابات إلى طرق أخرى.

ضغوط اقتصادية

يهدد استمرار ارتفاع النفط بإضافة ضغوط جديدة إلى الاقتصاد العالمي، خصوصاً بالنسبة إلى الدول المستوردة للطاقة، إذ يؤدي ارتفاع الخام إلى زيادة تكاليف الوقود والنقل والصناعة، ومن ثم يمكن أن ينتقل تدريجياً إلى أسعار السلع والخدمات.

كما قد تعيد أسعار الطاقة المرتفعة الضغوط التضخمية في وقت تحاول فيه البنوك المركزية الموازنة بين دعم النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار. وإذا استمرت الحرب خلال الربع الأخير، فقد تصبح توقعات التضخم أكثر حساسية لتحركات النفط. في المقابل، قد تستفيد الدول المصدرة من ارتفاع سعر البرميل من ناحية الإيرادات، إلا أن اضطراب طرق التصدير يمكن أن يحد من تلك المكاسب إذا انخفضت الكميات التي

إدارة مضيق هرمز، وتقول إيران إن الطرفين قريبان من التوصل إلى اتفاق، ما يترك نافذة أمام إمكانية تخفيف أزمة الملاحة.

لكن المسار يواجه تعقيدات سياسية، بعدما رد الرئيس الأميركي دونالد ترامب على تلك المفاوضات بالتهديد بقصف الدولة الخليجية، التي تعد شريكاً أمنياً للولايات المتحدة منذ فترة طويلة.

وتتقرب أسواق الطاقة نتائج الاتصالات، لأن أي ترتيبات تضمن زيادة حركة السفن عبر هرمز يمكن أن تقلص جانباً من المخاوف التي تدعم الأسعار. أما فشل المفاوضات فسيعني استمرار الضغوط على أحد أهم ممرات الطاقة العالمية.

النفط يتقرب مسار الأزمة المقبلة

تدخل سوق النفط مرحلة حاسمة مع تزايد احتمالات تحول اضطرابات الشرق الأوسط إلى أزمة أطول، في ظل تعثر التسوية واستمرار محدودية حركة الناقلات وتصاعد اللهجة بين إيران والولايات المتحدة. ومع تداول برنت فوق 91 دولاراً والخام الأميركي أعلى 85 دولاراً، سيظل اتجاه الأسعار مرتبطاً بمستقبل هرمز وفرص وقف الحرب. فإذا نجحت المفاوضات في إعادة الملاحة إلى طبيعتها، يمكن أن تتراجع علاوة المخاطر سريعاً، بينما قد يؤدي استمرار المواجهة إلى موجة جديدة من ارتفاع النفط تمت تداعياتها إلى التضخم والنمو والتجارة العالمية خلال الفترة المقبلة.

تصل فعلياً إلى المشترين. وتواجه الشركات المستهلكة للطاقة ارتفاعاً في تكاليف التشغيل، خصوصاً في قطاعات الطيران والنقل والصناعات الثقيلة والبتروكيماويات، وهو ما يجعل استمرار أزمة هرمز قضية اقتصادية عالمية تتجاوز سوق النفط.

أسعار ممتدة

يرى محللون أن العامل الحاسم في اتجاه النفط خلال الأشهر المقبلة يتمثل في قدرة الأطراف على الوصول إلى صيغة سياسية تعيد حركة التجارة إلى طبيعتها وتخفف المخاطر الأمنية في الممرات البحرية.

وقال سوفر ساركار، مدير أبحاث الطاقة لدى بنك «دي.بي.إس»، إن عدم التوصل إلى أي نوع من الاتفاقات سيؤثر على توقعات أسعار النفط في الربع الأخير وحتى في 2027، ما يعكس مخاوف من تحول الأزمة من اضطراب مؤقت إلى عامل طويل الأجل في تسعير الخام.

ويعني استمرار الأزمة حتى نهاية العام بقاء تكاليف الشحن والتأمين مرتفعة، إضافة إلى احتمال استمرار انخفاض حركة الناقلات، ما قد يدفع المستوردين إلى البحث عن مصادر بديلة من مناطق أبعد جغرافياً.

وساطة عُمانية

في موازاة التصعيد، تتفاوض طهران بصورة منفصلة مع سلطنة عمان بشأن

عقدة هرمز

يبقى مضيق هرمز العامل الأكثر حساسية في الأزمة الحالية، باعتباره ممراً رئيسياً لصادرات الطاقة من منطقة الخليج. ولذلك تتابع الأسواق بصورة مستمرة أعداد السفن العابرة وأي تطورات أمنية يمكن أن تعطل حركة الناقلات.

وقال تيم ووترز، كبير محللي الأسواق لدى «كيه.سي.إم»، إن أسعار النفط ارتفعت مع بداية الأسبوع في ظل تزايد التوتر في العلاقات الأميركية الإيرانية، موضحاً أن التوصل إلى اتفاق لإعادة فتح مضيق هرمز لا يزال بعيد المنال، بينما تبقى أعداد السفن العابرة

محدودة للغاية. ويؤثر انخفاض حركة الناقلات بصورة مباشرة في السوق، لأن وفرة النفط في مناطق الإنتاج لا تكفي لضمان استقرار الأسعار إذا لم تتمكن الشركات من نقله إلى المستهلكين. كما يؤدي استمرار المخاطر إلى ارتفاع أقساط التأمين وتكاليف الشحن.

وأظهرت بيانات تتبع السفن، الثلاثاء، تعرض سفينة كانت تعبر المضيق لإصابة، في أحدث الهجمات التي ما زالت تحد من حركة العبور، رغم تسجيل ارتفاع طفيف مقارنة بمطلع الأسبوع، ما يؤكد استمرار المخاطر الأمنية المحيطة بالملاحة.



سهم الشركة يقفز 150 % وقيمتها السوقية تبلغ 5.2 مليارات دولار

بلاكبيري تعود من بوابة السيارات والتشغيل والذكاء الاصطناعي

1 صافي المركز النقدي الموجب
يعكس تحسناً في الاستقرار المالي

2 كيو إن إكس يقود نصف إيرادات
بلاكبيري بعيداً عن الهواتف

عودة مختلفة

لا تحاول «بلاكبيري» استعادة الماضي أو العودة إلى منافسة «آبل» و«سامسونغ» في الهواتف، وإنما تبني نموذجاً يعتمد على العمل خلف الكواليس داخل السيارات والحكومات والمصانع والأنظمة الحيوية.

وقال سكوت موريسون، مؤسس ومدير الاستثمار في «ويلهاوس كابيتال» في تورونتو، إن القرارات التي اتخذتها الشركة قبل عقود أنقذتها من الإفلاس، رافضاً وصف العودة بأنها مجرد حظ، ومؤكداً أن الشركة صنعت فرصتها بنفسها. وتكشف التجربة أن قيمة استحواذات «بلاكبيري» القديمة لم تظهر بالكامل إلا بعد انهيار نشاط الهواتف، عندما أصبحت «كيو إن إكس» و«سيكيور سمارت» القاعدة التي بنت عليها الشركة مستقبلاً جديداً.

3 الشركة تستعيد زخمها بعد سنوات
من انهيار إمبراطورية الهواتف

والروبوتات الشبيهة بالبشر والروبوتات الجراحية، إلى جانب تقنيات التصوير الطبي والأتمتة الصناعية، وهي مجالات مرشحة لنمو كبير مع انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي خارج أجهزة الكمبيوتر ومراكز البيانات.

ويجمع هذا التوجه بين خبرة «بلاكبيري» في أنظمة التشغيل الآمنة والطلب المتزايد على أجهزة ذكية تعمل في العالم الحقيقي. وتكتسب الوثوقية أهمية كبيرة في هذه المجالات، لأن الأعطال في سيارة أو جهاز طبي أو روبوت صناعي قد تكون أكثر خطورة من تعطل تطبيق تقليدي.

وبذلك تراهن الشركة على أن خبراتها التي اكتسبتها بعيداً عن الأعضاء يمكن أن تمنحها موقعاً مهماً في الجيل المقبل من الأنظمة الذكية.

بلاكبيري تكتب فصلاً جديداً للنمو

بعد نحو عقد ونصف العقد من بداية انهيار إمبراطورتها، تقدم «بلاكبيري» نموذجاً نادراً لشركة تكنولوجيا نجت من اختفاء المنتج الذي صنع شهرتها. فالشركة التي عرفها الملايين بهواتفها أصبحت تقنياً تعمل داخل السيارات والروبوتات والأجهزة الطبية والاتصالات الحكومية المشفرة. ورغم أن قيمتها الحالية البالغة 5.2 مليارات دولار لا تقارن بذروتها التاريخية عند 83 ملياراً، فإن ارتفاع السهم 150 % وتحسن مركزها النقدي يعكسان تغيراً في نظرة المستثمرين. ومع توسع «كيو إن إكس» وشراكتها مع «إنفيديا»، تراهن «بلاكبيري» على أن مستقبلها لن يكون في هاتف جديد، بل في التكنولوجيا التي تعمل بصمت داخل جزء متزايد من الاقتصاد الحديث.

ميشالوك، الذي أطلق حملة لإعادة الهواتف القديمة إلى السوق وبيع نسخته الخاصة من لوحة مفاتيح «بلاكبيري»، إن الشركة أصبحت أقل ظهوراً، لكنها أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية وأكثر اندماجاً في الاقتصاد الحديث.

ويرى ميشالوك أن السوق أمضى سنوات في تقييم «بلاكبيري» استناداً إلى ما كانت عليه في الماضي، لكن المستثمرين أصبحوا أخيراً أكثر استعداداً لتقييمها بناءً على طبيعة أعمالها الحالية، وهي نقطة تحول مهمة لشركة ظلت صورتها مرتبطة طويلاً بسقوط إمبراطورية الهواتف.

ذكاء مادي

تبحث «بلاكبيري» الآن عن فرص نمو جديدة مستفيدة من موجة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والروبوتات. ووسعت الشركة هذا العام شراكتها مع «إنفيديا» في مجال «الذكاء الاصطناعي المادي»، بما يفتح أمام «كيو إن إكس» أسواقاً إضافية.

وتوفر الشركة برمجياتها للروبوتات ذاتية التشغيل

تزداد الحاجة إلى أنظمة تشغيل تتمتع بالأمان والاستقرار. ولا تقتصر استخدامات «كيو إن إكس» على السيارات، بل تمتد إلى الروبوتات والأجهزة الطبية وقطاعات الدفاع والطيران والفضاء، ما يمنح «بلاكبيري» مصادر إيرادات متنوعة ويقلل اعتمادها على سوق واحدة كما حدث خلال عصر الهواتف.

ثقة المستثمرين

لا تزال «بلاكبيري» بعيدة عن حجمها السابق، عندما بلغت قيمتها 83 مليار دولار واستحوذت على نحو 20 % من سوق الهواتف المحمولة، قبل أن تنتزع «آبل» و«سامسونغ» و«جوجل» حصتها. وتبلغ قيمتها السوقية حالياً نحو 5.2 مليارات دولار.

لكن أداء السهم يشير إلى تغير واضح في نظرة المستثمرين، إذ قفز نحو 150 % خلال العام الماضي، كما ارتفع بنحو 20% في يوم إعلان النتائج في يونيو، مع تزايد الثقة بأن عملية التحول الطويلة بدأت تحقق نتائج ملموسة.

وقال رجل الأعمال الكندي كيفن

من الأوقات أحد أكبر مساهميه، إنه سعيد بما حققته «بلاكبيري»، مؤكداً أن قرار الاستحواذ على «كيو إن إكس» أثمر في النهاية.

محرك السيارات

يمثل «كيو إن إكس» الآن نحو نصف إيرادات «بلاكبيري»، بعدما أصبح نظام التشغيل جزءاً من البنية التكنولوجية لعدد كبير من السيارات الحديثة. وبدلاً من بيع جهاز يحمله المستهلك، أصبحت الشركة توفر برمجيات تعمل داخل المنتجات من دون أن يلاحظ المستخدم وجودها.

وقال جياماتيو إن «تقريباً كل شركة لتصنيع السيارات في العالم تستخدم تقنية بلاكبيري»، موضحاً أن الشركة ترى مزيداً من الاعتماد على تقنياتها في تصميمات السيارات المستقبلية في الصين وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتمنح صناعة السيارات الشركة فرصة للنمو مع تحول المركبات إلى منصات رقمية تعتمد بصورة متزايدة على البرمجيات في إدارة وظائفها. ومع توسع السيارات المتصلة وتقنيات القيادة الذاتية،

انتهت، مؤكداً أن «بلاكبيري» انتقلت «من مرحلة التحول إلى مرحلة النمو». ويعكس ذلك الرهان على جعل البرمجيات محركاً للنمو بدلاً من كونها مجرد وسيلة لتعويض انهيار أعمال الهواتف.

رهان مبكر

يقف خلف التعافي الحالي قرارات استثمارية اتخذتها الشركة قبل سنوات. ففي عام 2010، استحوذت «ريسرش إن موشن»، وهو الاسم السابق لـ«بلاكبيري»، على «كيو إن إكس» مقابل نحو 200 مليون دولار، ثم اشترت بعد أربع سنوات «سيكيور سمارت» الألمانية المتخصصة في برمجيات التشغيل.

ولم يتمتع النشاطان آنذاك بالشهرة التي حققتها الهواتف، لكنهما تحولاً لاحقاً إلى أساس مستقبل الشركة. ويعد نظام التشغيل «كيو إن إكس» اليوم أحد أهم أصول «بلاكبيري»، إذ يستخدم على نطاق واسع في قطاع السيارات وتطبيقات تقنية وصناعية متعددة. وقال جيم بالسيلى، الرئيس التنفيذي المشارك السابق الذي غادر الشركة عام 2012 وكان في وقت

في أوج مجدها، كانت «بلاكبيري» واحدة من أشهر شركات التكنولوجيا في العالم، وتحولت هواتفها المزودة ببلوحات المفاتيح إلى رمز للاتصالات المحمولة، حتى إن الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما رفض التخلي عن هاتفه «بلاكبيري» عندما تولى الرئاسة.

وكانت أجهزة الشركة حاضرة لدى السياسيين ورجال الأعمال ونجوم هوليوود والشباب، حتى ظهر مصطلح «كراك بيري» في إشارة إلى الاستخدام المكثف لها. وفي ذروة نجاحها، بلغت قيمة الشركة 83 مليار دولار، واستحوذت على نحو 20 % من سوق الهواتف المحمولة العالمية.

لكن هذه الهيمنة انهارت مع ظهور هاتف «آيفون» من «آبل» وانتشار الهواتف الذكية المزودة بشاشات اللمس والتطبيقات، ثم تصاعد المنافسة من «سامسونغ» و«جوجل». وتحولت لوحة المفاتيح التي ميزت «بلاكبيري» إلى نقطة ضعف أمام جيل جديد من الأجهزة.

تحول جذري

لم تستطع «بلاكبيري» استعادة موقعها في سوق الهواتف، وفي عام 2016 أوقفت بيع أجهزتها للتركيز على البرمجيات والخدمات الموجهة إلى الشركات، لتبدأ رحلة تحول طويلة ابتعدت خلالها تدريجياً عن النشاط الذي صنع شهرتها.

وبعد سنوات من إعادة الهيكلة، بدأت الاستراتيجية تؤتي ثمارها. فقد سجلت الشركة صافي مركز نقدي موجباً في الربع الأول من العام، وهو مؤشر رئيسي على الاستقرار المالي، ولم تحقق «بلاكبيري» هذا الإنجاز في بداية أي سنة مالية منذ عام 2017.

ويرى جون جياماتيو، الرئيس التنفيذي للشركة منذ ديسمبر 2023، أن مرحلة إعادة البناء

قوة التشغيل

الإلكترونية والحاجة إلى حماية الاتصالات الحكومية والمؤسسية الشركة فرصاً جديدة للنمو.

وقال جياماتيو إن تكنولوجيا الشركة أصبحت منتشرة إلى درجة أن أشخاصاً كثيرين ربما يستخدمون منتجات «بلاكبيري» يومياً من دون أن يعرفوا ذلك، في تحول كبير عن عصر كان شعار الشركة وجهازها ظاهرين أمام المستخدم باستمرار.

صوتية ونصية ورسائل مشفرة بمستوى أمني معتمد لدى حلف شمال الأطلسي «ناتو» لنحو 20 حكومة، إضافة إلى استخدام تقنياتها من جانب بعض أكبر البنوك في العالم.

وهكذا انتقلت «بلاكبيري» من سوق استهلاكية شديدة المنافسة إلى قطاعات أكثر تخصصاً تصبح فيها الثقة والأمان والاعتمادية عوامل حاسمة. كما يمنح تصاعد المخاطر

يمثل «سيكيور سمارت» المحور الآخر في استراتيجية الشركة، إذ يوفر تقنيات اتصالات مشفرة تستخدمها الحكومات والمؤسسات التي تحتاج إلى مستويات مرتفعة من أمن المعلومات. واكتسب استحواذ «بلاكبيري» على الشركة الألمانية عام 2014 أهمية أكبر مع تصاعد الاضطرابات العالمية وزيادة الإنفاق الدفاعي.

وتوفر الشركة خدمات اتصالات

تقنيات الشركة تدخل
السيارات والروبوتات والأجهزة
الطبية حول العالم

سيكيور سمارت يوفر
اتصالات مشفرة لنحو 20
حكومة حول العالم

شراكة إنفيديا تفتح أمام
بلاكبيري أبواب الذكاء
الاصطناعي المادي

4

6

أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال 15

القيمة ومخاطر التكامل المؤسسي

كتب جورج حبيب

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على

قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملًا لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز

القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

تعد إدارة التغيير التنظيمي وتعزيز الثقافة المشتركة من الركائز الأساسية لنجاح المؤسسات في بيئة أعمال تتسم بسرعة التحولات وتزايد الضغوط التنافسية. فالتطورات التكنولوجية المتلاحقة، والانفتاح العالمي، والتغير المستمر في احتياجات الأسواق، تفرض على المؤسسات القدرة على التكيف وإعادة تنظيم أعمالها بصورة مستمرة، بما يحافظ على استمراريته ويعزز قدرتها على المنافسة.

ولا يقتصر التغيير التنظيمي على إدخال تعديلات في الهياكل أو الإجراءات، بل يمثل تحولاً متكاملاً يمتد إلى أساليب العمل وآليات اتخاذ القرار والعلاقات بين فرق العمل، فضلاً عن الثقافة التي تحكم المؤسسة. ومن هنا، تصبح إدارة التغيير عملية تحتاج إلى رؤية واضحة وتخطيط متدرج، لضمان انتقال المؤسسة إلى المرحلة الجديدة بأقل قدر ممكن من الاضطرابات، مع الحفاظ على مستوى الأداء وتحقيق الأهداف المستهدفة.

وتبدأ إدارة التغيير بتحديد الحاجة إليه وفهم الدوافع التي تقف وراءه، سواء كانت مرتبطة بالتغيرات في الأسواق، أو الرغبة في رفع الكفاءة التشغيلية، أو إعادة توجيه المؤسسة نحو أهداف استراتيجية جديدة. ويعد وضوح هذه الدوافع من العناصر المهمة في بناء الثقافة لدى الإدارة والموظفين، إذ يحتاج العاملون إلى فهم أسباب التغيير والنتائج التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، إلى جانب معرفة الدور المتوقع منهم خلال مراحل التنفيذ. وفي هذا السياق، تقع على عاتق القيادات مسؤولية صياغة رؤية واضحة للتغيير وشرح انعكاساته على مستقبل المؤسسة، بحيث تتحول هذه الرؤية إلى إطار يوجه مختلف مراحل التنفيذ ويضمن توافق الجهود بين الإدارات والفرق. وكلما كانت أهداف التغيير أكثر وضوحاً، زادت فرص بناء الالتزام المؤسسي وتوحيد الجهود حول مسار مشترك.

غير أن التغيير غالباً ما يواجه بعض التحفظات من الموظفين، خصوصاً عندما يرتبط بإعادة توزيع المسؤوليات أو تغيير أساليب العمل أو استحداث أدوار جديدة. وقد تنشأ هذه المخاوف نتيجة الشعور بعدم اليقين أو القلق بشأن المستقبل الوظيفي والمكانة داخل المؤسسة. ولذلك، فإن التعامل مع هذه التحديات يتطلب استراتيجية واضحة تقوم على التواصل المستمر والشفاف، وإتاحة المجال أمام الموظفين للتعبير عن مخاوفهم وطرح استفساراتهم.

ويمكن للمؤسسات دعم هذا المسار من خلال عقد الاجتماعات الدورية وورش العمل، وفتح قنوات مباشرة للحوار بين الإدارة والموظفين، بما يساعد على توضيح خطوات التغيير وتبديد المخاوف المرتبطة به. كما أن إشراك الموظفين في بعض القرارات المرتبطة بالتغيير يعزز شعورهم بالشاركة والمسؤولية، ويمنحهم إحساساً أكبر بملكية العملية، الأمر الذي يساهم في الحد من الاعتراضات ورفع مستوى الدعم للمراحل الجديدة.

ويبرز تعزيز الثقافة المشتركة باعتباره أحد المكونات المهمة في نجاح التغيير التنظيمي، إذ تمثل الثقافة الإطار الذي يحدد أسلوب تعامل الفرق مع بعضها البعض، وطريقة اتخاذ القرارات، والقيم التي توجه سلوك الموظفين. وكلما كانت هذه الثقافة أكثر انسجاماً، أصبح من

الأسهل توحيد الجهود وتحقيق التعاون بين مختلف وحدات المؤسسة. وتزداد أهمية الثقافة المشتركة عند تنفيذ تغييرات واسعة أو إعادة تنظيم المؤسسة، إذ قد تظهر اختلافات في أساليب العمل والقيم والممارسات بين الإدارات أو الفرق المختلفة. وإذا لم تتم معالجة هذه الاختلافات بصورة مدروسة، فقد تتحول إلى مصدر للصراعات الداخلية أو تؤثر في مستوى الكفاءة والتعاون. لذلك، فإن بناء ثقافة مؤسسية مشتركة لا ينبغي أن يكون هدفاً منفصلاً عن إدارة التغيير، بل جزءاً أساسياً من عملية التحول نفسها، بما يساعد على خلق بيئة أكثر انسجاماً وقدرة على استيعاب التغيرات.

تقييم نتائج الاندماج والاستحواذ

يمثل تقييم نتائج عمليات الاندماج والاستحواذ مرحلة أساسية لتحديد مدى نجاح هذه العمليات وقدرتها على تحقيق الأهداف التي دفعت المؤسسة إلى تنفيذها. فمجرد إتمام الصفقة لا يعني بالضرورة تحقيق النتائج المستهدفة، إذ تبدأ بعد ذلك مرحلة أكثر أهمية تتمثل في متابعة الأداء وقياس مدى تحقق المنافع المتوقعة، ومقارنة النتائج الفعلية بالأهداف التي وضعت قبل تنفيذ العملية.

وتختلف أهداف الاندماج والاستحواذ باختلاف طبيعة الصفقة والاستراتيجية العامة للمؤسسة، فقد يكون الهدف زيادة الإيرادات، أو خفض التكاليف، أو رفع الكفاءة التشغيلية، أو توسيع نطاق الأعمال، أو دخول أسواق جديدة، أو تحقيق تكامل أفضل بين الموارد والعمليات. ولذلك، ينبغي أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس، بحيث ترتبط بمؤشرات ومعايير تساعد الإدارة على تقييم مستوى التقدم وتحديد مدى نجاح العملية.

ولا تقتصر عملية التقييم على المؤشرات المالية وحدها، بل تمتد إلى الأداء التشغيلي، ومدى نجاح دمج الأنظمة والموارد البشرية، ومستوى الانسجام بين الثقافات التنظيمية، إضافة إلى قدرة المؤسسة على الحفاظ على العملاء والكفاءات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالصفقة.

ويأتي الأداء المالي في مقدمة الجوانب التي تحظى باهتمام عند تقييم نتائج الاندماج والاستحواذ، من خلال متابعة مؤشرات مثل الإيرادات، وصافي الأرباح، والعائد على الاستثمار، وتكاليف التشغيل. وتساعد مقارنة هذه المؤشرات قبل إتمام العملية وبعدها في تحديد مدى نجاح الصفقة في تحقيق أهدافها المالية.

فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد أهداف الصفقة تحقيق وفورات ناتجة عن زيادة الحجم وتوحيد العمليات، فإن قياس التكاليف التشغيلية قبل العملية وبعدها يمكن أن يكشف مدى تحقق هذه الوفورات. وفي حال جاءت النتائج دون التوقعات، يصبح من الضروري تحديد الأسباب، سواء كانت مرتبطة بعملية الدمج نفسها أو بأساليب التشغيل أو بارتفاع تكاليف لم تكن محسوبة بالشكل الكافي. وبالمثل، عندما يكون التوسع في قاعدة العملاء أو دخول أسواق جديدة من الأهداف الرئيسية للاستحواذ، فإن متابعة نمو الإيرادات وتحليل مصادر هذا النمو يوفران مؤشرات أكثر دقة حول مدى نجاح العملية. فارتفاع الإيرادات وحده لا يكفي للحكم على نجاح الصفقة، بل ينبغي معرفة ما إذا كان النمو ناتجاً بالفعل عن الأسواق أو المنتجات أو العملاء الذين استهدفتهم العملية، ومدى استدامة هذا النمو على المدى الطويل.

ومن هنا، فإن غياب القياس المنهجي للنتائج قد يحرم المؤسسة من اكتشاف المشكلات في الوقت المناسب، وقد يؤدي إلى تراكم تحديات مالية وتنظيمية وتشغيلية، فضلاً عن انعكاساتها المحتملة على سمعة المؤسسة. لذلك، يمثل التقييم المستمر أداة إدارية واستراتيجية تساعد على التأكد من تحقق العوائد المستهدفة، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى معالجة، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق القيمة المنشودة من عملية الاندماج أو الاستحواذ.

التحديات المصاحبة للاستحواذ

يمثل التوسع والاستحواذ خيارين استراتيجيين تلجأ إليهما الشركات لتعزيز النمو وتوسيع نطاق أعمالها وترسيخ

حضورها في الأسواق. ورغم ما توفره هذه العمليات من فرص لزيادة الإيرادات، وتوسيع قاعدة العملاء، والوصول إلى أسواق جديدة، والاستفادة من موارد وخبرات إضافية، فإنها في المقابل تحمل مجموعة من التحديات والمخاطر التي قد تؤثر في النتائج المتوقعة إذا لم تتم إدارتها بصورة دقيقة.

وتتجاوز هذه التحديات مرحلة تنفيذ الصفقة، إذ قد تمتد آثارها إلى الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسة، وقد تؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية على المدى الطويل. لذلك، فإن نجاح التوسع أو الاستحواذ لا يعتمد فقط على إتمام الصفقة، وإنما يرتبط أيضاً بمدى استعداد الشركة للتعامل مع المخاطر التي قد تظهر قبل العملية وخلالها وبعدها، ووضع خطط واضحة للحد من آثارها. ويأتي التحدي المالي في مقدمة المخاطر التي قد تواجه الشركات خلال عمليات التوسع والاستحواذ، خصوصاً أن هذه العمليات قد تتطلب استثمارات كبيرة تشمل قيمة الصفقة وتكاليف الدمج وإعادة الهيكلة، إلى جانب الإنفاق على تطوير الأنظمة والبنية التحتية اللازمة لدعم الكيان بعد التوسع.

وقد تتحول هذه الالتزامات إلى مصدر ضغط على الشركة إذا لم تتوفر مصادر تمويل مناسبة أو لم تتم إدارة السيولة بكفاءة. كما أن الاعتماد على تقديرات مالية متفائلة قبل إتمام الصفقة قد يؤدي إلى ظهور فجوة بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية عند بدء التنفيذ، خصوصاً إذا تغيرت ظروف السوق أو ارتفعت تكاليف الدمج من المستويات المقدرة.

ومن هنا، تبرز أهمية بناء تقديرات مالية واقعية واختبارها وفق سيناريوهات متعددة قبل تنفيذ عمليات التوسع أو الاستحواذ، إلى جانب متابعة التدفقات النقدية والالتزامات الناتجة عن الصفقة بصورة مستمرة. فالإدارة المالية الدقيقة لا تساعد فقط على حماية الشركة من الضغوط قصيرة الأجل، بل تساهم أيضاً في الحفاظ على استقرارها وتعزيز ثقة المستثمرين بقدرتها على إدارة عملية التوسع وتحقيق أهدافها.

إدارة المخاطر المالية

لا تقتصر التحديات المصاحبة للتوسع والاستحواذ على الجانب المالي، بل تمتد إلى المخاطر التشغيلية والتنظيمية التي قد تؤثر في قدرة المؤسسة على تنفيذ خطتها وتحقيق أهدافها. وتشكل هذه المخاطر مجتمعة أحد العوامل التي تستدعي إدارة دقيقة، نظراً لما يمكن أن تسببه من تأثيرات مباشرة على الاستقرار والقدرة على الاستمرار.

وتشمل المخاطر المالية ما يرتبط بالتمويل والاستثمارات والسيولة وإدارة الموارد، بينما تتعلق المخاطر التشغيلية بكفاءة العمليات واستمرارية الأعمال ودرجة المؤسسة على تنفيذ أنشطتها دون اضطرابات. أما المخاطر التنظيمية، فتتصل بمدى الالتزام بالقوانين واللوائح والمطالبات الرقابية، وما قد يترتب على عدم الامتثال من آثار مالية وقانونية وانعكاسات على سمعة المؤسسة.

ومن ثم، فإن التعامل الفعال مع هذه المخاطر يتطلب تحديدها بصورة مبكرة، وتقييم احتمالات حدوثها وحجم تأثيرها، ثم وضع آليات مناسبة للحد منها ومتابعتها بصورة مستمرة. ويساعد هذا النهج المؤسسات على حماية مواردها وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، بدلاً من التعامل مع المخاطر بعد تحولها إلى أزمات فعلية.

مراحل التوسع

تعد إدارة المخاطر خلال مراحل التوسع من العناصر الحاسمة التي تحدد قدرة المؤسسة على تنفيذ خطط النمو وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فالتوسع قد يأخذ أشكالاً متعددة، سواء من خلال دخول أسواق جديدة، أو إطلاق منتجات وخدمات مبتكرة، أو الاستحواذ على شركات قائمة، وهو ما يوفر فرصاً لزيادة الإيرادات وتوسيع قاعدة العملاء، لكنه في المقابل يفرض تحديات جديدة تتطلب استعداداً مناسباً.

وتتغير طبيعة المخاطر باختلاف المرحلة التي تمر بها عملية التوسع. ففي مرحلة التخطيط، تبرز أهمية دراسة الأسواق

المستهدفة وتحليل البيئة التنافسية والقدرة المالية للمؤسسة، إلى جانب تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار والطلب المتوقع. أما عند التنفيذ، فتظهر تحديات أخرى تتعلق بدمج العمليات والأنظمة والموارد، وإدارة التكاليف، وضمان قدرة المؤسسة على الحفاظ على مستوى الأداء المطلوب خلال عملية الانتقال.

وبعد بدء التوسع، يصبح من الضروري مراقبة النتائج بصورة مستمرة ومقارنة الأداء الفعلي بالأهداف الموضوعة، مع الاستعداد لإجراء التعديلات اللازمة عند ظهور مؤشرات على ارتفاع المخاطر أو عدم تحقق النتائج المتوقعة. ويساعد هذا النهج مرحلي على التعامل مع المخاطر في وقت مبكر، وتقليل آثارها قبل أن تتحول إلى عوائق تؤثر في التوسع أو الأداء العام للمؤسسة.

كما أن إدارة المخاطر لا ينبغي أن تقتصر على جانب واحد من العملية، بل يجب أن تشمل الجوانب المالية والتشغيلية والتنظيمية والسوقية، بما يوفر رؤية متكاملة تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر دقة. وكلما كانت المؤسسة أكثر قدرة على رصد المخاطر والاستجابة لها، زادت قدرتها على الاستفادة من فرص التوسع مع الحفاظ على استقرار أعمالها.

الحفاظ على النمو المستدام

يمثل الحفاظ على النمو المستدام على المدى الطويل أحد أهم الأهداف التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها في بيئة أعمال تتسم بالتغير المستمر. فالتحديات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، واشتداد المنافسة، تفرض على الشركات البحث عن نماذج نمو قادرة على الاستمرار، بدلاً من الاعتماد على نتائج قصيرة الأجل قد يصعب الحفاظ عليها. ولا يرتبط النمو المستدام بمجرد زيادة الإيرادات أو خفض التكاليف، وإنما يتطلب تحقيق توازن بين التوسع وتحسين الكفاءة وتعزيز قدرة المؤسسة على مواجهة التغيرات المستقبلية. ويشمل ذلك تطوير العمليات التشغيلية، والاستثمار في الابتكار، وتحسين استخدام الموارد، إلى جانب بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء والشركاء، بما يدعم استقرار الأعمال ويعزز قدرتها على المنافسة.

ويتطلب تحقيق هذا النوع من النمو تبني رؤية شاملة تجعل الاستدامة جزءاً من مختلف جوانب العمل، بدءاً من العمليات اليومية ووصولاً إلى الخطط والاستراتيجيات بعيدة المدى. كما تحتاج المؤسسة إلى مراجعة أداؤها بصورة دورية، وتقييم مدى توافق مسار النمو مع مواردها وقدراتها، مع الاستعداد لتعديل الاستراتيجيات عندما تفرض الظروف الاقتصادية أو التنافسية ذلك.

وتبرز كذلك أهمية الاستثمار المستمر في الكفاءات والتكنولوجيا والابتكار، باعتبارها عناصر تساعد المؤسسة على تطوير منتجاتها وخدماتها والاستجابة بصورة أسرع لاحتياجات العملاء. وفي النهاية، فإن قدرة المؤسسة على إدارة التغيير، وقياس نتائج عمليات التوسع والاستحواذ، والتعامل مع المخاطر بكفاءة، تمثل عناصر مترابطة تدعم بناء نموذج نمو أكثر استقراراً واستدامة، وتساعد على تحويل فرص التوسع إلى قيمة مستمرة على المدى الطويل.

الضبط التشغيلي
يعزز كفاءة الهياكل
بعد إتمام الصفقات

النمو طويل الأجل
يرتبط بمرونة المؤسسات
أمام المتغيرات

التحليل المالي وإدارة الموارد وتعزيز الكفاءة

وتوجيه الموارد بصورة أكثر كفاءة. وتزداد أهمية هذه الأدوات في ظل التقلبات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية وارتفاع حدة المنافسة، إذ تمكن المؤسسات من التعامل بصورة أفضل مع الضغوط المالية وإعادة تخصيص مواردها عند الحاجة، بما يعزز قدرتها على الحفاظ على الأداء واتخاذ قرارات تستند إلى مؤشرات واضحة.

ولا يقتصر دور التحليل المالي على قراءة النتائج الحالية، بل يمتد إلى استشراف الاتجاهات المستقبلية ورصد الفرص والمخاطر المحتملة. كما تساعد مؤشرات الربحية في قياس قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد تدعم استمراريته ونموها، فيما يوفر التحليل المالي أساساً لإعادة تقييم الأولويات

يمثل التحليل المالي أداة رئيسية تساعد المؤسسات على تقييم أداؤها المالي وقياس قدرتها على تحقيق أهدافها، من خلال تحويل البيانات والأرقام إلى مؤشرات يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات. وتتيح دراسة القوائم المالية والتدفقات النقدية والنسب المالية فهماً أفضل لكفاءة استخدام الموارد، ومستوى أداء العمليات، ومصادر القوة والضعف

معلومة ورقم

10

ملايين دولار

اشترت شركة التكنولوجيا الأمريكية غوغل كمية ضخمة من البيانات من شركة الطيران منخفض التكاليف المفلسة الأمريكية سبريت إيرلاينز مقابل 10 ملايين دولار للمساعدة في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي التي طورها.

إغلاق الشركات في ألمانيا يسجل أعلى مستوى منذ عقدين

وكان قطاع الضيافة الأكثر تضرراً، إذ أغلقت نحو 15 ألف شركة أبوابها خلال 2025، بزيادة 15 % على أساس سنوي، كما استمر الاتجاه السلبي في قطاع الرعاية الصحية، الذي شهد إغلاق قرابة 11 ألف شركة، بحسب البيانات التي نقلتها وكالة «د ب أ» الألمانية. وامتدت الضغوط إلى القطاع الصناعي، مع إغلاق نحو 11 ألف شركة خلال العام الماضي، بزيادة 10 % مقارنة بالعام السابق.

تسارعت وتيرة إغلاق الشركات في ألمانيا لأعلى مستوى منذ عقدين، في مؤشر على اتساع نطاق الضغوط التي تواجه الشركات في مختلف القطاعات. وبحسب تحليل سنوي مشترك أجرته وكالة «كريديت ريفورم» ومركز «لايبينز» للأبحاث، ارتفع عدد الشركات التي أغلقت أبوابها بنسبة 10 % إلى 187.7 ألف شركة العام الماضي، وهو أعلى مستوى منذ ما يقرب من 20 عامًا.

بالتزامن مع استمرار مكاسب سهم «سبيس إكس»

ثروة ماسك تتجاوز 900 مليار دولار مجدداً



تخطت الثروة الصافية للملياردير إيلون ماسك حاجز 900 مليار دولار مجدداً، بالتزامن مع استمرار مكاسب سهم «سبيس إكس» الممتدة لأسابيع عدة، عقب كشف عشرات المؤسسات الاستثمارية والجامعات الكبرى عن حجم استثماراتها في شركة الفضاء.

وشهدت جلسة الاثنين ارتفاع سهم «سبيس إكس» بنسبة 4.45 %، لتبلغ قيمتها السوقية نحو 1.93 تريليون دولار، وتتجاوز «بروكوم» محتلة المركز السابع بين أكبر شركات العالم قيمة سوقية، بحسب بيانات «كومبانيز ماركت كاب».

الأمر الذي رفع صافي ثروة «ماسك» بأكثر من 30 مليار دولار، مسجلة 894.9 مليار دولار، بعدما لامست 911.9 مليار دولار خلال التداولات، ليعزز مكانته كأغنى رجل في العالم، وفقاً لبيانات «فوربس».

وجاء هذا الارتفاع عقب انتهاء المهلة المحددة من هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية للجمعية للمؤسسات الاستثمارية للإفصاح عن حصصها؛ حيث كشف وقف جامعة «هارفارد» عن حيازة حصة تبلغ قيمتها نحو 2.2 مليار دولار، لتصبح «سبيس إكس» الأكبر في محفظته الاستثمارية للأسهم.

كما أفصحت «إنفيديا» عن حصة تقارب 21 مليار دولار، بينما أعلنت «بلاك روك» عن حيازة بقيمة 8.7 مليارات دولار، و«فيديليتي» عن 51.6 مليار دولار.

دردشة اقتصادية

التوقيت والسعة يحولان الخدمة الواحدة إلى أسعار مختلفة

موسم الذروة.. لماذا تدفع أكثر مقابل الخدمة نفسها

1 الطيران يرفع الأسعار مع تنافس المسافرين على السعة المحدودة

2 مرونة المستهلك في اختيار الوقت تتحول إلى خصم خفي

حيث يمثل تزامن الاستهلاك تحدياً لشبكات الطاقة. وتطبق أونتاريو الكندية نظام التسعير حسب وقت الاستخدام، إذ تبلغ تكلفة الكهرباء خلال ساعات الذروة الصيفية في أيام العمل، من الساعة إلى الحادية عشرة صباحاً ومن الخامسة إلى الساعة مساءً، 20.3 سنت كندي لكل كيلوواط / ساعة.

في المقابل، يبلغ السعر خارج الذروة 9.8 سنت خلال الفترة من الساعة مساءً حتى الساعة صباحاً، إضافة إلى عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية، ما يجعل سعر الكهرباء خلال الذروة أعلى بنحو 107 %.

وبالتالي يدفع شخص يشحن سيارته الكهربائية أو يشغل الغسالة في ساعات الضغط أكثر من آخر يستهلك الكمية نفسها ليلاً. وهنا يصبح السعر وسيلة لدفع المستهلكين إلى نقل جزء من استهلاكهم بعيداً عن ساعات الذروة.

مرونة مريحة

تتحول القدرة على تغيير الموعد في هذا النموذج الاقتصادي إلى ما يشبه «خصماً غير معلن». فالمستهلك المرن يستطيع تجنب الفترات التي يتنافس فيها عدد أكبر من العملاء على السعة نفسها.

وتوضح بيانات «إكسبيديا» أن المسافر الدولي الذي يستطيع تغيير رحلته من الأحد إلى الجمعة قد يوفر ما يصل إلى 8 %، بينما يستطيع المسافر الداخلي في الولايات المتحدة توفير ما يصل إلى 14 % باختيار الثلاثاء بدلاً من الأحد.

ولا يقتصر الأمر على يوم السفر، بل يمتد إلى موعد الحجز. فالرحلات الداخلية الأميركية التي جرى حجزها قبل المغادرة بما يتراوح بين 15 و30 يوماً كانت في المتوسط أرخص بنحو 130 دولاراً من الرحلات المحجوزة قبل أكثر من ستة أشهر.



الحجوزات، لكن تقل حاجته إلى الخصومات مع ارتفاع الإشغال. وتظهر الفكرة أيضاً في المتنزعات الترفيهية. ففي 2026، تربط «والت ديزني وورلد» بعض عروضها بتاريخ وفترات استخدام محددة، إذ تبدأ تذكرة «4 بارك ماجيك» من 109 دولارات للفرد يومياً، فيما يبدأ عرض «2 بارك» ليومين من 199 دولاراً قبل الضرائب.

تغيير السلوك

لا تستخدم الشركات السعر دائماً للحصول على إيرادات أكبر، بل قد تستخدمه أيضاً لتغيير توقيت الطلب. ويظهر ذلك بوضوح في قطاع الكهرباء،



الرحلة أو موعد السفر أو الخدمة المقدمة للمسافر. ولا يتعلق الأمر بالطيران فقط. فالغرف الفندقية تخضع للمنطق نفسه، لأن فرصة بيع ليلة معينة تختفي بمجرد مرورها. وأظهر تحليل لأسعار الفنادق في ثمانين مدن كبرى، بينها لندن وباريس وبانكوك، أن الفارق بين السعر المخفض والسعر النهائي تراوح بين نحو 2 % في باريس و18 % في بانكوك، مع تسارع الزيادات خلال الأسبوعين السابقين لموعد الإقامة. ولا يعني ذلك أن الفندق يرفع السعر تلقائياً مع اقتراب الموعد، بل إن توافر الغرف ومرونة العملاء يتغيران. فعندما تكون غرف كثيرة متاحة، يمكن للفندق استخدام الأسعار المنخفضة لجذب

قد يحجز مسافران مقعدين متجاورين على الطائرة نفسها، أو يقيمان في غرفتين متماثلتين داخل الفندق نفسه، ومع ذلك يدفع أحدهما مبلغاً أكبر بكثير من الآخر. ولا يعود الاختلاف إلى جودة الخدمة، بل إلى عامل آخر أصبح جزءاً أساسياً من التسعير هو «الوقت».

وتفسر هذه الظاهرة بما يعرف باقتصاد موسم الذروة، حيث يمكن للندرة أن تجعل المنتج نفسه أكثر قيمة من دون تغيير خصائصه. لكن المسألة أكثر تعقيداً من قاعدة «ارتفاع الطلب يعني ارتفاع السعر»، إذ تدخل توقعات الطلب والسعة المتاحة وموعد الشراء ومرونة المستهلك في تحديد السعر النهائي.

وتبرز أهمية ذلك خصوصاً في الخدمات التي لا يمكن تخزينها. فالمقعد الذي لم يُباع قبل إقلاع الطائرة يفقد قيمته فوراً، والغرفة الشاغرة لا يمكن بيع ليلة إقامتها في اليوم التالي، بينما تواجه شبكة الكهرباء ضغوطاً عندما يستخدم ملايين المشتركين الطاقة في الوقت نفسه.

وبذلك لا يدفع المستهلك مقابل المنتج أو الخدمة وحدهما، بل مقابل إمكانية الوصول إليهما في وقت معين، وكلما زاد الطلب على ذلك الوقت ارتفعت قيمته.

سعة الطيران

يقدم قطاع الطيران نموذجاً واضحاً لهذه المعادلة. ففي 2025، سجل معامل حمولة الركاب العالمي 83.6 %، وهو أعلى مستوى سنوي على الإطلاق وفق الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»، بينما زاد الطلب العالمي على السفر 5.3 % مقابل نمو السعة 5.2 %.

ورغم ضالة الفارق بين النسبتين، فإنه يعني عملياً تنافس عدد أكبر من المسافرين على طاقة استيعابية لم تنم بالسرعة نفسها. وكلما اقترب موعد الرحلة من الامتلاء، أصبحت المقاعد

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسل الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com